

الفصل الرابع

التمييز العنصري

- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ .
- قال رسول الله ﷺ: « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم» .
- قال الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود: «الإسلام يشجب العنصرية، والإسلام يشجب الظلم، والإسلام يشجب التعدي، والإسلام يحقق العدالة والمساواة بين بني البشر» .
- يقول المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي: « إن باستطاعتنا أن نُميِّز مبادئ الإسلام إذا طبقت في الحياة الاجتماعية للبروليتاريا العالمية الحديثة، يمكن أن تأتي بنتائج حسنة مفيدة لهذا المجتمع الكبير في المستقبل القريب، فهناك مصدران من مصادر الخطر، الأول نفسي والثاني مادي في العلاقات الحاضرة بين البروليتاريا العالمية وبين الفئة الحاكمة في مجتمعنا الغربي، ومصدر الخطر هذان هما: (١) التمييز العنصري، (٢) والخطر، وفي مجال الصراع ضد هذين الشرين نجد للفكر الإسلامي دوراً يؤديه ويبرهن فيه - إذا سمح له بتأدية هذا الدور - عن قيم اجتماعية وأخلاقية سامية، فعدم وجود التمييز العنصري بين المسلمين هو أحد أبرز الإنجازات الأخلاقية للإسلام، والعالم المعاصر في وضعه الراهن بحاجة ماسة لنشر هذه الفضيلة الإسلامية، وإن قوى التسامح العنصري ذات أهمية ضخمة للإنسانية، وهي الآن على ما يظهر تخوض معركة خاسرة على الصعيد الفكري إلا أنها قد تتمكن من الغلبة إذا ساندها ونزل إلى جانبها في المعركة رصيد من النفوذ القوي المناضل الذي لم يزل حتى الآن احتياطياً، والذي أتصوره أن روح الإسلام ستكون التعزيز المناسب الذي سيقدر مصير هذه المعركة لمصلحة التسامح والسلام» .

التمييز العنصري : الحروب والرق الحديث

تعمل هيئة الأمم المتحدة جاهدة لإصلاح واقع الناس ومنحهم حرياتهم الأساسية، من خلال إصدار العديد من الصكوك الدولية الحقوقية الخاصة بالفرد مثل: (حقوق الطفل، حقوق المرأة، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حق تقرير المصير، حقوق الحريات النقابية والعمالية .. إلخ)، وكذلك إصدار العديد من الإتفاقيات والمعاهدات المتصلة بالمجتمع الدولي والأسرة الدولية مثل: معاهدة نزع السلاح، إتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، الإتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، إتفاقية التمييز في مجال الإستخدام والمهنة، الإتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، إتفاقية المساواة في الأجور، إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.. إلخ. هذه الإتفاقيات وغيرها تهدف إلى إحقاق العدل والمساواة بين الأمم والشعوب ووجوب أداء الحكومات والمجالس النيابية والبرلمانية والشورية والقضائية والمالية والمؤسسات الاجتماعية.. إلخ الحقوق لأصحابها لحفظ حقوق الإنسان دونما يناقضها شياً من اغتصاب لحق أو منع لحرية أو ممارسة لأي شكل من أشكال التمييز العنصري.

وإننا هنا نستذكر ما جاء في ديباجة إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة بقرارها رقم ١٩٠٤ د - ١٨ في ٢٠/١١/١٩٦٣ م، وفيها ترى هيئة الأمم المتحدة: « إن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفوق العنصري مذهب خاطئ علمياً ومشجوب أدياً وظالم وخطراً اجتماعياً، وأنه لا يوجد مبرر نظري أو علمي للتمييز العنصري»، والمناسبة هنا تستدعي عرض النصوص المرجعية عن التعامل الإنساني بعيداً عن أي لون من ألوان التمييز في القرآن الكريم والتوراة وفي الإنجيل، خصوصاً أوقات الحروب حيث ثورة الضغائن وخروج الأحقاد والتي يجب أن تتسم بالإنسانية

إنصافاً وعدلاً خصوصاً مع غير المحاربين من الشيوخ والأطفال والنساء والرهبان .. الخ ، وكذلك وجوب حسن التعامل مع البيئة لنرى أي الأديان أقرب إلى رعاية حقوق الإنسان بما تهدف إليه الصكوك الدولية الحقوقية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، فالتمييز عندما يمارسه الإنسان في حق أخيه الإنسان إنما يناقض بذلك ما جاء في الصكوك الدولية مما ورد في مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي هو في الأساس المرتكز الأول والحيوي لكثير من المعاهدات والإتفاقيات الدولية ، والذي صدر بعد ميلاد الهيئة الأممية بثلاثة أعوام ١٩٤٨ م .

ولننظر كيف حرّم الإسلام ومنع التمييز بجميع أشكاله خصوصاً التمييز الديني الذي يعتبر الآفة الأولى في نشوب الصراعات والحروب بين الناس، وإنما إذ نورد بعض الحقائق والوقائع بالمقارنة بين مبادئ الإسلام وأحكامه وتاريخه وحضارته وبين مبادئ غيره من الأديان والحضارات إنما لبيان الحقيقة التي أغفلها وتغافلها الناس عن الإسلام، وسعوا جاهدين إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين منذ القدم ولا زال ، وأظهر مثال لذلك ما نتج عن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، فعرض الحقيقة بصورة موضوعية وعلمية من شأنه أن يميز الخبيث من الطيب وليس معناه الإستعلاء والإستكبار بدين على دين أو حضارة على حضارة ، كما أن الحق دوماً يعلو ولا يُعلَى عليه مهما سعى المبطلون إلى تعمية الحقيقة وتضليل الناس عنها.

وحدثنا عن التمييز الذي يناقض مبادئ حقوق الإنسان سوف نركز فيه على الحروب والعلاقات الدولية بين الأمم والشعوب ، وعلى مظاهر الرق الحديث واستعباد الناس في عالم اليوم، وعن العنصرية وأخطارها على حقوق الإنسان وأنها تهدر الكرامة الإنسانية وأنها مدعاة لظهور الرذيلة، يقول المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي : « إن باستطاعتنا أن نُميّز مبادئ الإسلام إذا طبقت في الحياة الاجتماعية للبروليتاريا العالمية الحديثة ، يمكن أن تأتي بنتائج حسنة مفيدة لهذا المجتمع الكبير

في المستقبل القريب، فهناك مصدران من مصادر الخطر، الأول نفسي والثاني مادي في العلاقات الحاضرة بين البروليتاريا العالمية وبين الفئة الحاكمة في مجتمعنا الغربي ، ومصدر الخطر هذان هما: (١) التمييز العنصري، (٢) والخمر، وفي مجال الصراع ضد هذين الشرين نجد للفكر الإسلامي دوراً يؤديه ويبرهن فيه - إذا سُمح له بتأدية هذا الدور - عن قيم اجتماعية وأخلاقية سامية، فعدم وجود التمييز العنصري بين المسلمين هو أحد أبرز الإنجازات الأخلاقية للإسلام، والعالم المعاصر في وضعه الراهن بحاجة ماسة لنشر هذه الفضيلة الإسلامية ، وإن قوى التسامح العنصري ذات أهمية ضخمة للإنسانية، وهي الآن على ما يظهر تخوض معركة خاسرة على الصعيد الفكري إلا أنها قد تتمكن من الغلبة إذا ساندتها ونزل إلى جانبها في المعركة رصيد من النفوذ القوي المناضل الذي لم يزل حتى الآن احتياطياً، والذي أتصوره أن روح الإسلام ستكون التعزيز المناسب الذي سيقدر مصير هذه المعركة لمصلحة التسامح والسلام»^(١).

إن توينبي في كلامه السابق يحذر من آثار العنصرية على الأمم والشعوب وخصوصاً على الأمة الإسلامية مما يراه في حقيقة ارتباط العنصرية بالحرب فيقول: « صحيح إن الوحدة الإسلامية نائمة، ولكن يجب أن نضع في حسابنا أن النائم قد يستيقظ إذا ثارت البروليتاريا العالمية للعالم المغترب ضد السيطرة الغربية ، ونادت بزعماء معادية للغرب ، فقد يكون لهذا النداء نتائج نفسانية لا حصر لها في إيقاظ الروح النضالية للإسلام، حتى ولو أنها نامت نومة أهل الكهف، إذ يمكن لهذا النداء أن يوقظ أصداء التاريخ الطولي للإسلام، وهناك مناسبتان تاريخيتان كان الإسلام فيهما رمز سمو المجتمع الشرقي في انتصاره على الدخيل الغربي، ففي عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم)، بعد الرسول ﷺ حرر الإسلام سوريا ومصر من السيطرة اليونانية التي أثقلت كاهلها مدة ألف عام تقريباً ، وفي عهد (نور الدين) و (صلاح الدين) و (المماليك) احتفظ الإسلام بقلعته أمام هجمات الصليبيين والمغول، فإذا سببه الوضع الدولي الآن حرباً عنصرية ، يمكن للإسلام أن يتحرك ليلعب دوره التاريخي

مرة أخرى»^(٢١). إذن هل يرغب العقلاء من المفكرين والمهتمين بحقوق الإنسان أن يكون التمييز العنصري رمزاً وطريقاً لحياة الناس في جو تسوده ممارسات خاطئة وانتهاك لحقوق الإنسان؟ هذا ما سنوضحه فيما يلي.

الحروب : التمييز والانحياز

إن العلاقات الإنسانية في الإسلام التي أخذت بها الدولة الإسلامية، وقامت بتطبيقها طوال عهودها وحتى في فترات الضعف ما هي إلا أصول أساسية من مقومات الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية الشامخة، فكان لذلك نظم خاصة، وتشريعات وقواعد تميز بها عن غيرها حتى في أوقات الحروب^(٢٢). وإنما سنتحدث بكل وضوح عن معاني الإنسانية في الإسلام إبان الحروب والأحكام الإسلامية التي شرعها للناس في كيفية التعامل مع الإنسان وحقوقه عند قيام الحروب ونقارن ذلك بما هو موجود في بعض الأديان والقوانين الأخرى بما يتعلق بمعاملة المدنيين والأسرى .. الخ ، مع أن الحرب عمل ينسب إلى البشر وما يستندون فيه إلى قوانينهم وشرائعهم ، وهذا يذكرنا بما ورد من مبادئ حقوقية في إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الذي أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١١/٤/١٩٦٦م، وجاء في ديباجة ذلك الإعلان : « بأن الميثاق التأسيسي للمنظمة يعلن أنه لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام ، وأنه ينبغي أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين البشر، وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة ، تعميمياً منها على تأمين البحث عن الحقيقة والتبادل الحر للأفكار والمعارف ، قررت تنمية سبل التواصل بين شعوبها والاستزادة من هذه السبل، إذ لا يزال الجهل بأسلوب حياة الشعوب وتقاليدتها يشكل عقبة دون الصداقة بين الأمم وتعاونها السلمي ، وعائقاً أمام تقدم البشرية» ، فما هي الأسباب وراء ذلك كله؟ هذا هو موضوع هذا البحث.

لقد جاء الإسلام رحمة للناس ودعاهم للعيش والتعاون فيما بينهم دون عدوان أو

اعتداء، ولكن بعض الأمم والشعوب لا يهتمها سوى التوسع السياسي والاقتصادي والجغرافي، وعلى الأخص التوسع الديني، من مثل ما تسعى إليه إسرائيل بمساندة قوى الطغيان والباطل إلى إقامة دولة إسرائيل الكبرى وتلك أمانيتهم، وهذا بسبب أنواع التمييز الذي يداخل نفوس المستكبرين، يقول بلونتشلي في هذا الصدد عن القانون الدولي: «بأن الكنيسة ما كانت تعرف حقاً لغير المسيحي، أما بالنسبة لغيرهم فليس لهم إلا الحرب»^(٤)، وقد نقل نعوم تشومسكي في كتابه: (حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية) كلاماً لجيمس تشس الباحث الأمريكي المعاصر عن التمييز العنصري والحروب حيث قال: «فلقد كان من العسير جداً علينا أن نجد دفاعاً أخلاقياً عن تصرفاتنا، إن ما ارتكبته القوات الأمريكية من نتائج شريرة مرعبة غاية الرعب، ذلك أنهم اعتمدوا أسلوب الحرب في كل مكان، دون أن يأسروا أي أسير، حارقين القرى يرمتها ومطلقين الرصاص غالباً على الأبرياء وقتلهم رجالاً ونساءً وأطفالاً»^(٥)، والواقع القريب المائل أمام الناس ما حدث في العراق منذ إحتلاله عام ٢٠٠٣م، وعن الحرب والتمييز العنصري نقل تشومسكي ما كتبه أحد المفكرين الفلبينيين عن مواطنيه وأنهم: «قد تقبلوا الحرب حكماً وما الحرب إلا أسوأ وضع يخطر في البال، خاصة حين يشنه أحد الأجناس الأنجلو سكسونية التي تحتقر بوصفه شعب غريب ومنحط المنزلة»^(٦)، فأين هذا مما حث عليه القرآن الكريم الذي أوصى باحترام العهود والمواثيق مع جميع الأمم والدول مهما كانت أديانها وأجناسها؟ وكره القتال بين الناس وقال للمسلمين أن الحرب بغیضة لرب الناس ولكل الناس، ما لم تكن لإقامة الحق ومناهضة الشر لإقامة الدين والتوحيد ومقاتلة الكفر والشرك ورد اعتداءاتهم عن حوزة الإيمان وبيضنة الأمة، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾^(٧).

أما دعوى أن الإسلام قد سمي قتال الكفار والمشركين جهاداً في سبيل الله فهذا صحيح، لأن ذلك رد لاعتداء، ويعد حرباً عادلة ما دام في حدود الشرع الإسلامي، والجهاد بذلك لا يعني إكراه الناس على الدخول في الإسلام، أو

الإكراه على الدين، وهذا يؤكد أن الجهاد الإسلامي لم يقتل فيه العدد الذي قتل فيه آلاف من المسلمين إبان الاستعمار الغربي للدول الإسلامية في العصور الوسطى والحديثة (لأنه ليس حرباً توسعية بل هي حرب دفاعية)، وشواهد التاريخ في ذلك لا تنكر خصوصاً في أيامنا هذه بمشاهدة الأحداث التي جرت وتجرى في البوسنة والهرسك والشيشان وكسوفو وكشمير وفلسطين والعراق.. إلخ.

ويؤكد الكاتب الإنجليزي توماس كارلايل أن الإسلام لم ينتشر بحد السيف فيقول: «ولقد قيل كثيراً في شأن نشر محمد دينه بالسيف، فإذا ما جعل الناس ذلك دليلاً على كذبه فشد ما أخطأوا وجاروا، إنهم يقولون ما كان الدين ينتشر لولا السيف، ولكن ما هو الذي أوجد السيف؟ هو قوة هذا الدين وأنه حق، ولم يروا أن النصرانية كانت لا تأنف أن تستخدم السيف أحياناً؟ وحسبكم ما فعل شارلمان بقبائل السكسون»^(٨)، ويعلق الكونت دي كاستري على حروب المسلمين مع غيرهم فيقول: «ولقد أطلنا القول في مسالمة المسلمين وعن انتشار دينهم في الغرب؛ لأن الضد ثابت في أذهان المسيحيين، ولا يزال مستحكماً من نفوسهم إلى يومنا هذا مما أظهره المؤرخون، ومن طافوا بلاد الشرق من مخالفته للواقع، وفي كتاب تاريخ الحروب الصليبية (لمتشو) توضيح لفعل عمر بن الخطاب لما استولى على مدينة أورشليم، لم يفعل بالمسيحيين ضرراً مطلقاً، ولكن لما استولى المسيحيون على تلك المدينة قتلوا المسلمين، ولم يشفقوا بهم، وأحرقوا اليهود حرقاً، وعلى هذا يتحقق أن الدين الإسلامي لم ينتشر بالعنف والقوة»^(٩).

والحرب هي الوسيلة النهائية من وسائل الإكراه التي تلجأ إليها الدول لحل منازعاتها إن لم تفلح الوسائل السلمية في فض النزاع، كالمفاوضات، والوساطة والتحقيق والتوفيق والتحكيم، والتدخل الفردي والصلح أو الإصلاح، والوسيلتين الأخيرتين الصلح والإصلاح مما سبق الإسلام إليها في قواعد التعاملات الدولية، قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمْرَ بَصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ

النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾، وأكدت كثير من الأحاديث النبوية على ذلك ومنها قول النبي ﷺ: « ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً»^(١١)، في الحرب وفي غيرها من وجوه الإصلاح بين الناس، وقال ﷺ: « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، قال: وفساد ذات البين هي الخالقة»^(١٢)، فقوله ذات البين هو الإصلاح بين الأفراد والجماعات من الأفراد أو الجماعات وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾^(١٣)، وهذه المعاني وغيرها من المصطلحات الإسلامية يدخل فيها ما يرد في نصوص العهود والمواثيق الدولية ومنها ما ورد في المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق هيئة الأمم المتحدة عن الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية .. إلخ . وتكون الحرب مشروعة في حالتين اصطلاح عليهما القانونيون الدوليون وهما:

أ - أن تكون الحرب دفاعاً لاعتداء واقع بالفعل كدفاع عن النفس، وهذا ما سبق إليه الإسلام قبل أن تعرف في القانون الدولي كما في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا عَتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾^(١٤)، فالآية تقيد رد الاعتداء بالقدر اللازم دون مجاوزة أو تنكيل .

ب - أن تكون الحرب لحماية حق ثابت لدولة ما انتهكته دولة أخرى دون مبرر، وهو إجراء لحماية هذا الحق، قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾^(١٥)، فالاستعداد والتأهب للدفاع وسيلة لتخويف وترهيب المعتدي، وهذا هو مقصد القرآن من قوله تعالى: ﴿ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾، وليس القصد هو ترويع الأمنيين ممن حق الإنسان مقارعة الأعداء وصددهم لحفظ الحقوق، قال ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»^(١٦)، وقال ﷺ: « لا تمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموه فاصبروا»^(١٧).

أما الحرب غير المشروعة فهي الاعتداء على حقوق الناس ومقدراتهم رغبة في السيطرة وبسط النفوذ، وهذه لا يقرها القانون الدولي ويسميتها الحرب غير العادلة، وقد فعلتها بعض الدول باستعمار كثير من دول العالم في الشرق والغرب وخصوصاً بلاد المسلمين لنهب خيراته والسطو على مقدرات ومصير الشعوب، يقول الكاتب الأمريكي هارولد سميث **Harold B. Smith** أستاذ الدراسات الدينية بكلية ووتر في أوهايو: « إن الإسلام لا يمكن إطلاقاً أن يتفق والجمهورية الإقتصادية أو التفسير المادي للتاريخ ، فالإنسان المسلم غالباً لا تتحكم فيه المادة أو القوى الإقتصادية ، إذ أنه في جوهره موجود روحي، ذو صلة بالله، ومن ثم كان كائناً أخلاقياً حراً ، وإن الله - لا المادة - هو المتصرف في الحركات التاريخية»^(١٨) .

التمييز العنصري والحرب عند المسلمين

وحتى نستنتق النصوص حقائق دلالاتها، فإننا نسوق معنى القتال للآخر في التوراة والإنجيل مقارناً بمعناه في القرآن الكريم، وذلك ليرى الناس موقف القرآن من قتال غير المسلمين، هذا الكتاب الكريم الذي افتري الكثيرون ولا يزالون يفترون عليه عندما زعموا ويزعمون أنه قد شرع لانتشار الإسلام بالسيف والعنف والإكراه، ليرى الناس موقف القرآن والإسلام والمسلمين من قتال الآخرين، وموقف التوراة - وليس فقط التلمود - من قتال الأغيار، وكذلك مما هو موجود في الإنجيل ، وجملة هذه الأفكار في هذا المبحث جاءت في كتاب: (الإسلام والآخر، من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟) للدكتور محمد محمد عمارة مما سنعرضه بشيء من التصرف . لقد جاء القرآن الكريم، على عكس كل الفلسفات والنظريات ومدارس التحليل النفسي والاجتماعي التي رأت في القتال والعنف والحرب غريزة أصيلة ولصيقة بالإنسان ، ثابتاً أزلياً وأبدياً من ثوابت النفس الإنسانية، جاء القرآن - على العكس من ذلك كله - ليقرر أن القتال - إنسانياً وإسلامياً - أمر مكروه ، وطارئ واستثناء تفرضه الضرورات، فإذا حدث وفرضت الضرورات هذا الاستثناء الطارئ، فإن

مثله كمثمل الجراحات الضرورية والمكروهه لا يخلو من خير، إذا كانت مقاصده خيرة، وإذا دفع فساداً أكثر وأرجح، وإذا وقف عند القدر الذي تحتمه الضرورات، وإذا ضبطت ممارسته بالشمائل والأخلاقيات الشرعية التي لا بد وأن تتحلى بها فروسية هذا القتال، نعم جاء القرآن الكريم ليقرر هذا المنهاج الإلهي في قتال المسلمين لمن يجوز قتاله من الآخرين، فهو مع إنه مكروه لكن تفرضه وتستدعيه الضرورات، ولا يجوز للمسلمين أن يقاتلوا أحداً ابتداءً وفجاءةً، فالقتال في الإسلام كما قلنا دفاعي، ورد للعدوان ولا يجوز أن يتجاوز القتال رد العدوان عن المسلمين وديارهم وإسلامهم، سواء في مقاصد العدوان، أو آليات وأدوات صد هذا العدوان، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾^(١٩)، يقول المفكر والباحث الفرنسي أميل در منغم: « لم يشرع الجهاد في الإسلام لهداية الناس بالسيف، ففي القرآن: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾، والقرآن يأمر المسلمين بالاعتدال وبألا يبدأوا بالاعتداء»^(٢٠).

وهناك حالتان اثنتان حصر القرآن الكريم فيهما جواز أو وجوب قتال المسلمين للآخرين المعتدين، أولاهما حالة أن يَفْتِنَ الآخرون المسلمين في دينهم بأن يكرهوهم على الكفر، أو يحولون بينهم وبين حرية الدعوة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال والتي هي أحسن، والثانية: حالة عدوان الآخرين على المسلمين بإخراجهم من ديارهم وأوطانهم، أو المظاهرة والمساعدة على هذا الإخراج من الديار والأوطان، ويلحظ أن معظم آيات القرآن الكريم التي جاءت في موضوع «الإذن» بالقتال، و«الأمر» به، و«إيجابه»، و«الحض والتحريض» عليه، جاءت جميعها في إطار الحالات التي ذكرناها، حتى لقد صار ذلك معياراً عاماً وحاكماً لقتال الآخرين في القرآن وشريعة الإسلام، قال الله تعالى: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٧) لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين

(٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢١﴾ ، فالأصل في العلاقة مع المخالفين والآخرين السلم والمودة والبر والقسط، أما القتال فإنه طارئ استثنائي يفرضه عدوان الآخرين على المسلمين بإكراههم وفتنتهم في دينهم أو إخراجهم من الأوطان والديار ، بالتهجر والاقْتلاع أو بالاستعمار والاحتلال، وفي هذا الإطار وتحت هذا الميعار ، بدأ « الإذن » بالقتال في القرآن الكريم للذين أخرجوا المسلمين من ديارهم ، قال تعالى : ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقِّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٢﴾ . فهو إذن للذين ظلموا ، وقوتلوا برد الظلم والعدوان، وعندما « أمر » القرآن المسلمين بالقتال كان هذا الأمر لمقاتلة الذين أخرجوهم من ديارهم ، فهو رد لعدوان ، وجزء من نوع العمل ، قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٣﴾ ، وعندما يحث القرآن الكريم على القتال باعتباره « فريضة واجبة » كان ذلك في مقام عدوان الذين أخرجوا المسلمين من ديارهم وفتنوهم في الدين بالحصار والإكراه والتعذيب ، قال تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٤﴾ .

وكذلك كان المقام وكانت الأسباب والمقاصد عندما « استنفر » القرآن المسلمين لخوض غمار القتال ، فالقتال والسبب لهذا الاستنفر هو عدوان الآخرين من المشركين – عندما استنفروا الرسول ﷺ ومن معه من المؤمنين فأخرجوهم من الديار، وعندما تأمروا على الرسول ﷺ ليسجنوه أو يقتلوه، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يُقَتِّلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾^(٢٥). وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٢٦)، وقال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلَكَنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾^(٢٧)، وقال تعالى: ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٢٨). يقول المستشرق البريطاني مونتجمري واط: « لا يعني التأكيد – على إخضاع مشركي الجزيرة للإسلام – أن الإسلام قد انتشر بحدّ السيف، حقاً إن القبائل الوثنية في الجزيرة العربية كان عليها أن تختار الإسلام أو السيف ، إلا أن تعامل المسلمين كان مختلفاً تجاه اليهود والمسيحيين والزرادشتيين وغيرهم ممن اعتبرت دياناتهم شقيقة للإسلام ، رغم الدعوى القائلة بأن الأتباع المعاصرين لتلك الديانات قد ابتعدوا عن جوهرها، ومهما كان الأمر فقد كان بالإمكان قبولهم نوعاً من الحلفاء للمسلمين في معظم الأقطار التي فتحتها العرب، لذلك فإن غرض الجهاد لم يكن يهدف إلى تحويل أولئك السكان نحو الإسلام بقدر ما كان يهدف إلى اعترافهم بالحكم الإسلامي وبمنزلة أناساً يحميهم الإسلام، وبعامّة فإنهم (أهل الذمة). وكانت الطائفة الذمية مجموعة من الناس تعتنق ديانة واحدة لها استقلالها الداخلي برعاية رئيس ديني كالبطريك أو الراي، وكان على كل فرد من أفراد المجموعة الذمية دفع ضريبة شخصية إلى الحاكم المسلم، إضافة إلى مبالغ مختلفة أخرى تحدد استناداً إلى شروط الإتفاقية مع المجموعة، وكانت تلك الضرائب أحياناً أقل وطأة من الضرائب التي كانت تدفع للحكام السابقين من غير المسلمين،

وكانت حمايتهم بصورة فعالة بالنسبة للدولة الإسلامية تمثل كلمة شرف تلتزم بها الدولة وتنفذها ، ثم أن وضع أهل الذمة لم يكن سيئاً رغم بعض القيود المفروضة عليهم ^(٢٩) .

وحتى في حال « عتاب » القرآن الكريم للبعض الذين تقاعسوا وتشاقلوا عن القتال، و «استنفارهم» لهذا القتال، كان المقام هو التذكير بالقضية التي هي السبب في هذا القتال، قضية عدوان الآخرين على المؤمنين بإخراجهم من الديار، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ^(٣٨) إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٣٩) إِلَّا تَضُرُّهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^(٤٠) انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(٤١) ، فكل هذا «العتاب» وجميع هذا «الاستنفار» للرد على عدوان الذين أخرجوا الرسول ﷺ والمؤمنين من الديار والأوطان .

وفي مقام حديث القرآن الكريم عن « المكانة » التي أعدها الله سبحانه وتعالى للمؤمنين الذين استجابوا لدعوته، يأتي التذكير بمقام الذين قاتلوا رداً لعدوان الذين أخرجوهم من ديارهم واقتلعوهم من أوطانهم، وأذوهم ، قال تعالى: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْشَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ^(٣١) ، وعلى هذه المبادئ تأتي جميع الأحكام الإسلامية والآيات القرآنية التي «أذنت بالقتال» و «أمرت به» و «أوجبت»، لتحصر مشروعية القتال في رد عدوان الذين يقاتلوننا في

الدين، أو يخرجوننا من الديار، أو يظاهرون ويساعدون على هذا الإخراج، ولتقف بهذا القتال آفاقاً ومقاصد وآليات عند رد العدوان فهو في الحقيقة قتال القصاص، قال تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعتدى عَلَيْكُمْ فاعْتدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعتدى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٢).

وغير هذه الموازين الضابطة لدوافع القتال والتي تحدد أسباب القتال، قتال الآخرين في أحكام الإسلام تقدم الإسلام على درب السمو الأخلاقي غير المسبوق في هذا الميدان، فضبط القتال وغرائزه ومضاعفاته بأخلاقياته جعلت الإسلام والمسلمين رواداً لما يمكنه أن نسميه «أخلاقيات الفروسية الإسلامية» حتى في هذا الميدان الذي عزت وتعز فيه الأخلاقيات، حتى ونحن ندخل إلى القرن الواحد والعشرين^(٣٣)، كل هذه الأخلاقيات تأتي فيه خلال النظرة الإنسانية في الشريعة الإسلامية والحفاظ على الإنسان وحقوقه والضرورات الخمس التي اهتم الإسلام بحفظها للإنسان، فالمسلمون لا يقاتلون غيلةً وفجاءةً، وإنما لهم من إعلام الآخرين – المعاهدين الذين لم يتلبسوا بالخيانة – بالقتال، ما دام الموقف عند حدود الخوف من نقض العهد والعدوان الوشيك، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ (٣٤).

وفي السيرة النبوية الشريفة إن رسول الله ﷺ: «ما قاتل قوماً حتى يدعوهم»^(٣٥)، وإذا قاتل المسلمون، فإنهم لا يجهزون على جريح ولا يقتلون أسيراً، بل ولا يضيقون عليه في ضروريات وحاجيات الحياة، وكذلك فإنهم لا يقاتلون ولا يقتلون غير المقاتلين، فلا قتال ولا قتل للنساء والأطفال المسالمين، والرهبان، والعباد، والمنصرفين إلى الزراعات والتجارات والصناعات والحرف وشؤون العمران، بل لقد ذهبت «أخلاقيات الفروسية الإسلامية» إلى آفاق التشريع للتعامل الإنساني الرفيق مع الحيوانات ومع النباتات إبان القتال، فالمسلمون مأمورون بأن لا يقطعوا شجراً، ولا يقتلعوا زرعاً، ولا يدمروا البيضة، ولا يذبحوا حيواناً إلا لضروريات وحاجيات الحفاظ على الحياة،

وفي سنة رسول الله ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، ذخائر لدستور هذه الأخلاقيات - أخلاقيات القتال - ومنها: إن رسول الله ﷺ «نهى عن قتل النساء والولدان»^(٣٦)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «إن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان»^(٣٧). وكتب عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه، إلى عامل من عماله: إنه بلغنا أن رسول الله ﷺ، كان إذا بعث سرية يقول لهم: «اغزوا باسم الله، في سبيل الله، تقاتلون من كفر بالله، لا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدًا»، ثم أرفد عمر بن عبد العزيز في رسالته إلى واليه: «قل ذلك لجيوشك وسراياك، إن شاء الله، والسلام عليك»^(٣٨).

ومن طلب الأمان من المقاتلين، ولو بالإشارة، فدمه مصون وحرام، كتب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى قائد أحد جيوشه فقال: «إنه بلغني أن رجلاً منكم يطلب العليج حتى إذا أسند في الجبل وامتنع، قال رجل: مطرس (يقول لا تخف) فإذا أدركه قتله، وإني، والذي نفسي بيده، لا أعلم مكان واحد فعل ذلك إلا ضربن عنقه»، ولقد صاغ أبو بكر الصديق رضي الله عنه هذه الشمائل الإسلامية دستوراً لأخلاقيات القتال في الإسلام عندما أوصى يزيد بن أبي سفيان وهو يودعه أميراً على الجيش الذاهب إلى الشام، فقال له: «إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله، فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له، وإني موصيك بعشر: لا تقتلن امرأة، ولا صبياً، ولا كبيراً هرمًا، ولا تقطعن شجراً مثمرًا، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لما كلة، ولا تحرقن نخلاً ولا تفرقنه، ولا تغفلن، ولا تجبن»^(٣٩).

فكان ذلك أول دستور لأخلاقيات القتال، وضعه الإسلام، وطبقه المسلمون ديناً يتدينون به، قبل أربعة عشر قرناً من وجود اتفاقيات «جنيف» ومواثيق «حقوق الإنسان» الأخرى الخاصة بالقتال وحقوق الأسرى واللاجئين، ولأن هذه كانت معايير في الإسلام، وأخلاقيات فروسية هذا القتال التي التزمها المسلمون، كانت

حصيلة ضحايا كل الغزوات التي قادها رسول الله ﷺ وخاضها المسلمون على امتداد السنوات التسع التي شهدت الغزوات والبعوث والسرائيا القتالية في دولة الإسلام الأولى ، بالمدينة حصيلتها ذلك الرقم المدهش في تواضعه الشديد، إن لم نقل في ضآلته وتفاهته ، فعلى حين أهلكت الحروب الدينية، بين مذهبين داخل النصرانية – الكاثوليك والبروتستانت في وسط أوروبا ٤٠٪ من تعداد شعوب تلك البلاد عشرة ملايين حسب إحصاء فولتير (١٦٩٤ – ١٧٧٨م) لم يزد ضحايا كل غزوات الإسلام وحروبه ضد الشرك واليهود في شبه الجزيرة العربية ، على عهد رسول الله ﷺ ، عن (٣٨٦) ثلاثمائة وستة وثمانين شخصاً من الفريقين شهداء المسلمين وقتلى المشركين^(٤٠) ، بل إن الدهشة لتزيد إذا علمنا إن عدد المساجد التي أقامتها جيوش الجهاد الإسلامي وهي ذاهبة إلى القتال أو وهي عائدة منه قد زادت على عدد الضحايا الذين قتلوا في هذه الغزوات، وكذلك عدد البعث التي خرجت من المدينة المنورة لتعليم الناس القرآن والفقه في الدين قد فاقت بكثير عدد بعوث الغزو وسرايا القتال^(٤١) . لقد كان القرآن الكريم يعلمنا أن اليهود هم أحرص الناس على حياة، حياتهم هم ، بينما هم أحرص الناس على إبادة كل الأغيار، لكن الحرص الإسلامي إنما هو على هداية الأحياء ، لإحيائهم بالإسلام، فهدف الإسلام هو الإحياء وليس الإفناء ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾^(٤٢) ، ومع كل هذه الحقوق والأرقام المذهلة ، ومع هذه الأخلاقيات التي حكمت فروسية القتال الإسلامية، ومع هذه المبادئ والمعايير القرآنية التي حكمت مشروعية القتال في الإسلام، مع كل ذلك، تحدث الكذبة عن انتشار الإسلام بالسيف والعنف والإكراه ، ولا يزالون يتحدثون ! ولننظر من فعل ذلك .

يتحدث الباحث والمؤرخ الفرنسي المعاصر إدوارد بروي Edward Perroy عن الفتوحات الإسلامية وابتعادها عن التمييز العنصري وتمتع غير المسلمين بحرياتهم

وحقوقهم في ظل الشريعة الإسلامية فيقول : « قلما عرف التاريخ والحق يقال ، فتوحات كان لها في المدى القريب على الأهلين ، مثل هذا النزر الصغير من الاضطراب يحدثه الفتح العربي لهذه الأقطار، فمن لم يكن عربياً من الأهلين لم يشعر بأي اضطهاد قط، فاليهود والنصارى الذين هم أيضاً من أهل الكتاب ، حق لهم أن يتمتعوا بالتساهل وأن لا يضاموا. وكان لا بدّ من الوقوف هذا الموقف نفسه من الزرادشتية والبوذية والصابئة وغيرها من الملل والنحل الأخرى، والمطلوب من هؤلاء السكان أن يظهروا الولاء للإسلام ويعترفوا بسيادته وسلطانه، وأن يؤدوا له الرسوم المترتبة على أهل الذمة تأديتها ، وفي نطاق هذه التحفظات التي لم تكن لتؤثر كثيراً على الحياة العادية ، تمتع الذميون بكافة حرياتهم وحقوقهم»^(٤٣).

ويؤكد كلام بروي ما ذكره الباحث والمؤرخ الروسي المعاصر ف. بارتولد V. Barthold حيث تحدث عن انتشار الإسلام في أماكن كثيرة من غير قتال أو استخدام للسلاح فقال: «انتشر الدين الإسلامي في القرن الرابع للهجرة في قبائل الترك الرحل وفي بعض مدن التركستان الصينية بواسطة التجارة وبدون استخدام أي سلاح فكان الأتراك الذين استولوا على البلاد الإسلامية في القرن الرابع الهجري مسلمين»^(٤٤).

إن هذه الأقوال والدلائل لتؤكد تماماً أن الإسلام ما استخدم السيف للتوسع العسكري والإبادة للجنس الآخر وإنكار إنسانيته ودينه وعرقه ولونه وعنصره، إن الجهاد كما قلنا دعوة للخير ورد لعدوان، وحفظ لحقوق الإنسان بعيداً عن أي لون من ألوان التمييز العنصري أو التمييز الديني أو النهب الإقتصادي، فهل الأمر كذلك في اليهودية والنصرانية ؟ جواب ذلك في المبحثين الآتيين إن شاء الله تعالى .

التمييز العنصري والحرب عند اليهود

إن موقف اليهودية التوراتية من قتال وقتل الآخرين والأغيار Gentiles يعني بإيجاز وفي كلمات قليلة : « الإبادة لكل الآخرين ، حتى ولو لم يكن لهم علاقة

بالمقاتل وفنونه وقدراته من النساء والأطفال والشيوخ والعباد، أو حتى نيته والتفكير فيه الإبادة لكل الناس وعموم النفوس من غير اليهود بل وللبيئة والمحيط اللذين يعيش فيهما هؤلاء الآخرون شريطة أن يكون اليهود على هذه الإبادة قادرين ، ولننظر كيف فاقت وتفوقت نصوص هذه التوراة التي هي انقلاب على روح ومقاصد ومعايير توراة موسى عليه السلام ، كيف فاقت وتفوقت نصوصها على الخيال، في التشريع والتقنين لإبادة الآخرين ، لا لشيء إلا لأنهم آخرون وأغيار، والعجيب أن هذه التوراة تورد كل أوامر الإبادة، إبادة اليهود للأغيار، باعتبارها أوامر الرب وفرائضه التي بدون تنفيذها يتزايد غضبه وانتقامه ، فرب اليهود (يهوه) وهو خاص بهم وهم وحدهم شعبه وأحباؤه^(٤٥) ، هو رب الجنود والجيوش والشرط لكي يرجع الرب عن حمو غضبه ويفطيه الرحمة وهو أن يبید الشعب اليهودي كل الآخرين والأغيار^(٤٦) ، ولذلك طفحت أسفار التوراة المحرفة، وكتاب يشوع بالأوامر والوصايا التي تقول: « فقال الرب لموسى: اكتب هذا تذكراً في الكتاب ، وضعه في مسمع يشوع: فإني سوف أمحو ذكر عماليق من تحت السماء»^(٤٧). وهذا « الرب» لا تقف أوامر الإبادة لديه عند من يحاربهم اليهود ، وإنما تمتد لعنة الإبادة الجماعية إلى الذرية حتى الجيل الرابع ، « فالرب لا يبىء ، بل يجعل ذنب الآباء على الأبناء إلى الجيل الثالث والرابع»^(٤٨) ، فأين هذا من رب العالمين الحكيم العدل ، الذي علمنا في الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾^(٤٩).

إن هذه الإبادة للأغيار ترتفع في النصوص التوراتية ومن ثم في الثقافة التي صنعتها وصبغتها هذه التوراة المزيفة عند الجماعات اليهودية إلى حد التقرب بها بالإبادة إلى هذا «الرب» وفيها: « إن سمعت عن إحدى مدنك التي يعطيك الرب إلهك لتسكن فيها قولاً ، فضرباً تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف وتُحرّمها (تدمرها وتهلكها) بكل ما فيها مع بهائمها بحد السيف وتجمع كل أمتعتها إلى

وسط ساحتها وتحرق بالنار المدينة وكل أمتعتها كاملة للرب إلهك فتكون تلا إلى الأبد لا تُبنى بعد لكي يرجع الرب عن حمو غضبه ويعطيك رحمة»^(٥١)، فرحمة هذا «الرب» يهوه مرهونة بإبادة الإنسان والحيوان، وحتى الطبيعة والبيئة والمباني والجماد، وهذا «الرب» يهوه يأمر موسى بالانتقام من «المديانيين»، وكلم الرب موسى قائلاً: «انتقم نقمة لبني إسرائيل من المديانيين، فكلم موسى الشعب قائلاً: جردوا منكم رجالاً للجنود فيكونوا على مديان، ليجعلوا نقمة الرب على مديان، فتجنّدوا على مديان كما أمر الرب واقتلوا كل ذكر، وسبي بنو إسرائيل نساء مديان وأطفالهم ونهبوا جميع بهائمهم وجميع مواشيهم، كل أملاكهم، وأحرقوا جميع مدنهم بمساكنهم وجميع حصونهم بالنار وأخذوا كل الغنيمة وكل النهب من الناس والبهائم، وأتوا إلى موسى وألعازار الكاهن وإلى جماعة إسرائيل بالسبي والنهب والغنيمة»، وعندما جاءوا إلى موسى بالسبي والنهب والغنيمة قال لهم - فيما زعموا في هذا التحريف للتوراة: «هل أبقيتم كل أنثى حية؟ فالآن اقتلوا كل ذكر من الأطفال، وكل امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر اقتلواها، لكن جميع الأطفال ثم النساء اللواتي لم يعرفن بمضاجعة ذكر أبوهن لكن حيات»^(٥٢).

وأوامر «الرب» هذه، بهذه الإبادة الكاملة، هي عامة، وإذا لم ينفذها بنو إسرائيل، فإن «ربهم» فاعل بهم الإبادة التي طلب منهم إيقاعها بالأغيار، «وكلم الرب موسى في عربات موآب على أردن أريحا قائلاً: «كلم إسرائيل وقل لهم: إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان، فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم، تملكون الأرض وتسكنون فيها، وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم ومناخس في جوانبكم ويضايقونكم في الأرض التي أنتم ساكنون فيها، فيكون إنني أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم»^(٥٣). وتستهدف هذه الإبادة العامة كل الأغيار كما في العبارة الآتية: «فسيحون ملك حشبون ضربناه وبنيه وقومه، وأخذنا كل مدنه في ذلك الوقت، وحرمنا (أبدنا وأهلكنا) من كل

مدينة الرجال والنساء والأطفال، لم نبق شاردة ، لكن البهائم نهبتها لأنفسنا وغنيمة المدن التي أخذنا»^(٥٣).

وكذلك كان حال الإبادة العامة والتامة للأغيار من الشعوب السبعة الحثيين والجرجاشيين والأموريين والكنعانيين والفرزنيين والحويين واليبوسيين فقال : « سبع شعوب دفعهم الرب إلهك أمامك وضربتهم، فإنك تحرمهم - (تهلكهم وتدمرهم)، لا تقطع لهم عهداً ولا تشفق عليهم ولا تصاهرهم ، لأنك أنت شعب مقدس للرب إلهك، إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعباً أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض، مباركاً تكون فوق جميع الشعوب، لا يكون عقيم ولا عاقر فيك ولا في بهائمك، ويرد الرب عنك كل مرض وكل أدواء مصر الرديئة التي عرفتها لا يضعها عليك بل يجعلها على كل مبغضيك . وتأكل كل الشعوب الذين الرب إلهك يدفع ، لا تشفق عيناك عليهم»^(٥٤)، فاليهود شعب مقدس حسب ظنهم، وحتى بهائمهم مقدسة، لا يجري عليها ما يجري على البشر الآخرين ولا البهائم الأخرى من الأمراض والعقم، والمهمة الإلهية المقدسة لهؤلاء اليهود هي « أكل الشعوب » التي يدفعها « الرب » إلى هؤلاء اليهود، حاكماً عليها بهذا المصير الرهيب .

ولن ينجي البشر والمدن من « أكل اليهود » لهم أي عقود أو معاهدات الصلح الذي يصالحونه لليهود أو السلم الذي يعقدونه معهم فبدون الصلح يكون مصير تلك الشعوب الفناء وبالصلح تكون تلك الشعوب مستعبدة مستذلة : « فحين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير، ويستعبد لك، وإن لم تسالملك بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، أما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها، فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك، هكذا تفعل بجميع المدن، فلا تستبق منها نسمة ما، بك تحرمها تحريماً (تبيدها وتهلكها إبادة وإهلاكاً)»^(٥٥).

هكذا نجد أنفسنا أمام «رب» لا علاقة له بأي من صفات الكمال الإلهية، وأمام «كتاب مقدس» لا علاقة لتحريفاته العنصرية الحقودة التي أدخلت عليه بأي معنى من معاني القداسة، وأمام ثقافة عنصرية طفحت بها أحقاد السبي وأكاذيبه وعقده وخيالاته، لتكون المكون الأول للسلوك العنصري والتمييز بكافة أشكاله الذي تظهر تجلياته الصهيونية واليهودية في وقتنا الحاضر على أرض فلسطين، فنحن العرب والمسلمين «الأغيار» إذا صالحنا هؤلاء اليهود، فإن جزاءنا هو «التسخير والاستعباد»، وإذا لم نصالح، فإن جزاءنا هو الخضوع للأكل اليهودي، والتحریم (الهلاك) الصهيوني، وذلك تنفيذاً لأوامر «يهوه» رب وإله إسرائيل.

وتعليقاً على المفارقات في مفاهيم الحرب والتمييز العنصري بين المسلمين وغيرهم يقول المؤرخ الأمريكي لوثرود ستودارد Lothrop Stoddard: «العرب لم يكونوا قط أمة تحب إراقة الدماء وترغب في الاستلاب والتدمير، بل كانوا على الضد من ذلك، أمة موهوبة جليلة الأخلاق والسجايا توافقة إلى ارتشاف العلوم، محسنة في اعتبار نعم التهذيب، تلك النعم التي قد انتهت إليها من الحضارات السالفة، وإذ شاع بين الغالبيين والمغلوبيين التزاوج وتلقيح الأفكار كان اختلاط بعضهم ببعض سريعاً، وعن هذا الاختلاط نشأت حضارة جديدة، الحضارة العربية وهي جماع متجدد للتهذيب اليوناني والروماني والفارسي، ذلك الجماع الذي نفخ فيه العرب روحاً جديدة، فنضروا وأزهر، وألّفوا بين عناصره ومواده بالعنصرية العربية والروح الإسلامية، فاتحد وتماسك بعضه ببعض فأشرق وعلا علواً كبيراً، وقد سارت الممالك الإسلامية خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخها (٦٥٠ - ١٠٠٠م) أحسن سير، فكانت أكثر ممالك الدنيا حضارة ورياً، وتقدماً وعمراً، مرصعة الأقطار بجواهر المدن الزاهرة والحواضر العامرة، والمساجد الفخمة، والجامعات العلمية المنظمة، وفيها مجموع حكمة القدماء ومخترن علومهم، يشعان إشعاعاً باهراً، طول هذه القرون الثلاثة ما انفك الشرق الإسلامي يضيء على الغرب النصراني نوراً»^(٥٦).

فهل رأينا فارقاً أدنى فارق بين هذه «اليهودية التوراتية المحرفة» وبين «اليهودية التلمودية المتعجرفة» وعنصريتها في أوقات الحرب والسلام مما حدثنا عنها إسرائيل شاحك في كتابه: (الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود)، إذن من الذي يحفظ حقوق الإنسان ويرعاها حتى في ظروف القسوة أصعب الأوقات زمن الحرب؟ الإسلام يعدله وسماحته مما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية وما تكلم به العقلاء من غير المسلمين، أم ما هو موجود في التراث اليهودي الصهيوني؟ وبعد هذه المفارقة بين شريعة الإسلام وشريعة يهود في الحرب نحاول قراءة التراث النصراني في هذا الجانب ومبادئه .

التمييز العنصري والحرب عند النصارى

كان الضيق بالآخر وانكار حقوقه والسعي لاضطهاده واستئصاله موقفاً عاماً ومؤسسياً ، ينظر له « القديسون» النصارى ويجعلونه من مقتضيات « قانون الإيمان »، ولهذا تنهض البابويات والكنائس بإجبار الدول والأباطرة والملوك والأمراء - فضلاً عن الدهماء - على شن حملات الاضطهاد والحروب والإبادة للمخالفين . فالقديس «أوغسطين» Augustin (٣٥٤ - ٤٣٠م) وهو أشهر آباء الكنيسة الغربية هو الذي صاغ مبدأ الاضطهاد للمخالفين ، وأقامه على أساس من الكتاب المقدس زوراً وبهتاً، مستنداً إلى كلمات مزعومة فاه بها المسيح عليه السلام في «مثل من أمثاله» التي كان يسوقها إلى حواريه ، إذ قال لهم : «أجبروهم على إعتناق دينكم»، فوضع هذا القديس للكنيسة دستور اضطهاد للمخالفين بعقوبات النفي والجلد والغرامات والإعدام ذبحاً وحرقاً ، ومضت الكنيسة «مجاهدة» لتطبيق هذا الدستور، وعندما حصرت الكنيسة الغربية «الخلاص» في «الكثلكة» حكمت بأن «خلاص» مخالفها هو بتخليصهم من الحياة، فالذين لا يدعون للكنيسة ويعتقدون بصدق نظرياتها، تحيق بهم اللعنة الأبدية لا محالة، ويصبح إنقاذ الدنيا منهم واجباً مقدساً، وحتى الطفل على براءته وخلو ساحته من الخطايا متى مات من غير تعميد على المذهب الكاثوليكي قضى

بقية حياته في جهنم ، ولذلك كان طبيعياً في ظل هذه العقيدة للخلاص ، وهذا الدستور لاضطهاد المخالفين أن يتعرض المتهمون بالمروق لأشد صنوف العذاب .

وانطلاقاً من عقيدة خلاص المخالفين بتخليصهم من الحياة ، وتعريضهم لمختلف صنوف العذاب مهد البابا إنوسنت الثالث في سنة ١٢٠٨م لنظام محاكم التفتيش^(٥٧) ، وفي سنة ١٢٠٩م أصدر مجلس أفينون Avignon قراراً دعا فيه القساوسة إلى مطالبة السلطة المدنية للملوك والأمراء باستئصال المخالفين ، وفي سنة ١٢١٥م قرر مجمع لاتران أن يقسم كل حاكم يطمع في أن يكون في عداد المؤمنين ، بأن يجاهد ما وسعه الجهاد ليستأصل من إقليمه من تعددهم الكنيسة مهترطين، وأعلنت البابوية غفران كل الذنوب لمن يجاهد للقضاء على أعدائها ، حتى ولو كان هؤلاء الأعداء نساء أو أطفالاً، وذلك بتعقبهم شتقاً وحرقاً وذبحاً^(٥٨).

وصار من المبادئ العامة للكنيسة الكاثوليكية هذا المبدأ : « يحتفظ الحاكم بعرشه متى قام بواجبه في استئصال الإلحاد، فإن تردد في الاستجابة لأمر البابا باضطهاد المخالفين، أكره على الطاعة وصدورت أملاكه وبيعت لأعوان الكنيسة، وعرض نفسه للاعتقال والإذلال»^(٥٩). وأنشأ البابا جريجوري التاسع في عهد الملك القديس لويس التاسع (١٢١٤ - ١٢٧٠م) ملك فرنسا محكمة التفتيش أو ديوان التحقيق سنة ١٢٢٣م ، ثم جاء البابا إنوسنت الرابع سنة ١٢٥٢م ليجعل من اضطهاد محاكم التفتيش هذه جزءاً أصيلاً وقانونياً في النظام الرئيسي للكيان الاجتماعي بكل دولة وإمارة ومدينة، وجاء الملك فريدريك الثاني في القرن الثالث عشر ليشرع للاضطهاد الديني القوانين التي تقضي بإهدار دم الملحدون ومصادرة أملاكهم، وإحراق المرتدين عن الدين المسيحي، وحتى سجن من تاب وعاد إلى اعتناق دينه ، وإعدام من عاد فارتد ملحداً، مع ملاحظة أن الإلحاد والهرطقة والردة لم تكن تعني إلا مخالفة التقاليد الكنسية في أية جزئية من الجزئيات^(٦٠) ، ولقد توطد وشاع نظام محاكم التفتيش هذه حتى غطى كل أنحاء العالم المسيحي

بشبكة لا سبيل إلى اتقائها، تعاون فيها وعليها البابوات والقساوسة والرهبان والملوك والأمراء والعامّة والدهماء ، وشهدت إنجلترا في عهد الملك هنري الرابع ، والملك هنري الخامس موجة من الإعدامات للمخالفين بواسطة الإجلال على الخازوق، ولم يبلغ هذا الأسلوب نهائياً إلا في سنة ١٦٧٦م ، أي أن الإعدام بالخازوق قد استمر هناك قرابة ثلاثة قرون .

وفي إسبانيا بدأت محاكم التفتيش التي ذاع صيتها ، وضربت ببشاعتها الأمثال عندما استجابت الملكة إيزابيلا وزوجها الملك فردينان لنصيحة الراهب الدومنيكي «هوتور كويمادا» Htorquemada فالتمساً بعد هذه النصيحة من البابا سكستوس الرابع إصدار مرسوم لإنشاء هذه المحاكم ، والتي بدأت في مدينة قشتالة سنة ١٤٧٨م ، ثم عممت في إشبيلية وغرناطة وسائر مدن إسبانية، وكذلك المستعمرات التي حكمها الإسبان، ولقد صبت هذه المحاكم أشنع صنوف العذاب على المسلمين - وأيضاً اليهود - المهزومين أمام جيوش إيزابيلا اللذين لم يحترما عهودهما ومعاهدتهما مع هؤلاء المهزومين، فأجبر على التنصر من ضعف من المسلمين عن تحمل العذاب ، وفر من إسبانيا من أثر التمسك بدينه ، وغرقت البلاد في حمام من الدم الذي سفكته محاكم التفتيش، والمحاكم التفتيش هذه صدر القانون الذي عرف بفرمان الإيمان وهو القانون الذي رفع مستوى التجسس على المتهمين والضحايا إلى مرتبة الواجب الديني الخليق بالإكبار، ووفق هذا القانون كان المتهم مذنباً حتى تثبت براءته إن كان ذلك ممكناً ، وكان على المتهم أن يقدم هو الأدلة على براءته وهو مصفد بالأغلال في غيابات السجون تحت وابل التعذيب، وكان القاضي هو المدعي على المتهم، وكل الشهود الذين يشهدون ضده حتى ولو كانوا من القتلة واللصوص وأرباب السوابق تصدق شهادتهم ، وكل معارفه وخدمه وأقاربه حتى الدرجة الرابعة تقبل شهادتهم ضده، بينما لا تقبل شهادتهم إذا كانت في صالحه، إذا كان المبدأ العام الذي يحكم عمل محاكم التفتيش هذه

يقول: « لأن يدان مائة بريء زوراً وبهتاناً ، ويعانوا العذاب ألواناً، خير من أن يهرب من العقاب مذنب واحد»^(٦١)، وعند تنفيذ أحكام هذه المحاكم، فكل من ساهم في تقديم الوقود الذي يحرق به المحكوم عليه فقد استحق المغفرة لما قدم من الذنوب.

وإن المرء عندما يقرأ « مبدأ قانونياً » يقول: « لأن يدان مائة بريء زوراً وبهتاناً، ويعانوا العذاب ألواناً، خير من أن يهرب من العقاب مذنب واحد» لا يسعه إلا أن يتذكر عظمة الإسلام وقول القرآن الكريم للمشركين: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾^(٦٢)، وقال تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾^(٦٣)، وقال تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾^(٦٤)، والإسلام يوصي المسلمين بعدم إكراه الناس على الدين، بل أن تلك الوصية قيلت للنبي محمد ﷺ من ربه في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾^(٦٥)، لأن الإيمان بالله وتوحيده لا يكون إلا عطاءً من الله وهداية منه لمن يشاء ويريد ، قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(٦٦). وهذا ما أدركه كثير من العقلاء من الأمم الأخرى حيث قال الباحث والمفكر الفرنسي اتين دينه Et. Dinet : « إن القدوة الحسنة التي لا تقترن بمحاولة التبشير المتعصبة ، لهي أقوى أثراً في النفوس الثقية من مضايقات القسس المبشرين، ولقد اضطر العالم (دوزي) - رغم تعصبه ضد الإسلام - إلى الاعتراف بأن الكثير من المسيحيين الذين كانوا في إسبانيا (اعتنقوا الإسلام عن عقيدة) ، والقاعدة التي يجري عليها المسلم في علاقاته بأصحاب الديانات الأخرى هي تلك التي حددها القرآن في الآية التالية : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ وكيف لا يكون المسلم متسامحاً وهو يُجِلُّ الأنبياء الذين يجلمهم اليهود والنصارى، فموسى بالنسبة إليهم (كليم الله) وعيسى (روح الله) فيجب تبجيلهما كما يُجِلُّ محمد (حبيب الله): ﴿ لَا تَفْرَقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾^(٦٧).

ويوصي الإسلام المسلمين بأهل الكتاب خصوصاً الجاهدين للإسلام بالمجادلة الحسنة ، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(٦٨)، ووصية

الإسلام للمؤمنين بالعدل حتى مع من يكرهونهم، قال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٦٩)، يقول المفكر الفرنسي ايتين دينيه: «ليس من فخار المسيحية أن تضم في تعدادها أولئك الذين يباعون لها من ولدان العبيد ولا أولئك اليتامى الذين ينشؤون في مهادهم نشأة دينية مسيحية، أما الذين يعتقدون الإسلام في وقتنا هذا من المسيحيين وغيرهم، فإنما هم الخاصة سواء كانوا من الهيئات الاجتماعية الأوروبية أو الأمريكية، كما أن إخلاصهم في ذلك لا شك فيه، لأنهم أبعد ما يكونون عن الأغراض المادية»^(٧٠). وحقاً وصدقاً ما قاله حجة الإسلام الإمام أبو حامد بن محمد الغزالي بأنه: «ينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً، فإنه لا يسارع إلى التكفير إلا الجهلة، وإن استباحة الدماء والأموال من المصلين للقبلة المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم»^(٧١)، يقول المؤرخ والمفكر النمساوي ليوبولد فايس L. Wesis: «إن دفع الظلم عن الناس وإقامة معالم العدل في الأرض هي الغاية النهائية التي تستهدفها رسالة الإسلام الاجتماعية، وعلى هذا المثل الأعلى للعدالة – مع المسلمين وغير المسلمين على حد سواء – يتوقف قيام الدولة الإسلامية وسقوطها، هذه الدولة التي ليست هي في الحقيقة سوى الجهاز السياسي لتحقيق هذا المثل الأعلى»^(٧٢).

وكما كانت المحاكمة أمام محاكم التفتيش هذه ملحمة من ملاحم العذاب، كان تنفيذ أحكامها هو الآخر ملحمة كبرى من ملاحم العذاب، فالإعدام لا ينفذ على وجه السرعة حتى تستريح الضحية، بل كان المحكوم عليهم بالإعدام يُحرقون وقبل إعدامهم يُعذبون بالكى بالنار، وذلك اختباراً لقوة تحمل الضحايا، بل إن اعتراف الضحية بذنبه وخطئه لم يكن ليرفع عنه نير العذاب وإنما كان عذابه يتواصل، على أمل أن تكشف اعترافاته عن المعارف والشركاء، ولم تكن عقوبات هذه المحاكم

تقف عند المتهمين والمذنبين، وإنما كانت تشمل أبناءهم وأحفادهم وذويهم، الذين يسلبون حقوقهم في تولي الوظائف، وفي امتهان الكثير من المهن، فيترك هؤلاء الأبناء والأحفاد فريسة للجوع، أو لحياة الدعارة، فالبابا إنوسنت الثالث قرر مصادرة أملاك المحكوم عليهم، بحجة أن الشريعة الأهلية كثيراً ما تحاسب الأطفال على خطايا آبائهم، وأيد البابا الإسكندر الرابع هذا القرار، ولم يكن أمام الأبناء من سبيل للاحتفاظ بميراثهم إلا إذا خانوا آباءهم، وأفشوا أسرارهم، ووشوا بهم إلى رجال التحقيق ومحاكم التفتيش، حدث كل ذلك باسم قانون الإيمان وباسم خلاص المخالفين، بتخليصهم من الحياة. وقام على صياغة قوانين التعذيب هذه بابوات عظام، من مثل من ذكرناهم سابقاً، أما ضحايا هذه المحاكم - في إسبانيا وحدها - فقد بلغوا: (٣١.٠٠٠) واحد وثلاثون ألفاً أحرقوا بالنار، و(٢٩٠.٠٠٠) مئتان وتسعون ألفاً عذبوا بعقوبات لم تبلغ حد الإعدام، وذلك غير ضحايا هذه المحاكم الإسبانية في المستعمرات في مكسيكو وليما بأمريكا الجنوبية وفي قرطاجنة وجزر الهند الغربية وصقلية وسردينيا وأوران ومالطة^(٧٣).

أما في هولندا فلقد بلغ تعداد ضحايا محاكم التفتيش في عهد الملك تشارلز الخامس وحده (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف ضحية، وفي عهد ابنه بلغ عدد الضحايا (٥٠.٠٠٠) خمسون ألفاً، بل إن الديوان المقدس قد أصدر قراراً في السادس عشر من فبراير / شباط سنة ١٥٦٨م بإدانة جميع السكان، والحكم عليهم بالإعدام، بتهمة الهرطقة، وبعد عشرة أيام صادق الملك على هذا القرار وأمر بتنفيذه في الحال، فسيق إلى المقصلة ملايين الرجال والنساء والأطفال، واستمر هذا المسلسل حتى القرن السابع عشر للميلاد، وكان الحال كذلك في فرنسا على عهد الملك تشارلز التاسع حيث ذبح الكاثوليك أكثر من (٢٠.٠٠٠) عشرين ألفاً من البروتستانت وهما مذهبان في دين واحد، ويومئذ انهالت التهانى على الملك، وكاد البابا جريجوري الثالث عشر يطير فرحاً بهذه المذابح المقدسة وضحاياها، حتى أنه أمر

أن تسك أوسمة لتخليد ذكرى هذه المجازر وتوزع على الشعب والأعيان ، ولقد رسمت صورة البابا على هذه الأوسمة ، وإلى جانبه صورة الملك تشارلز التاسع وهو يضرب بسيفه أعناق الملحنين البروتستانت، وكتب على هذه الأوسمة عبارة «إعدام الملحنين»، كذلك أمر البابا لمزيد من الاحتفال بهذه المجازر بإطلاق المدافع وإقامة القداس في شتى الكنائس، ودعا الفنانين إلى تصوير مناظر المذابح على حوائط الفاتيكان، وفي عهد الكاردينال ريشليو Richelieu وزير الملك لويس الثالث عشر قتل في مدينة لاروشيل الصغيرة وحدها (١٠٥٠٠) ألف وخمسمائة بروتستانت، وفي عهد الملك لويس الرابع عشر تجددت المذابح ضد البروتستانت، وخاصة بعد أن تزوج الملك من مريّة كاثوليكية متعصبة فسبق الكثيرون إلى الإعدام، ومن نجا من القتل خيرهم الملك بين الارتداد عن البروتستانتية إلى الكاثوليكية وبين الهجرة والنفي من فرنسا ، فهاجر نصف البروتستانت أي نحو نصف مليون ذهبوا إلى هولندا وإنجلترا وبروسيا وأمريكا، ولا يظن أحد أن هذه المجازر الدينية وصنوف العذابات التي مورست باسم الخلاص الديني قد كانت وقفاً على الكاثوليك وبابواتهم وكنائسهم وملوكهم وأمرائهم، بل ان البروتستانت قد مارسوا ذات الاضطهاد ضد الآخرين والمخالفين ، وضد الكاثوليك بنوع خاص، فعندما أتاحت للمصلح البروتستانتى كلفن فرصة إنشاء حكومة في جنيف جمع فيها بين السلطتين الروحية والسياسية فرض مذهبه على الشعب بالقوة وأعدم المخالفين لقانون إيمانه، ولم يستح من أن يزعم «أن الله يريد أن يقصي الإنسان الرحمة بعيداً عن قلبه عندما يعتنق الجهاد في سبيله» ، وبهذا لم يكن كلفن أقل وحشية من بابوات وملوك الكاثوليك.

وعلى جبهة إنكار الآخر واستئصاله، أكد لوثر مبدأ اضطهاد الآخرين ، وإعدام كل من يخالف العقيدة البروتستانتية، وجاهر بإعدام طائفة منكري التعميد بحد السيف بعد انسلاخها عنه ، فوضع كل من كلفن وبيزا وجوربور كتباً أيّدوا

فيها مشروعية الاضطهاد للمخالفين، واستند نوكس Кнох باسكتلندا إلى العهد القديم في دعوى أن العدالة تقضي باضطهاد وإعدام المخالفين ، وأن من تهاون من الحكام في هذا الأمر عرض نفسه لغضب الله ، وأقرت ذلك قوانين الإيمان في المجتمعات البروتستانتية في سويسرا، واسكتلندا ، وبلجيكا ، وسكسونيا^(٧٤).

ولقد كان للنصرانية الأرثوذكسية نصيبها من اضطهاد نصرانية الكاثوليك، ففي طريق الحملات الصليبية اللاتينية الكاثوليكية لاحتلال الشرق الإسلامي ونهب ثرواته، واحتكار ما تدر ممالكه وأوطانه من لبن وعسل وتحت شعارات الصليب لتخليص قبر المسيح، في طريق هذه الحملات الزاحفة من وسط أوروبا وغربها إلى الشرق الإسلامي ، اجتاحت القسطنطينية وطن الأرثوذكسية اليونانية ومقر كنائسها، فصنعت بها وبأهلها الأرثوذكس وبمدنها وكنائسها وأديرتها وتحفها ومتاحفها ومكتباتها أسوأ مما صنعه التتار الوثنيون ببغداد عاصمة الإسلام .

وإمعاناً في الموضوعية والحيدة، نترك حكاية ذلك لشاهد من أهلها هو ول ديورانت صاحب كتاب: (قصة الحضارة) الذي وصف ما صنعت الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢ - ١٢٠٤م) بالناس في القسطنطينية فيقول: « لقد ألق الأسطول العظيم ، المكون من (٤٨٠) أربعمائة وثمانون سفينة ، في أول يوم من شهر أكتوبر سنة ١٢٠٢م، وسط مظاهر الابتهاج والتهليل ، بينما كان القساوسة الواقفون على أبراج السفن الحربية ينشدون نشيد: « تعال أيها الخالق الروح » ، ووقف هذا الأسطول الضخم أمام القسطنطينية في الرابع والعشرين من شهر يونيو سنة ١٢٠٣م ، فماذا فعل هؤلاء الصليبيون الكاثوليك الذين حملتهم سفن الأسطول العظيم المكون من (٤٨٠) أربعمائة وثمانين سفينة، والذين أنشدوا وراء القساوسة أنشودة « تعال أيها الخالق الروح » ، لقد رأوا القسطنطينية حاضرة الأرثوذكسية اليونانية، وعاصمة كنيسة أيا صوفيا، فسأل لعابهم لأنهم لم يكونوا يعتقدون أن في العالم كله مدينة في مثل هذا الثراء حين أبصروا الأسوار الشامخة، والأبراج

الضخمة التي تتألف منها، والقصور المنيفة، والكنائس العالية التي لا يحصى عددها، وما كان منهم إلا أن اجتاحتها تلك البلاد وأخذ هؤلاء اللاتين الظافرون يعيشون في العاصمة القسطنطينية كأنهم جراد منتشر، فانفضوا على المدينة الغنيمة في أسبوع الفصح، وأتوا فيها من ضروب السلب والنهب ما لم تشهده روما نفسها على أيدي الوندال أو القوط، ووزع الأشراف اللاتين قصور المدينة فيما بينهم، واستولوا على ما راقهم مما فيها، ولم يكتفوا بتجريد الكنائس مما تجمع فيها خلال ألف عام من الذهب والفضة والجواهر، بل جردوها فوق ذلك من الخلفات المقدسة، ثم بيعت هذه الخلفات بعدئذ في أوروبا الغربية بأثمان عالية، وعانت كنيسة أيا صوفيا من النهب ما لم تعانه فيما بعد على يد الأتراك سنة ١٤٥٣ م، فقد قطع مذبحها العظيم تقطيعاً لتوزع فضته وذهبه.

وكان البنادقة وهم الذين يألّفون المدينة التي كثيراً ما رحبت بهم تجاراً، يعرفون أين توجد أعظم كنوزها، فاستعانوا بذكائهم الفائق على أعمال التلصص، وامتدت أيديهم إلى التماثيل، والأقمشة، والأرقاء، والجواهر، ونقلت الأربعة الجياد البرونزية التي كانت تطل على المدينة اليونانية، وجُمِّلَ بها ميدان القديس مرقس في روما، وكانت هذه السرقات المنظمة مصدر تسعة أعشار مجموعات الفنون والجواهر التي امتازت بها كنوز كنيسة مرقس على سائر الكنائس، وبذلت محاولة ضئيلة للحد من اغتصاب النساء، وقنع الكثيرون من الجنود بالعاهرات، ولكن شهوات اللاتين المكبوتة لم ينج منها الكبار أو الصغار، ولا الذكور ولا الإناث، ولا أهل الدنيا أو الدين، فقد أرغمت الراهبات اليونانيات على احتضان الفلاحين أو السائسين البنادقة والفرنسيين، وبددت في أثناء هذا السلب والنهب محتويات دور الكتب، وأتلفت المخطوطات الثمينة أو سرقت، واندلعت ألسنة النيران بعدئذ مرتين في المدينة فالتهمت دور الكتب والمتاحف كما التهمت الكنائس والمنازل، فضاعت مسرحيات سوفوكل ويوربديز التي ظلت حتى ذلك الوقت باقية بأكملها، ولم ينج منها إلا

القليل ، وسرقت آلاف من روائع الفن أو شوهت أو أتلفت»^(٧٥).

ولما خفت حدة الاضطراب والنهب، إختار أعيان اللاتين بلدوين أمير فلاندرز ملكاً لمملكة القسطنطينية اللاتينية، وجعلوا الفرنسية لغتها الرسمية وقسمت الإمبراطورية على أملك إقطاعية يحكم كلا منها نبيل إقطاعي، واستبدل برجال الدين اليونان غيرهم من اللاتين ورسم الكثيرون منهم قساوسة لهذه المدينة دون أن يكون لهم تاريخ سابق في شؤون الدين، ووافق البابا إنوسنت الثالث على الإتحاد الرسمي بين الكنيستين اليونانية واللاتينية، وعاد معظم الصليبيين إلى أوطانهم مثقلين بالغنائم، وأقام بعضهم في الأملاك الجديدة.

هكذا فعلت الكاثوليكية اللاتينية بالأرثوذكسية اليونانية، اجتياحاً وسلباً ونهباً وفسقاً وفجوراً ، ومحوراً للآخر الديني ، على هذا النحو الذي فاق الخيالات، ولقد كان للآخر المسلم يومئذ، بعض الوجود في الإمبراطورية البيزنطية، فنال هذا «الآخر المسلم» نصيبه من الدمار، وبعبارة ول ديورانت: «فلقد حدث في هذه الأثناء أن رأى بعض الجنود اللاتين جماعة من المسلمين يصلون في مسجد مقام في مدينة مسيحية ، فنارت ثائرتهم ، وأشعلوا النار في المسجد، وقتلوا المصلين، وظلت النار مشتعلة ثمانية أيام وامتدت إلى مسافة ثلاثة أميال، أحالت جزءاً كبيراً من القسطنطينية رماداً وأنقاضاً»^(٧٦)، فوجود الآخر في نظرتهم منكر وغريب سواء أكان هذا الآخر مذهباً في إطار النصرانية ، أم ديناً آخر مثل الإسلام له مساجده ، وعباده الذين يصلون صلاة غير صلاة الكاثوليك اللاتين . ولعل الإنكار والاستنكار لوجود كنائس غير كنائسهم، وصلوات غير صلواتهم، وإزالة وإبادة هذه المغايرة لهذا الآخر، تذكرنا بما حكاه المؤرخ والفارس والأمير أسامة بن منقذ الذي عاصر الوجود الصليبي اللاتيني في القدس وفلسطين، والذي اشتاق يوماً لرؤية القدس المحتلة ، وللصلاة في المسجد الأقصى الذي حوَّله إلى كنيسة لاتينية فذهب إلى هناك بصحبة بعض فرسان الداوية الذين هذبهم الإقامة الطويلة في

بلاد الشرق، فلما قام يصلي متوجهاً إلى جهة الكعبة نحو الجنوب هجم عليه الجنود الصليبيون ليغيروا وجهته إلى الشرق، فكان كلما توجه إلى قبلته، أرغموه على التوجه إلى قبلتهم هم، ويحكي أسامة بن منقذ هذا الذي حدث له كآخر ولقبته الأخرى فيقول: « فكل من هو قريب العهد بالبلاد الإفرنجية أجفى أخلاقاً من الذين قد تبدوا (أي أصبحوا من أبناء البلاد) وعاشروا المسلمين، فمن جفاء أخلاقهم قبهم الله، أنني كنت إذا زرت البيت المقدس دخلت إلى المسجد، وفي جانبه مسجد صغير قد جعله الإفرنج كنيسة، فكنت إذا دخلت المسجد الأقصى، وفيه الداوية وهم أصدقائي يخلون لي ذلك المسجد الصغير أصلي فيه. فدخلته يوماً، فكبرت ووقفت في الصلاة، فهجم علي واحد من الإفرنج أمسكني ورد وجهي إلى الشرق، وقال: « كذا صل»، فتبادر إليه قوم من الداوية أخذوه وأخرجوه عني، وعدت إلى الصلاة فاغترفهم وعاد وهجم علي ورد وجهي إلى الشرق، وقال: « كذا صل»، فعاد الداوية فدخلوا عليه وأخرجوه، واعتذروا إلي، وقالوا: « هذا غريب وصل من بلاد الإفرنج هذه الأيام، وما رأى من يصلي إلى غير الشرق»، فقلت: «حسبي من الصلاة»، فخرجت، فكنت أعجب من الشيطان وتغيير وجهه ورعدته ولحقه من نظر الصلاة إلى القبلة»^(٧٧)، إنهم لا يطيقون وجود الآخر، لأنهم لا يتصورون إمكان وجود آخر في الدنيا أو الدين.

وإذا كان هذا هو حال الإنكار والاستئصال بين الكاثوليك والبروتستانت كل منهما إزاء الآخر، وكل واحد منهما ضد كل المخالفين له، فإن حال انتشار النصرانية رغم أصولها الروحية المتصوفة، ونزعتها السلمية المترهنة لم يكن أقل في العنف والإبادة وإسالة الدماء ضد المخالفين. فالدولة الرومانية، بعد أن كانت في حقبة وثنيها تكره النصارى على الارتداد إلى الوثنية، أصبحت بعد تنصيرها تكره الوثنيين على الدخول في دين المسيح، وإلا فإن الجزء هو الاضطهاد والتعذيب والإعدام طعاماً للأسود، بل لقد سلكت سبل التعذيب هذه ضد النصارى المخالفين لها في

المذهب، كما حدث بين مذهبها الملكات وبين مذهب اليعاقبة المصريين، والنصرانية المصرية التي لاقت الأمرين من الرومان في عهد وثنتهم وفي عهد نصرانيتهم، حيث مارست هي الأخرى الذبح والحرق والسجن والتعذيب، وتخريب المعابد، وحرق المكتبات، وهدم دور العلم وأكاديميات الفلسفة مع المتدينين بالديانة المصرية القديمة، بل ومارست ذات الاضطهاد ضد النصرانية الأروسية الموحدة، حتى أن مصر التي يضربون الأمثال بسماحتها وتسامحها لم تعرف التعددية الدينية والتسامح مع الآخرين عبر تاريخها الطويل إلا بعد أن دخلت في الدولة الإسلامية تحت حضارة الإسلام وشريعته، فتسامحها سمة إسلامية، وليس صفة لصيقة بالمصريين منذ تاريخهم القديم^(٧٨).

ولقد صارت هذه المسألة السيئة - سنة العنف ضد الآخرين وتعذيب وإبادة المخالفين - قانوناً متبعاً في نشر النصرانية بربوع أوروبا، فالملك شارلمان (٧٤٢-٨١٤م) فرض المسيحية على السكسونيين بحد السيف، وفي الدنمارك استأصل الملك «كنوت» Cunt الديانات غير المسيحية من بلاده بالقوة والإرهاب، وفي بروسيا، فرضت «جماعة إخوان السيف» Bretheren of the Sward المسيحية على الناس بالسيف والنار، وفي ليفونيا، فرض فرسان جيش المسيح Drdo Fratram Militiae Christ المسيحية على الشعب فرضاً، وفي جنوب النرويج ذبح الملك أولاف ترايجفيسون كل من أبى اعتناق المسيحية أو قطع أيديهم وأرجلهم ونفاهم وشردهم، حتى انفردت المسيحية بالبلاد، وفي روسيا فرض فلغاديمير المسيحية الأرثوذكسية على كل الروس سادة وعبيداً أغنياء وفقراء، غداة اعتناقه لها، ولم يعترف في روسيا - وهي أكبر بلاد الأرثوذكسية - بالتعددية الدينية المقيدة إلا في سنة ١٩٠٥م، وفي الجبل الأسود بالبلقان قاد الأسقف الحاكم دانيال بيتروفيتش D.Petrovich عملية ذبح غير المسيحيين بمن فيهم المسلمين ليلة عيد الميلاد سنة ١٧٠٣م، وفي المجر أرغم الملك شارل روبرت المسيحيين على التنصر أو النفي من البلاد سنة ١٣٤٠م،

وفي إسبانيا قبل الفتح الإسلامي كان المجمع السادس في طليطلة قد حرم كل المذاهب غير المذهب الكاثوليكي، وأقسم الملوك على تنفيذ هذا القانون بالقوة ، أما ما حدث هناك بعد سقوط غرناطة عام (٨٩٧هـ - ١٤٩٢م) فقد سجله التاريخ في السجل لمحاكم التفتيش، وفي أنطاكية حدث نفس القهر والاضطهاد لغير المسيحيين، ولمعنقي غير مذهب الدولة الرومانية من المسيحيين، وفي الحبشة، قضى الملك « سيف أرعد » بإعدام كل من أبى الدخول في المسيحية الأرثوذكسية أو نفيهم من البلاد، وصنع ذلك أيضاً الملك جون في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي^(٧٩).

هكذا تحولت المسيحية عن طبيعتها المفرقة في السلم المتصوف والصوفية المسالمة ، فانقلبت عندما طوعت للطابع المادي والعلماني للحضارة الغربية على سوط عذاب للمخالفين واستئصال للآخرين ، حتى أن الغرب لم يعرف الحرية الدينية والتعددية المذهبية إلا بعد أن تخلى عن نصرانيته، وأدار ظهره بالعلمانية واللا دينية لسلطان الدين، وحتى أن هذا الاضطهاد للآخر، والإنكار للاختلاف قد حرم الغرب النصراني من إنجاب فلكي واحد على امتداد ثلاثة عشر قرناً من التدين بالمسيحية، بينما امتلأت الحياة الإسلامية بعلماء الفلك والطبيعة وغيرهما من العلوم الكونية عقب ترجمة علوم مدرسة الإسكندرية إلى العربية ، على يد الأمير الأموي خالد بن يزيد في النصف الثاني من القرن الهجري الأول ، وذلك لأن الحرية الدينية والتعددية المذهبية وتقرير المساواة بين المختلفين في الحقوق والواجبات أكدها الإسلام في قول الرسول ﷺ عندما قال عن الآخر : «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»^(٨٠)، قد كانت منذ عصر النبوة ديناً وثمره من ثمار حاكمية الشريعة الإسلامية ، جسدتها الدولة الإسلامية وحضارة الإسلام واقعاً تجسد في الممارسات والتطبيقات .

وإذا كنا قد أشرنا إلى صنيع النصرانية الكاثوليكية مع الآخر الإسلامي في إسبانيا، وكيف اجتثته عبر سلسلة من العذابات والإكراهات والإعدامات، وإلى

صنيع النصرانية الأرثوذكسية مع الآخر الإسلامي في البلقان، وروسيا، والحبشة، فإن ما صنعتها النصرانية الصليبية الكاثوليكية مع الإسلام، عبر قرنين من الحملات الصليبية على قلب العالم الإسلامي (٤٨٩-٦٩٠هـ/١٠٩٦-١٢٩١م) قد جاء صفحة سوداء في هذا السجل البائس الذي جسد موقف هذه النصرانية الغربية إزاء الآخرين .

إن المصادر الإسلامية والعربية عن الحرب الصليبية كثيرة جداً مثل كتاب (الكامل في التاريخ) لابن الأثير، وكتاب (النوادر السلطانية) لبهاء الدين بن شداد، وكتاب (الروضتين في أخبار الدولتين) لابن شامة الذي ترجم إلى الإنجليزية في بريطانيا واعتبر من أهم المصادر الإنجليزية عن الحروب الصليبية، وقد ترجمه فرانسيسكو جبرائيل وطبع عام ١٩٦٨م ونشرته مؤسسة Routledge and Kegan ، ومع هذا كله تعمدنا أن تكون المصادر التي نرجع إليها في الحديث عن هذه الوقائع، غربية المنابع، وعالية المستوى في مصداقيتها، ونشير هنا إلى صنيع الصليبيين مع الإسلام والمسلمين في «القدس» عندما اغتصبوها عام (٤٩٢هـ/١٠٩٩م) مما جاء في كتاب (تاريخ الحروب المقدسة في المشرق أو تاريخ حرب الصليب)، والذي كتبه القسيس النصراني مكسيموس مونروند وترجمه عن الفرنسية الأستاذ كيريوكير يومكسيموس مظلوم البطريك الأنطاكي، وهو مصدر أصلي ينقل الوقائع عن شهود العيان، ولقد تمت ترجمته سنة ١٨٤١م، وطبع في دير الرهبان الفرنسيين سنة ١٨٦٥م في أورشليم، فماذا يقول الشاهد من أهلها عن صنيع الصليبيين الكاثوليك - وهو منهم - بالآخر الإسلامي، عندما اقتحموا مدينة القدس - التي جعلها المسلمون حرماً مقدساً كمكة المكرمة لا يجوز فيه القتال ولا سفك الدماء، حفاظاً على القداسة والمقدسات، والتي أشاعوا قدسيتها لجميع أصحاب المقدسات؟ لقد أورد هذا الكتاب بالأسلوب الركيك الذي ناسب عربية مترجمه، وبلاغة عصره، أورد خطاب البابا أوربان الثاني مشعل الحروب الصليبية ومسعرها في فرسان الإقطاع الأوروبيين، الذين كانوا لصوصاً متوحشين وقتلة

دمويين^(٨١)، يغير بعضهم على بعض، فدعاهم البابا إلى توجيه عنفهم الدموي إلى المسلمين، غير المؤمنين حسب تعبير البابا، وطلب منهم غسل أيديهم من الدماء الأوروبية، ليس بالماء، وإنما بدماء المسلمين، وذلك لورثة أقاليم آسيا وخزائنها التي لا تحصى، وورثة الأرض التي تدر لبناً وعسلاً^(٨٢).

نعم، لقد خطب البابا في هؤلاء الفرسان الإقطاعيين فقال: «يا من كنتم لصوصاً كونوا الآن جنوداً، لقد آن الزمان الذي فيه تحولون صد الإسلام تلك الأسلحة التي أنتم لحد الآن تستخدمونها بعضكم ضد بعض، فالحروب المقدسة المعتمدة الآن هي في حق الله عينه، وليست هي لاكتساب مدينة واحدة، بل هي أقاليم آسيا بجملتها، مع غناها وخزائنها العديدة الإحصاء، فاتخذوا محجة القبر المقدس، وخلصوا الأراضي المقدسة من أيادي المختلسين، وأنتم املكوها لذواتكم، فهذه الأرض - حسب ألفاظ التوراة - تفيض لبناً وعسلاً، ومدينة أورشليم هي قطب الأرض المذكورة، والأمكنة المخصبة المشابهة فردوساً سماوياً، اذهبوا وحاربوا البربر المسلمين، لتخليص الأراضي المقدسة من استيلائهم، امضوا متسلحين بسيف مفاتيح البطرسية (مفاتيح الجنة التي صنعها لهم البابا) واكتسبوا بها لذواتكم خزائن المكافآت السماوية الأبدية، فإذا أنتم انتصرتم على أعدائكم، فالملك الشرقي يكون لكم قسماً وميراثاً، وهذا هو الحين الذي فيه أنتم تفون عن كثرة الاغتصابات التي مارستموها عدواناً، ومن حيث أنكم صبغتم أيديكم بالدم ظلماً، فاغسلوها بدم غير المؤمنين»^(٨٣).

هكذا دعا البابا الظالم الفرسان للصوص بعد أن أعطاهم بزعمه مفاتيح الجنة إلى غسل دماء أيديهم بدماء المسلمين، وذلك لامتلاك الأرض التي تشبه خصوبتها فردوس السماء، والتي لا تحصى خزائن ثروتها، والتي تفيض لبناً وعسلاً، فالملك الشرقي سيكون لهم ميراثاً، إذ هم غسلوا أيديهم بدماء المسلمين غير المؤمنين، فكيف غسل هؤلاء الفرسان للصوص الذين حشدت البابوية أوروبا

من وراثتهم أيديهم المملوطة بدماء بعضهم البعض، كيف غسلوها بدماء المسلمين؟ يصف مكسيموس مونروند ذلك نقلاً عن شهود العيان كيف تم ذلك، في صفحات دامية، نكتفي منها بسطور تقول: «على أنه باطلاً (أي عبثاً) كان الإسلام (أي المسلمين) في أورشليم في اليوم المذكور (يوم دخول الصليبيين للقدس) يجدون مفتيشين على مهرب يحملون به حياتهم، لأن هذه المدينة خلت من ملجأ لهم، فعدد كلي منهم هربوا إلى جامع عمر (مسجد قبة الصخرة) طائنين أنهم هناك يحملون ذواتهم من الموت، ولكن ظنهم خاب، إذ إن الصليبيين خيالاً ومشاة مختلطين قد دخلوا الجامع المذكور، وأبادوا بحد السيف كل الموجودين هناك، فالمؤرخون بنوع خاص ذموا قساوة هؤلاء الجنود البربرية عن هذا الفعل، وحسب تقرير رايموند ده أجيلاس وقوله: «قد طاف الجامع من الدماء حتى أنه تحت القناطر التي عند بابه احتقن الدم وعلا إلى حد الركب، بل إلى لجم الخيل»، وقال روبرتز: «الراهب: إن جامع عمر قد استوعب من الدم المحتقن فيه كفى بحر متموج، وذلك مما فتكت به سيوف الجيوش الصليبية أرقاب المسلمين»^(٨٤). هذا ما حكاه شهود العيان عن تعامل النصرانية الغربية مع الآخر المسلم سقناه بحروفه، وبأسلوبه القديم، ولم يكتف الصليبيون بذلك الذي صنعوه، وإنما اجتمع ديوان مشورتهم وقرر هذا الديوان إبادة جميع من بقي من المسلمين – وأيضاً من اليهود – في المدينة المقدسة، أي إبادة جميع المخالفين، فأعملوا القتل والحرق والذبح في السكان العزل أسبوعاً كاملاً، حتى لقد شمل القتل من حصل على الأمان من بعض الأمراء الصليبيين.

والمؤرخون يتفقون على أن الإسلام (أي المسلمين) الذين ذُبحوا داخل أورشليم بلغوا سبعين ألفاً، ثم إن اليهود قد كانوا داخلين في عدد المحكوم عليهم بالموت، لأن ألفاظ الحكم كانت بالموت ضد غير المؤمنين بدون تمييز بين المسلم أو اليهودي، فهؤلاء العبرانيون قد هربوا إلى كنيسهم محاصرين فيه، إلا أن الصليبيين

أضرموا النار في جهات الكنيس ، فأبادوه وإياهم جملة بالحريق ، ولم يبق من معبدهم هذا إلا بعض فضلاته الدالة على قدميته ، وبعد أن كانت القدس في ظل السيادة الإسلامية مشاعة القدسية لكل أصحاب الديانات ، لأن الإسلام مؤتمن على كل المقدسات ، لا يفرق أهله بين أحد من الأنبياء والمرسلين ، تم احتكار القدس للصليبيين اللاتين الكاثوليك ونهبت كل كنوزها ، بما في ذلك كنوز المساجد ، وبعبارة مؤلف كتاب (تاريخ حرب الصليب) حيث يقول : «ومنظر أورشليم استحال بغتة إلى مشهد جديد ، لأنها في أيام قليلة انقلبت من ديانة إلى أخرى ومن شرائع إلى غيرها ، من مراسيم دينية إلى أخرى ، ومن سكان إلى غيرهم . فالغالبون أضحوا أغنياء بالغنائم التي امتلكوها بين أيديهم ، فالقائد تنكيرير قد امتلك جميع الغنى الذى وجد في جامع الإمام عمر ، وهذه كانت عظمة المقدار والقيمة ، حتى أنه - حسب تقرير أحد المؤرخين لم تكفها ست عربات كبيرة لنقلها ، وأنه قد استمر مدة يومين في مباشرة إخراجها من ذلك الجامع»^(٨٥).

أما الجنود والقادة الصليبيون ، فبعد كلت أيديهم من سفك الدماء أخذوا يغبون خمور المعاصر حتى أتوا عليها ، ثم ذهبوا يتضرعون إلى ربهم وهم سكارى ، وأيديهم مخضبة بدماء المسلمين ، وبإلها من صلاة كما تصفها دائرة المعارف البريطانية وهي تصور دخول القائد الصليبي جودفري (١٠٦١ - ١١٠٠) القدس وفيها : «كانت المذابح رهيبة ، جرت دماء المغلوبين في شوارع المدينة حتى ارتفع مستوى الدم ووصل إلى ركب من سار فيها ، ولما حل المساء اندفع الصليبيون ليكون من فرط الضحك بعد أن أتوا على نبذ المعاصر إلى كنيسة القيامة ووضعوا أكفهم الغارقة في الدماء على جدرانها ، ورددوا الصلوات»^(٨٦).

ذلك طرف من الثقافة اللاهوتية الغربية في العصور الوسطى ، تلك التي حددت موقف الغرب من الآخر في العصور اللاحقة حتى وقتنا الحاضر ، وعلى هذا النحو كانت ممارسات الغرب النصراني إزاء الآخرين كل الآخرين حتى يومنا

هذا الذي ما انفك يعتدي على أراضي المسلمين باستعمارها عسكرياً والسطو على ثرواتها، أو الاعتداء فكرياً، أو التضيق عليها اقتصادياً في سبيل النصرانية واليهودية لاغير، والتاريخ القديم والحديث يشهدان على ذلك مما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حيث قال: «إننا ندين بتفوقنا للمبادئ اليهودية / النصرانية»^(٨٧).

من كل ذلك يتضح بأن المسلمين كانوا يدعون إلى عبادة الله بالحكمة والموعظة الحسنة لأداء حقوق الله جل جلاله، وحقوق أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، مما يساعد على تحقيق السعادة للإنسان والحصول على حقوقه، بينما نجد غيرهم يردون هذه الدعوة بالقوة والعنف والتعذيب والتشريد والقتل، وهذا مما اضطر الناس أن يهاجروا فراراً بدينهم، وخلاصاً من الحرب المسعورة الظالمة التي يعلنها أعداء المسلمين عليهم. فالجهاد في الإسلام معناه تحطيم مملكة الشر، وليس تحطيم مملكة البشر التي تحكم بما أنزل الله، لأنه يعمرها بالخير والاستقامة والعدالة، وإنه يحطم مملكة الشر ويحطم عبادة الناس والطواغيت، لإقامة مملكة الله وحده في الأرض وعبادته إلهاً واحداً لا إله غيره بيده ملكوت السماوات والأرض. والجهاد الإسلامي هو غير الحروب المعروفة بين الناس بقصد الاستيلاء والتوسع والاستعلاء البشري، إنما هو - أي الجهاد - الدعوة إلى الله في سبيل تحرير الإنسان من العبودية لغير الله، وإعلاء ألوهية الله وحده، والأسباب الأخرى التي دعت ودفعت المسلمين إلى الاعتراك مع أعداء الدين يمكن حصرها في سببين رئيسين:

أولهما: حماية الدعوة الإسلامية من عدوان خصومها مثل محاولة كسرى الفرس قتل رسول الله ﷺ وبذل العطاء لمن يأتيه برأس النبي عليه الصلاة والسلام، وكذلك فعل هرقل ملك الروم عندما أمر بقتل كل من أسلم من أهل الشام.

وثانيهما: محاربة أعداء الإسلام الذين نقضوا العهود والمواثيق القائمة بين الدولة الإسلامية وأعدائها من قبل الأعداء، كما فعلت قريش بعد معاهدتها في الحديبية، وكذلك نقض اليهود للعهد المبرمة مع المسلمين وتحزبهم في غزوة الأحزاب أو غزوة الخندق ضد الإسلام، لأن ذلك مع أنه نقض للحقوق الإنسانية هو إساءة للأمة والشريعة الإسلامية.

هذه هي الحرب المشروعة في التشريع الدولي الإسلامي، والتي ينص عليها القانون الدولي الوضعي حالياً، بل يتضح من الآيات التي أوردناها سابقاً بأن الإسلام أمر المسلمين بأن يقاتلوا من يقاتلهم لرد العدوان وألا يسدأوا بالعدوان لأن الله لا يحب المعتدين، ولكن لا بد أن يختاروا في قتالهم الحد الكافي في رد العدوان، ويؤيد ذلك نهي الرسول ﷺ عن قتل من ألقى السلام أو من أدير من بدأ بالقتال.

وفي النظام السياسي الدولي تسعى كثير من الأمم إلى نظام التحكيم بين الأطراف المتحاربة، وذلك في قاعدة إسلامية عريضة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٨٨)، وهو دليل على سبق الإسلام إلى هذا الأمر حفاظاً على الأموال والأعراض والدماء والأنفس والثمرات وجميع ما أنعم الله به على الإنسان في هذه الدنيا من نعم وحقوق وليس العكس كما نرى في واقعنا اليوم حيث تعتدي إسرائيل فتدعم وتساند من الأقوياء وبهم تنتهك حقوق الإنسان ويؤتى ما يناقضها من أفعال وأقوال.

وتأسيساً على هذه الحقيقة، فإن الإسلام في دعوته العالمية بشريعته المحكمة وإنسانيته الرحيمة يمنع كل الأسباب التي تؤدي إلى فساد حياة الناس وعيشهم وما قد يشير في النفوس من الأذى، وما ينتج عنه من توتر وحروب تؤدي إلى استعباد الناس واسترقاقهم، ويؤكد الإسلام ضرورة سلامة المجتمع الإنساني من كل ما يعكر صفوه، ويدعو الإسلام إلى الأدب الرفيع وحسن الخلق الذي ينأى بالإنسان عن الفسوق والذنية، لأنها لا تتوافق مع عنوان الإيمان وأدب الإسلام، ولا تتوافق أيضاً مع مبادئ الإنسانية، ولهذا قال المولى جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٨٩)، إن الآية الكريمة تستثير معنى الإيمان في نفس الإنسان المؤمن،

وتحذره من أن ينحرف عنه إلى الفسق والفجور والسيئة، ويستبدل الفسوق بالإيمان مما يقود به إلى عظيم الظلم، وربما إلى نوع من أنواع الشرك والشقاق والحروب، وأحوال الناس في المجتمع الإنساني لا توزن إلا بالإيمان والعمل الصالح، وهي موازين الحق والقسط.

وكل من يستقرئ التاريخ أو يتابع وسائل الإعلام والاتصال ويطالع كتب الحروب، يجد كيف إن بعض الأمم والحكومات إتخذت من استصغار الناس وسيلة للإعتداء عليهم بسبب العرق أو اللون أو الدين والاعتماد على كافة أشكال التمييز العنصري، وأقرب مثال لهذا الاستعمار الذي مارسته بعض القوى على دول كثيرة ولا زال يمارس كما حصل عند احتلال العراق عام ٢٠٠٣م رغم وجود الصكوك الدولية الحقوقية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة الداعية إلى منع الاستعمار والاحتلال بكافة أنواعه والدعوة إلى إنهائه كما ورد في ديباجة إعلان هيئة الأمم المتحدة يوم ٢٠/١١/١٩٦٣هـ بقرارها ١٩٠٤ د - ١٨ وفي ديباجته أن هيئة الأمم المتحدة: « ترى أنها قد شجبت الإستعمار وجميع أساليب العزل والتمييز المقترنة به، وإن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعلن خاصة ضرورة وضع حد للاستعمار بسرعة وبدون قيد أو شرط»، والواقع لما حدث في العراق من إحتلال أمريكي - بريطاني عام ٢٠٠٣م يناقض المبادئ الحقوقية الإنسانية ، فذلك قد تخطى حتى استخدام مبدأ النقض في هيئة الأمم المتحدة عندما تصرفت أمريكا وبريطانيا بعيداً عن مظلة الأسرة الدولية استناداً إلى منطق القوة، وهو ما تكلمنا عنه بخصوص حق النقض والاعتراض في مجلس الأمن الذي أوجد بحكم السيادة والقوة لا بحكم الحق والقانون، والكتب التي نشرت في بعض الدول وما فيها من أباطيل استعلاء اللون الأبيض على سائر ألوان البشر واحتقار ما دونهم دليل على خصائص التمييز العنصري عند تلك الحكومات والشعوب، وهذا منطق اليهود الذين يظنون أنهم أبناء الله وأحباؤه، وأنهم شعب الله المختار، ولكن لم يعذبهم الله

بذنوبهم؟ لقد استحلوا أموال الناس وأعراضهم إذ يقولون ليس علينا في الأميين سبيل، وكذا زعموا أن أي دين غير اليهودية هو دين باطل وقالوا كونوا هوداً تهتدوا، وهذا فعل يهود اليوم بالأثم والشعوب والحكومات يستحرمونها ويستغفلونها ليقاتلوا المسلمين ويحاربونهم. يقول غوستاف لوبون العالم الفرنسي بعد سرد آيات من القرآن الكريم في سماحة الإسلام مع أهل الكتاب: «إن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة إلى الغاية، وإنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التي ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص، وسرى كيف سار خلفاءه على سنته وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء أوروبا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب، فيقول روبرتسن في كتابه (تاريخ شارلكن): «إن المسلمين وحدهم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى»، ومثل هذه الأقوال عند الغربيين عن سماحة الإسلام وحسن معاملته لغير المسلمين كثيرة ومن ذلك ما قاله آدم ميتز: «ولم يكن في التشريع الإسلامي ما يغلق دون أهل الذمة أي باب من أبواب الأعمال وكانت قدمهم راسخة في الصناعة التي تدر الأرباح الوفرة فكانوا صيارفة وتجاراً، وأصحاب ضياع وأطباء، بل إن أهل الذمة نظموا أنفسهم بحيث كان معظم الصيارفة الجهابذة في الشام مثلاً يهوداً، على حين كان أكثر الأطباء والكتبة نصارى، وكان رئيس النصارى بيغداد هو طبيب الخليفة، وكان أهل الذمة وبحكم ما يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم ومن حمايتهم لهم، يدفعون الجزية كل منهم بحسب قدرته، وكانت هذه الجزية أشبه بضريبة الدفاع الوطني، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح فلا يدفعها ذوو العاهات ولا المترهبون وأهل الصوامع إلا إذا كان لهم يسار»^(٩٠)، يقول الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود: «وإني في هذه المناسبة أحب أن أؤكد لكم إننا كمسلمين لسنا نناصب الآخرين العداوة ولسنا ممن تضيق آفاقهم بالآخرين، أو كما يزعمون أن المسلمين دعاة عنصرية أو دعاة شقاق

مع الأمم الأخرى، إنما نحن دعاة للتعاون مع كل مؤمن بالله، ولا يفوتني في هذه المناسبة أيها الإخوان أن أدلل على أن الإسلام هو دين الحق وهو دين الحرية وهو دين التعاون وهو دين التسامح، لأنه حينما انطلقت لفتة من حضرة الفاتيكان بمناسبة رأس السنة الميلادية على لسان حضرة البابا بولس وحيا فيها المسلمين وحيا فيها دين الإسلام فقد استقبل المسلمون هذه اللفتة بكل ترحيب وبكل شكر وامتنان، وإن في هذا المظهر أيها الإخوان ما يرد كيد الكائدين ودس الدسائس الذين يصفون المسلمين بأنهم دعاة عنصرية أو دعاة تفرقة بين الأمم أو بين البشر فحتى لو كان هناك بعض الخلافات أو بعض المآخذ فإننا نتابع ما جاء به نبينا صلوات الله وسلامه عليه من ربه في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، فإننا دعاة حق ودعاة سلم ودعاة محبة، ولكننا في نفس الوقت لسنا أذلاء ولسنا ممن تخضع رؤوسهم أو تداس حرياتهم ويخدعون»^(١).

يقول ول ديورانت: «لقد كان أهل الذمة المسيحيون، والزرادشتيون، واليهود، والصابئون يتمتعون في عهد الخلافة الأموية بدرجة من التسامح لا نجد لها نظير في البلاد المسيحية في هذه الأيام، فلقد كانوا أحراراً في ممارسة شعائر دينهم، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم، وأداء ضريبة عن كل شخص تختلف باختلاف دخله وتتراوح بين دينار وأربعة دنانير، ولم تكن هذه الضريبة تفرض إلا على غير المسلمين القادرين على حمل السلاح، ويعفى منها الرهبان والنساء والذكور الذين هم دون البلوغ والأرقاء والشيوخ والعجزة والعمي والفقراء، وكان الذميون يعفون في نظير ذلك من الخدمة العسكرية أو إن شئت فقل لا يقبلون فيها، ولا تفرض عليهم الزكاة البالغ قدرها ٢٥٪ من الدخل السنوي التي تفرض على المسلمين، وكان لهم على الحكومة أن تحميهم، ولم تكن تقبل شهادتهم في المحاكم الإسلامية ولكنهم كانوا يتمتعون بحكم ذاتي يخضعون فيه إلى علمائهم، وقضاتهم،

وقوانينهم»^(٩٢) ، وسوف نوضح حقيقة الجزية وأهدافها وطريقة دفعها .. الخ في الباب الخاص بحقوق غير المسلمين في الشريعة الإسلامية من الموسوعة إن شاء الله تعالى بعد أن نقدم موجزاً مختصراً عن مفهوم الجهاد في الإسلام كامتداد لمبادئ الحرب في الشريعة الإسلامية مما تقدم توضيحه في المباحث السابقة لمقاربة معاني القتال في الإسلام واليهودية والنصرانية بعد ما تمت مقارنة مبادئ الحرب في الديانات الثلاث وما سعى إليه أعداء الإسلام بتشويه معنى الجهاد في الإسلام والادعاء بانتشار الإسلام بحد السيف.

مفهوم الجهاد في الإسلام

نصت الفقرة الخامسة من المادة الثامنة والعشرين من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على أهمية الدفاع عن الوطن ومجاهدة الأعداء ودفع شرهم وبطشهم وعدوانهم، وإن الدفاع عن الوطن من الواجبات المترتبة على أفراد الشعب لحفظ حقوقهم من الانتهاك، وجاء في تلك الفقرة ما يلي : « المحافظة على الاستقلال الوطني وسلامة وطنه وتقويتها، وإن يساهم بصفة عامة في الدفاع عن بلده طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون » وتتساءل هل هذه المادة حق للمسلمين في الدفاع عن أوطانهم أم لا؟ وإذا كانت كذلك فإن قانون المسلمين هو الشريعة الإسلامية ودفع القتال والعدوان، والحرب يسمى في قانون الإسلام بالجهاد، ولهذا يحسن في هذا الصدد التنبيه إلى أن المصطلح الإسلامي «الجهاد»، ليس في حقيقته مما صورّه أعداء الإسلام والمسلمين بأنه مبدأ دموي حزبي قتالي عند المسلمين ، يقصد به الإعتداء على الناس والسطو عليهم وعلى حقوقهم أياً كانت، وإن هذا التشويه لمصطلح الجهاد الإسلامي من بعض أعداء الإسلام قصد به إيغار الصدور وإثارة الأحقاد وإشعال نيران الفتن والحروب بين المسلمين وغيرهم، وتصوير المسلمين بأنهم مصاصي دماء وقتلة ، فلننظر حقيقة ذلك في مصادر التراث الإسلامي وما كتبه

عقلاء المفكرين من غير المسلمين تمييزاً للأفكار التي عرضناها في هذا الفصل وبياناً للحقيقة بشيء من الإيجاز والاختصار.

فالجهاد في الإسلام ليس هو بالحرب أو القتال للأخريين أشراً وبطراً كما يفهمه كثير من الناس. لأن لفظ الحرب غالباً ما يراد به القتال الذي يشب لهيبه وتستعر ناره بين الرجال والأحزاب والشعوب لمآرب شخصية وأغراض ذاتية وأهداف مادية ومقاصد سياسية واقتصادية وعرقية ودينية وكافة أشكال التمييز العنصري، والقتال المشروع في الإسلام أي - الجهاد - ليس من هذا القبيل وليس لهذه الأغراض ولا لتلك الأهداف، فالإسلام لا ينظر إلى مصلحة أمة دون أمة ولا يقصد إلى النهوض بشعب دون شعب، فالناس في الكرامة الإنسانية سواء، وفي حق الحياة سواء ولا يهيمه في قليل ولا كثير أن تملك أرض ويستولي عليها هذا القائد أو ذلك لبسط النفوذ والسلطان، ولكن المقصود هو سعادة البشر وفلاحهم، فكل توجه غير هذا وكل هدف سوى هذا لا اعتبار له في الإسلام، بل لا بد من مقاومته حتى يكون الدين كله لله، والأرض كلها لله ويرثها الصالحون من عباد الله.

والجهاد الإسلامي ليس الهدف منه أن تستبد أمة بالخيرات أو ينفرد شعب بالثروات، بل لينتفع الجنس البشري كله بأجمعه بالسعادة البشرية تحت راية الإسلام، ومن هنا تستخدم القوى والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، ثم إن الجهاد بمعناه العميق وسراختيار هذه الكلمة أو هذا المصطلح في الإسلام على غيرها من مرادفاتها في لغات وعقائد وثقافة الأمم الأخرى تعني بذل الجهد والطاقة، ولا بد من التنبيه إلى كلمة لصيقة بها في المصطلح الإسلامي ألا وهي عبارة: «في سبيل الله»، إنها تحدد بجلاء المقصود من هذه القوة الإسلامية، إنه شرط لا ينفك عنه أبداً بل لو انفك عنه لبطل المصطلح ولفسد الأمر واضمححل الهدف، إن معنى: «في سبيل الله» أن كل عمل يقوم به المسلم يقصد به وجه الله ثم المصالح العامة وسعادة الأمة فهو في

سبيل الله ، فإنفاق المال في وجوه الخير والبر إذا قصد به المنفق منافع دنيوية أو ثناء الناس على المنفق فهو ليس في سبيل الله حتى ولو دفعه إلى مسكين أو معوز ، ومصطلح « في سبيل الله » يطلق على الأعمال التي تؤدي خالصة لوجه الله من غير أن يشوبها شيء من شوائب الأهواء والشهوات والرياء والشبهات والسمعة ، والجهاد ما قيد بهذا القيد إلا للدلالة على هذا المعنى ، فالجهاد الإسلامي الصحيح لا بد أن يكون مجرداً من كل غرض دنيوي ، مبرءاً من كل هوى أو نزعات شخصية ، لا يقصد إلا تأسيس نظام عادل يقوم عليه الناس بالقسط ، ينشر الحق وينصر العدل لا اعتداء ولا عدوان ، بل هو لنشر كلمة الله والدفاع عن العقيدة والإسلام^(٩٣) ، والآية الآتية توضح معنى الجهاد في الإسلام وارتباطه بسبيل الله ، قال تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ﴾^(٩٤) ، وقال الرسول ﷺ : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »^(٩٥) .

وفي الآية والحديث بيان للتعارض بين معنى الجهاد ومعنى الحرب بدلالة كلمة (في سبيل الله) ، وقد شرحنا بصورة مقارنة فيما تقدم مفاهيم الحرب عند أهل الأديان الثلاثة اليهودية ، والنصرانية ، والإسلام كما جاءت في شرائعهم ، وفي هذا كفاية للدلالة على الفرق في المعاني والمقاصد وصدق التشريع الإسلامي بعيداً عن هوى النفس وتضليل الحق والهدى ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « الخيل لثلاثة ، لرجل أجر ، ولرجل ستر ، ولرجل وزر ، فأما الذي له أجر ، فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مرج أو روضة ، فما أصابت في طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنات ولو أنها قطعت طيلها ، فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأوراثها حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى به ، كان ذلك حسنات له ، فهي لذلك الرجل أجر ، ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له ستر ، ورجل ربطها فخراً ورياءً ونوآءً ، فهي على ذلك وزر »^(٩٦) ، وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ

قال: «الخيل ثلاثة، ففرس للرحمن، وفرس للشيطان، وفرس للإنسان، فأما فرس الرحمن فالذي يربط في سبيل الله، فعلفه وروثه وبوله، وذكر ما شاء الله، وأما فرس الشيطان فالذي يقامر أو يراهن عليها، وأما فرس الإنسان، فالفرس يربطها الإنسان بيلمس بطنها فهي له ستر من الفقر»^(٩٧)، والخيل من أنواع السلاح أو الوسائل التي تستخدم في الحرب مثل: المدرعة، والطائرة، والبارجة.. الخ. وهذه الوسيلة لا زالت فاعلة - أي الخيل - في أدائها، وقد استخدمها الأفغان في حربهم مع الروس، ولقد بين الإسلام ماذا يجب أن تستخدم له وهو في سبيل الله، وليس في سبيل الشيطان وسبيل الجيروت والقهر والتسلط، ولا تستخدم للتجارب الظالمة في الناس وتخويفهم، والاستعلاء على الإنسان وحقوقه رياء وفخراً وتهديداً، دون إقامة العدل والحق، وهم ينفقون أموالهم لصناعة الأسلحة الفتاكة لإرهابهم ولصدهم عن الحق، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيُصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيَفْقُونَهَا ثُمَّ يَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾^(٩٨).

ومع أن الإسلام يحث على الإستعداد لمواجهة العدو والجهاد في سبيل الله فإنه يدعو إلى السلم إن طلبه العدو، فعلى المسلمين أن يجنحوا إليه ويضعوا أوزار الحرب وأدارها حقناً للدماء ورعاية لحق الإنسان في السلام والأمن معاً، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنه سيكون بعدي اختلاف أوامر فإن استطعت أن يكون السلم فافعل»^(٩٩)، وأجاز أهل العلم مهادنة العدو استناداً إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١٠٠).

وقد تحدث الشيخ حسن بن محمد المشاط المدرس بالمسجد الحرام يرحمه الله عن مفهوم الجهاد عند أهل الباطل في سبيل إضلال الناس وليس هدايتهم كما هو الحال في الجهاد الإسلامي وقد استشهد بما قاله القس زويمر رئيس إرساليات التنصير المشهور فيقول: «وقال في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر المبشرين بياناً

للغاية الأساسية من التبشير فقال : أيها الإخوان الأبطال والزملاء الذين كتب الله لهم الجهاد في سبيل المسيحية واستعمارها لبلاد الإسلام فأحاطت بهم رعاية الرب بالتوفيق الجليل المقدس ، لقد أدتكم الرسالة التي نيظت بكم أحسن الأداء ووفقتكم لها أسمى التوفيق وإن كان يخيل إلي أنه مع إتمامكم العمل على أكمل الوجوه لم يظن بعضكم إلى الغاية الأساسية منه، إنني أفرحكم على أن الذين أدخلوا من المسلمين في حظيرة المسيحيين لم يكونوا مسلمين حقيقيين لقد كانوا كما قلتكم أحد ثلاثة، إما صغير لم يكن من أهله من يعرفه ما هو الإسلام، أو رجل مستخف بالأديان لا يبغى غير الحصول على قوته وقد اشتد به الفقر وعزّت عليه لقمة العيش ، أو آخر يبغى الوصول إلى غاية من الغايات الشخصية ، ولكن مهمة التبشير التي ندبتكم دول المسيحية إلى القيام بها في البلاد المحمدية ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية فإن في هذا هداية لهم وتكريماً وإنما مهمتهم أن يخرجوا المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله وبالتالي لا صلة له تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها وبذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية . وهذا مما قمتم به في خلال الأعوام السالفة خير قيام . وهذا ما أهنيكم عليه وتهنيكم الدول المسيحية والمسيحيون جميعاً كل التهئة إلى أن قال : إنكم أعددتم بوسائلكم جميع العقول ، والممالك الإسلامية إلى قبول السير في الطريق الذي مهدتم له كل التمهيد وإنكم أعددتم نشئاً في ديار المسلمين لا يعرف الصلة بالله ولا يريد أن يعرفها وأخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي جاء النشء الإسلامي طبقاً لما أراد الاستعمار المسيحي لا يهتم بالعظائم ويحب الراحة والكسل ولا يصرف همه في دنياه إلا في الشهوات، فإذا تعلم فللشهووات، وإذا جمع المال فللشهووات، وإذا تبوأ أسمى مركز ففي سبيل الشهوات وجود بكل شيء ، إن مهمتكم تمت على أكمل الوجوه وانتهيتم إلى خير النتائج وباركتكم المسيحية ورضي عنكم الاستعمار فاستمروا في أداء رسالتكم فقد أصبحتم بفضل جهادكم المبارك موضع بركات الرب ا.هـ.

بنصه. بيان واضح وصريح ، وقول لا يحتاج إلى توضيح وخطط مرسومة ووسائل ممهدة، وأموال مرصدة ، ودول متآمرة على الكيد للإسلام وإذلال أهله واستعمار بلاده، متآمرة على الشر والفساد»^(١٠١).

ولا يخفى على أحد أعمال القوى الشريرة التي نتجت عن الاستعمار والحروب التي أثارها المستعمرون على الأمم المستضعفة في غرب الدنيا وشرقها وعاثوا فيها فساداً ودماراً باحثين عن السلطان ونهب خيرات البلاد ومناجم الثروات مفتشين عن كنوز الأرض وما تغله أرض الله الواسعة من حاصلات غذاء لبطنهم ومدداً لمصانعهم ومعاملهم من دون أصحابها الأصليين ، يبحثون عن ذلك تتقدمهم الأسلحة الفتاكة من دبابات مجنزرة ، وطائرات مدرعة محلقة بالآف العساكر في السماء يقطعون على البلاد سبل رزقها وعلى أهاليها الوادعين طريقهم إلى الحياة الكريمة ، لم تكن حروبهم في سبيل الله ولكنها في سبيل الشهوات الذاتية والأهواء الأنانية، وليس لهذه الشعوب ذنب سوى أنها مستضعفة مغلوبة على أمرها ، وأن الله قد أنعم عليهم بنعم ظاهرة وباطنة، وبأجواء وبيئات جعلوها متنزهات لبني جلدتهم الذين لفظتهم أرضهم، وبعد أن قهروا الشعوب ونهبوا خيراتها وأورثوها نظاماً سياسية واقتصادية باطلة أدت إلى الشقاق بين أبناء الوطن الواحد بإثارة النزاعات العرقية ، أو القبلية أو الدينية وغيرها من وجوه الفتن وهم يتباكون على حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الناس بسبب اللون أو الدين أو العرق .. الخ، بل كافة أشكال التمييز العنصري، وضرورة التمسك بالقوانين الدولية والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان بعد ما ثبتوا أقدامهم ورتبوا أنفسهم وأصلحوا حال دولهم وشعوبهم وأفسدوا الدول التي رزحت تحت ظلم الاستعمار وقهره.

ولو اختل شيء مما خططوا له بما يخالف هواهم لما حفظوا عهداً ولما التزموا بقانون ، لما لهم من مكر في تفسير القوانين والنصوص والتواءات العبارات والمفاهيم ما يجعل لهم ألف مخرج وألف معبر فقتل الأبرياء يقال عنه دفاع عن

النفس، ودفاع الإنسان عن نفسه ووطنه جهاداً في سبيل الله يقال له إرهاب، ناهيك بما أعدوا به أنفسهم من فنون الأسلحة الفتاكة مما لا يخطر على بال الشيطان الرجيم من أسلحة نووية وهيدروجينية وجراثومية وكيميائية، ومع هذا تجد من يثير قضية الجهاد الإسلامي مصحوبة بتلفيق من صور شراسة الطبع والخلق والهمجية وسفك الدماء عند المسلمين، وما ألقى القنبلة الذرية في هيروشيما إلا أكبر دولة متقدمة، وما خلفته تلك الواقعة في نفوس الناس من شعور بالاستصغار لهم واستعلاء غيرهم وأن ذلك منتهى التمييز^(١٢)، وكذلك لا ينسى من لا يزالون أحياء في أوروبا ممن عاصروا الحرب العالمية الثانية، وكذا قراء التاريخ ماذا فعلت تلك الحرب؟ لقد كانت حصيلتها من القتلى ما يزيد عن خمسين مليون إنسان فضلاً عن الدمار الذي لحق بالديار والخراب الذي حل بالزرع والضرع والمشوهين والجرحى، كما لا ينسى التاريخ نواتج الحروب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحروب الأمريكان لبلاد فيتنام، والحروب في عصرنا الحالي في القوقاز والبلقان وقبلها في أفغانستان وفي العراق، فكم هي حصيلة الدمار الذي سببته هذه الحروب الطاحنة في قتل الأرواح وضياع الأموال وهلك الحرث والنسل إذا ما قورن بما كان عليه الجهاد الإسلامي للدفاع عن الحق وليس الاعتداء عليه، ذاك الجهاد الذي لم يزد فيها القتلى عن بضع عشرات وليست ملايين الأنفس التي قتلت، بل ولا ننسى ما فعلته الحروب في منطقة الخليج العربي فقامت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وحرب الخليج الثانية في الاستيلاء على الكويت وحرب الخليج الثالثة على دولة العراق وشعبها، وكان الهدف هو أن بعض الدول كانت تحمي مصالحها الممثلة في آبار الزيت في الخليج، وتجرب أسلحتها المتطورة لتزيدها تطويراً وتحسيناً، ولتشغيل الكثير من مصانعها الحربية والمدنية بسبب تفشي البطالة في شعوبها، والقائمة تطول في ذكر الأسباب من وراء تلك الحروب في تلك المنطقة وغيرها من مناطق العالم.

إن تشويه الحقائق وقلب المفاهيم ورفض المبادئ الإنسانية والحقوقية أصبح

إرهاباً مزعجاً يستهدف الأديان والثقافات والدول والشعوب والمؤسسات والأفراد ويهدد الحقوق مما يستوجب جهاداً شرعياً يضمن الحقوق ويحفظها ويخلص العالم من حرب الإرهاب الفكري الأيديولوجي المقنع بقناع حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية المزعومة الزائفة، فلئن سعت قوى الصهيونية العالمية لتشويه صورة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السابق الدكتور كورت فالدهايم عندما تولي سدة الرئاسة في بلده النمسا عام ١٩٧٢م حتى ١٩٨١م، وتضمن هذا التشويه تهمة ماضي نازي عندما كان ضابطاً في الخدمة العسكرية الإلزامية خلال الحرب العالمية الثانية حيث كان الغرض من هذا التشويه هو الانتقام من فالدهايم لأنه لم ينفذ رغبات العنصرية الصهيونية عندما كان أميناً لهيئة الأمم المتحدة، فلئن طال التشويه رجل من بني جلدتهم ، فمن باب أولى أن يكون ذلك التشويه ملصق بالإسلام والمسلمين^(١٠٣).

ولكن حسينا الله ونعم الوكيل كلمة قالها أبو الأنبياء إبراهيم على أعدائه وعلمها المولى جل وعلا لنبيه محمد ﷺ إذ يقول تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ (١٧٣) فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّهُمْ شَيْءٌ سَاءٌ وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ (١٧٤) إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ (١٠٤)

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «حسبنا الله ونعم الوكيل قالها إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل»^(١٠٥)، قالوها هؤلاء الصفوة في مواجهة قوى الطغيان والشر، والله غالب على أمره، فهو يحفظ الإنسان وحقوقه ويلطف به ويرحمه. ولما كان الجهاد الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية من أنجح آليات حماية حقوق الإنسان والحيوان والطبيعة في الدنيا والآخرة، فقد تعرض الجهاد الإسلامي للتشويه حتى وصم بالإرهاب، رغم أن الجهاد الإسلامي كما بينا سابقاً هو الضمان الوحيد لحفظ حقوق الإنسان

من الإرهابيين الحقيقيين مسعري الحروب بما لديهم من أسلحة إرهابية تفتك بالإنسان وتهدر حياته وكافة حقوقه .

إذن مهما حاولت قوى الشر والجبروت والطغيان والاستكبار والاستعلاء أن تنال من الضعفاء حقوقهم وتحرمهم إياها بأي نوع من أنواع الحروب العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو العرقية أو الدينية ، فكلمة الله هي العليا ، وإن مآل تلك القوى للزوال، إذ لكل أجل كتاب . فلما يا دعاة حقوق الإنسان هذا التناقض والتمييز بين الأقوال في نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبين أفعال تلك القوى التي تسعى إلى استرقاق الضعفاء تحت أسماء وشعارات كاذبة في بلدانهم أو إذا استدعى الأمر استعبادهم في بلاد الطغيان ، هذا يايجاز الفرق بين الجهاد الإسلامي وهو القتال في سبيل الله، والقتال في سبيل الشيطان والطاغوت مما سنوضحه عن حقيقة التمييز والحروب في عصر المناداة بحقوق الإنسان والتباكي عليها ، أعني التمييز العنصري في العصر الحديث.

التمييز العنصري في العصر الحديث

إن التعايش بين البشر له تاريخ قديم منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام وأهبطه الأرض، فقامت علاقات بين الأمم والشعوب، بين قدماء المصريين والشعوب الإفريقية، وبين الحثيين في آسيا الوسطى وبين البابليين وشعوب بلاد ما بين النهرين، وعلاقات بين بلاد الهند والصين، وبين الإغريق والرومان، وكذا بين شعوب أوروبا في العصور الوسطى حتى مجيء عصر الباباوات الذين أنشؤوا القانون الكنسي وجعلوه حاكماً على كل الشعوب، ونصب الباباوات أنفسهم بأنهم أهل الحل والعقد في السماء والأرض، ولهم سلطات روحية على كافة الأمراء والشعوب، فأصبحت العلاقات بين الأمم والشعوب لا تعتمد وشائج المحبة والود والأمن والسلام، بل كانت تقوم على الحروب والقتال، فمثلاً كانت أوروبا

قبل سقوط الإمبراطورية الرومانية وقت فتح القسطنطينية تعيش في ظلام دامس وحروب طاحنة، لا تعرف علاقات حسن الجوار وروح السلم والمسألة حتى عقد صلح (ومستغاليا) عام ١٦٤٨م، وقد سعى كثير من خبراء السياسة إلى وضع نظريات لحقيقة التعايش والتعاون بين الأمم والشعوب، مثل نظريات جروشيوش، وسوارس وجيتنس، ولكنها لم تفلح ولم تأت ثماراً كثيرة، في حين اشتمل الإسلام على شريعة للحياة كلها في تنظيم العقائد والعبادات، وشؤون الدنيا، وكافة مجالات النشاط الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الحقوقي للناس وما يتصل بعلاقات الدول والأمم والشعوب ببعضها في حالتها السلم والحرب، في أحكام محدودة وقواعد بينة وضوابط حازمة بعيدة عن كافة أشكال التمييز.

والمطلع على نسبة الأدبيات العلمية والفكرية والإعلامية التي كتبت عن مادة الحرب والسلام في بعض الدول في وقتنا الحاضر سيجد أن نسبتها كثيرة جداً مقارنة بما كتب في فروع العلوم والآداب الأخرى، وما الروايات البوليسية والعسكرية إلا تنظيم فكري واستعماري تسعى القوى الكبرى إلى تعميمه بين الناس لقبول واقع الحروب أكثر من السلام، وما يفضيه إلى دمار الأمم والشعوب واستعمارها واستعبادها نفسياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً.. الخ، وسبب ذلك التمييز العنصري المستعلي بمنطق القوة والسيادة، وهذا من أهم نواقض حقوق الإنسان التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولهذا أطلقت فكرة التعايش السلمي في الرأي العام من قبل قادة القوتين العظميين في الثمانينات من القرن الماضي قبل انهيار الإتحاد السوفييتي، وقد احتفى العالم بصخب واعتبرت كثير من الأمم والشعوب أن ذلك بداية حقبة سلام تختلف جداً عن التاريخ الماضي، لكن العقود اللاحقة كذبت هذا التفاؤل المتسرع لأن الصراعات والمجازر التي شهدتها بعض الدول (خصوصاً التي كان فيها مسلمون في البوسنة والهرسك وألبانيا وكسوفو وصربيا والشيشان وأفغانستان والعراق وغيرها كثير) لا

تختلف عن المعدلات العادية في التاريخ المتمدن^(١٠٦).

إن التمييز العنصري في العصر الحديث دفع بأهل الاستعلاء والاستكبار إلى محاربة الناس والأمم والشعوب والسطو على مقدراتهم وأرزاقهم وأرواحهم وسلطانهم، لقد كان التعايش السلمي في الماضي بين الشعوب المتعادية يعرف بتوازن القوى، ثم ناب عنه منطق التهديدات، وهي تهديدات نهائية ويكون بينها الإيقاعات المتناوبة نتيجة الحرب الباردة والسلام الحار، وسياسات حافة الهاوية وروح الوفاق. وكان ذلك قد بدأ عندما أعلن الرئيس الأمريكي ترومان الذي كان رئيساً لأول قدرة مرشحة لأن تصبح نووية قبل استخدام القنبلة الذرية على هيروشيما بقوله: «إن مستقبلنا يكمن بين أيدينا»^(١٠٧). وكان يجول في خاطر الناس الحذر الرادع وأخذ الاحتياطات الكافية من خلال عدة أسئلة، ماذا إذا كان الخصم الكامن يستطيع رغم كل شيء تعطيل قدرتنا على الرد بعد أن نكون قد ضُربنا؟ فلنطور السلاح النووي! وماذا إذا كان هذا الخصم يخطط لاستنزافنا ورقة بعد ورقة؟ فلنطور عندها السلاح التقليدي! وإذا استفاد من كل اتفاق لتحديد الأسلحة نوقعه معه لتجنبه وتجاوزنا ماذا نعمل؟ هل يستطيع اختراع أسلحة جديدة، ليست واردة بين الأسلحة الممنوعة أو أدوات جديدة لتعطيل تهديدنا؟ بل هو يستطيع الكذب ينبغي عندئذ أن نطور الاستقصاء والتجسس، وإذا هاجمنا رغم كل شيء ولكن على نطاق ضيق؟ فيأخذ منا مدينة ثم يعلن أن تهديدنا بالرد الحراري النووي لا يتناسب مع عمله. فلنعبئ إذاً النفوس ولنبرز قوتنا! لكن ماذا إذا اعتقد أننا نستعد للهجوم عليه بهذه الجلبة؟ عند ذلك يجب أن ننهي النفير، وبما أنه يمكننا الحصول على نفس التحليلات وبذات القدر من الواقعية عند كل فراقاء اللعبة العسكرية، تبقى الأيام المرتقبة حلوة لتجار الأسلحة وللمتكفلين في البحث والتطوير حول هذه المواد، وكذلك بالنسبة للاختصاصيين في مجالات التحدي (والوفاق) المزعومين^(١٠٨). وهذا ما أدى إلى حقيقة التمييز العنصري في العصر

الحديث، فإسرائيل واليهود يملكون شتى أنواع السلاح ولا يجردون منه بحجة الدفاع عن النفس وهم ومن يساندونهم المعتدون، في حين لا يجوز لغير اليهود وخصوصاً المسلمين أن يمتلكوا ربما حتى السلاح التقليدي بحجة سوء الإستخدام والإعتداء على الآخرين، ما هذه الفوارق والتميز والكيل بمكيالين؟ حقاً لا ينكر عاقل أن هذا الأمر ناقض من نواقض حقوق الإنسان يسعى إلى الحرب والتميز بين إنسان وإنسان، وشعب وشعب، ودين ودين .

إن مثل هذا التفكير والقول: «إن مستقبلنا يكمن بين أيدينا»، بما تمتلكه من سلاح وقوة عسكرية، يجعل أي إنسان يخطئ خطأ فاحشاً ليتصور أن حرباً مهما بلغ من دمارها وفسادها أنها ستكون آخر الحروب، فالحرب العالمية الأولى لم تكن هي الأخيرة، والحرب العالمية الثانية لم تكن الأخيرة، مع أن ضحاياها زاد عن خمسين مليون إنسان غير المشوهين والمعاقين خلاف الدمار المادي، وإذ نقول ذلك لأن ليس تفكير الحكام في الحرب هو وحده المؤدي إلى اختفاء السلام، بل إن أفراد الشعوب اعتادت خلال نصف القرن الماضي أن تنظر إلى السلام أو الحرب من خلال سلوك حكام بلادهم وتأثيرات الدعاية الإعلامية والاتصالية الكاذبة والخادعة.

والاستعمار دوماً عندما يشن حرباً على أي بلد خصوصاً على بلاد المسلمين يحاول أن يستر مقاصده في النهب الاقتصادي والاستبداد السياسي، والاستعلاء العنصري، والمسخ الثقافي والقيمي، والتعصب الديني بشعارات تدعي الإصلاح وبت المدنية والحرية والديمقراطية وحفظ حقوق الإنسان. فأى دولة من دول الاستعمار ما احتلت بلداً باسم الاستيلاء، وإنما تدخل باسم الإصلاح وبت المدنية وقطع عروق الجهالة والمرض والجبروت ، وتدعى دول الاستعمار حفظ حقوق الإنسان وهي تنتهكها ، وتنادي بالسلم وهي تفتك بالناس حرباً لسلاح المدمر، وترفع صوت العدل وهي تمارس الظلم، وتقول بإرساء الديمقراطية وهي توظف الاستبداد والقهر للأمم والشعوب، وكلها علل باطلة ودعاوى كاذبة يبعث على

افترائها حب الاستبداد من أم تدعي الحرية وهي تمارس التمييز، فهم يربون إنسانهم على عداوة مثله ونظيره في الخلق ولا ينظرون إلى حقوق الإنسان من بعدها القانوني أو الإنساني فتداس كل المبادئ حينها، ويسقونه كأس البغضاء يوم فطامه من ثدي أمه، فيخرج مدعياً أن غيره وحشي الطبع همجي السير، وأن الإنسانية محصورة في حشو جلده، منكرين وحدة الإنسانية كرابطة كبرى بين جميع سكان الدنيا، وبالقانون الاستعماري الظالم سلب المستعمر الإنسان حقوقه الذي أعطاه له الله، ولهذا فإن الحرب هي تناقض ذاتي إذ تهدف إلى إقامة نظامها من أجل القضاء على نظام الغير وإن كان قائماً على الحق والعدل والفضيلة وحفظ حقوق الإنسان بعيداً عن أي لون من ألوان التمييز^(١٠٩).

وإذا كان الأمر كذلك فهل القوة العسكرية والسياسية هي التي تقرر مصير حياة الشعوب متخذة السلاح والجيش الزاحفة سبيلاً للاستيلاء والقضاء على الآخرين؟ لماذا لا تحاول القوى تحقيق مفهوم معين للتسلح وتكوين الجيوش لتكون حافظة للأمن رادعة للمعتدين كما قررت مبادئ الإسلام ذلك، لكن القصد من الحروب هو تجريب أنظمة سياسية وتجريب أسلحة مطورة على الناس لإدخال مزيد من التطور عليها، فهل الإنسان حقل للتجارب لكي تقوم حكومات التسلط وإمبراطوريات الجبروت بذلك؟ إن الشعوب ما زالت تقرأ في تراثها عن مآسي وعواقب حروب الأمم والشعوب وما جرته من ويلات، فعند العرب في جاهليتهم حروب داحس والغبراء وحرب البسوس، وعند اليونان ملاحم الألياذة والأوديسة، وعند الرومان ملاحم الأنيادة، وحروب المهبراتة والراميانا في الهند، وأحداث حروب الشاهنامه في بلاد فارس.

ومع حدوث الحروب واستعلاء المستكبرين وما يظنون من ديمومتهم واستمرار سلطانتهم، فإن التاريخ يحكي سقوط كثير من القوى مثل الإمبراطورية البرتغالية والإمبراطورية الإسبانية في العصور الوسطى وما بعدها من إمبراطوريات سقطت

في العصر الحديث. لقد عرف العالم في تاريخه الطويل بعض الإمبراطوريات العالمية الحرة، وفي حماها أمكن نمو النظام المعنوي في الجماعات التي نشأت فيها، لكن لم يتحقق لواحدة منها الاستقرار ولا العالمية. فالإسكندر أنشأ إمبراطورية شامخة عالمية بالمعنى الذي كان لهذا اللفظ في تلك العصور، لكن إمبراطوريته أخفقت لأنه أعوزها الاستقرار، ولم تكن روح الإسكندر عالمية بحيث يحترم غير المقدونيين، لهذا لم تنظر إليه الدول التي فتحها على أنه الحاكم المنشود، ونازيون كان في وضع مماثل، لقد كان أفضل من الإسكندر من حيث أنه كان يمثل ثورة عقلية هي الثورة الفرنسية، لكن الثورة الفرنسية أغفلت الواقع وكانت تنشر لواء الأفكار وحدها، لهذا تألّبت قوى العالم الأخرى ضدها، ولهذا لم تكن ثورة بل مجرد انتفاضة. والإمبراطورية البريطانية أخفقت هي الأخرى، لأن القوم يمتلكون بشعور الإستعلاء، وفيهم عدم اكتراث بل واحتقار لكل ما ليس بريطانياً، وأحياناً يظهر من بمظهر من يريد أن يفرض عاداته وتقاليده على الغير. وهذا كله خليق بأن يشير الكراهية ضدهم، بل ويدعو إلى السخرية منهم، ولهذا كان مصير الإمبراطورية البريطانية الزوال. وروسيا السوفييتية في مركز أفضل فيما يظهر لأنها تمثل قوة ضخمة، ولأن اتجاهها دولي نظرياً على الأقل، وتميل إلى الحياد في أمور الجنس والقومية والدين، ثم هي ثالثاً تمثل ديكتاتورية البروليتاريا، وهيمنة الشعب الذي لا وطن له ولا ملك ولا مهارة، وهذه العوامل كلها قد تساعد على إيجاد النزعة العالمية، لكن كان يجب أن يكف الروس عن مراقبة التربية والدين والفنون والثقافة، وأن يتركوا للفكر كل حرية، وللعادات والتقاليد المحلية مجال نشاطها، وهذا أمر لم يفعلوه، ولم يستطع أحد أن يتنبأ أنهم سيفعلونه في يوم من الأيام ولهذا سقطت الشيوعية والطريق يسير إلى كل منهج يقوم على الاستكبار والتمييز وهدر حقوق الناس، عاجلاً أم آجلاً^(١١)، وصدق الله العظيم القائل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ

بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١١١﴾ . هذه حكمة الله في خلقه وسنته في كونه لا تتبدل ولا تتحول، قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ﴿١١٢﴾، والعاقل من اتعظ بغيره.

إذن لا أحد يستطيع أن ينفي أن المجرم يكافأ في عالم اليوم، مما يجعلنا نقول إن الإنسانية لم تتقدم عبر القرون من العصر الحجري حتى القرن الحادي والعشرين في جوانب سلامة الاعتقاد والسلوك والأخلاق والتعامل، إلا أن أساليب وإدارات القوة هي التي تقدمت كثيراً، ومع تقدمها عام بعد عام وقرناً بعد قرن تأخرت الإنسانية قرونًا قبل العصر الحجري بكثير، وكل من يتحدث عن تقدم التكنولوجيا وعلوم الاستراتيجية إلخ.. إنما هو في الحقيقة يتحدث - دون أن يدري أو يدري - عن أساليب القوة، قوة الإنسان التي تتمثل في قدرته الآن أكثر من أي وقت في الماضي على قهر أخيه الإنسان والتغلب عليه بألوان التمييز العنصري والحروب .

هل هذه هي الرسالة التي خلق الله الإنسان ليحققها في الأرض؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، وقد أدرك البعض الكثير من أخطائه فسعى إلى إصلاحها، فهل يصلحها بفساد أكبر؟ فلن كان التكفير عن الذنب شيء جميل، فإنه يكون أحياناً أقرب من ارتكاب الذنب نفسه، كما فعل ألفريد نوبل صاحب جائزة نوبل (للسلام) المعروفة، فهو الذي اخترع البارود (الديناميت)، فقد كان تاجر سلاح كبقية تجار السلاح اليوم، وتكفيراً عن ذنبه وعن الدمار الذي ألحقه اختراعه بالعالم كرّس مكاسبه من اختراعه لخدمة السلام، فقرر أن تعطى جائزة مالية كبيرة سنوياً لكل من يخدم السلام في أي مكان في العالم، ما هذا المنطق المعوج والفساد الأكبر، لماذا صنع الديناميت؟ صنع أصلاً للحروب وقد كان الناس في سلام، ثم نقول إن السلام مطلب ونبعث عنه بعد أن استعرت نار الحروب في غير مكان من دول العالم فضاعت حقوق الإنسان، وكانت الحرب والأسلحة فأهدر السلام وناقضت بذلك مبادئ حقوق الإنسان في إعلان هيئة الأمم المتحدة، ومن السخرية أن جائزة نوبل أعطيت لإناس ظن أنهم عملوا من أجل السلام، وهم قد ابتكروا معادلة فريدة

من نوعها وهي أن السبيل الوحيد لإقرار السلام هو الحرب، وهكذا نرى جائزة السلام تمنح لمن هو ضد السلام، بل لمن يؤمن بالقوة وقهر الإنسان بالسلاح بإراقة دماء الأبرياء في أي مكان وفي كل مكان^(١١٣). لقد أعطيت جائزة نوبل للسلام للإرهابي الصهيوني اليهودي مناحن بيغن الذي لم يقتل المسلمين بل قتل النصارى من البريطانيين في حادثة فندق الملك داود وغيرها من الحوادث الإرهابية التي قام بها، ففي يوم من الأيام كان أول الإرهابيين المطلوبين لدى بريطانيا، ثم ما لبث أن اعتبر رجل السلام بعد أحداث ومفاوضات ومعاهدة كمب ديفيد.

وإذا أراد الإنسان أن يعرف بوابة السلام لا بد أن يكون متفحصاً لما يرد إليه من أخبار وأقوال، خصوصاً في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وكذلك مما تتضمنه شريعة السماء الصادقة من الحق الداعي إلى العدل والسلم وأخذ الحيطة والحذر من الأكاذيب والدعايات التي تؤدي إلى الفتن ونشوب الحرب. وعوداً على بدء لئلا نرى ما تضمنته الشريعة الإسلامية في سورة الحجرات من مضامين إنسانية وشرعية تحمي أعراض الناس وحقوقهم من الأكاذيب والأباطيل وحفظ السلام والأمن بينهم خصوصاً الأمن الإعلامي، يقول جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(١١٤)، كما على الناس أن يستعدوا عن الظنون والشكوك ولا يبنوا عليها قراراتهم وسياساتهم، لقد وضع الإسلام قاعدة عريضة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾^(١١٥)، فعلى الناس أن يتأكدوا مما هو آت من اليهود والصهاينة ومن آزرهم في إعلامهم، ولا يخفى على أحد دور الإعلام الصهيوني في استراتيجية إحباط السلام، فهل إحباط السلام يحقق رعاية الإنسان وحفظ حقوقه؟ هل ويلات الحرب ودمارها وأوارها هي التي تُفَعِّلُ المبادئ الحقوقية دون مناقضة لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

لعله من المناسب في الصفحات القلائل الآتية نقدم صورة موجزة عن حال المناهضين لمبادئ حقوق الإنسان والداعين لنقض الأسس الحقوقية من خلال عرض بعض الحقائق والوقائع والإحصاءات عن الاتجاهات اليهودية الصهيونية وعنصريتها العالمية في مناقضة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يرى في السياسة الخارجية لإسرائيل وحكومتها ، تلك السياسة التي تغمط كل الناس حقوقهم استناداً إلى مبدأ ليس علينا في الأميين سبيل من جميع الأجناس والأديان مسلمين أو نصارى لأنهم أغيار Gentiles .

العنصرية الصهيونية الإسرائيلية والحرب

يمكن تلخيص التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية عموماً في الدعوة إلى الحرب ونبذ السلام مما يجري من أحداث في فلسطين منذ زيارة شارون إلى الحرم الإبراهيمي وحتى توليه السلطة، فيلاحظ أن العمل الإعلامي الإسرائيلي يسعى إلى إحباط السلام، وهو يسير جنباً إلى جنب مع مختلف أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية سواء العسكرية أو الاقتصادية أو الدبلوماسية، إن نقطة البداية في تحليل دور الإعلام الصهيوني في استراتيجية إحباط السلام تنطلق من عدة حقائق ووقائع، فإسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة التي ترفض تعيين «حدود» لها سواء الحدود الجغرافية (أرض فلسطين)، أو الحدود الديموجرافية (شعب إسرائيل المستوطنون) فلا نهاية لحدودها، ولا حدود إلا الحدود التوراتية، لهذا ومن أجل متابعة حملة التوسع الصهيوني وتصفية الشعب الفلسطيني سياسياً وجسدياً أخذ القادة الصهاينة يعملون من أجل إبقاء مسألة الحدود ساخنة قابلة للاشتعال في أية لحظة يقرر فيها هؤلاء شن الحرب، وكانوا يتصرفون على قاعدة أنا أحارب فأنا موجود، فأين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشهد هذه المتناقضات والنواقض في الاستكبار اليهودي الاستعماري القائم على التمييز بكافة أنواعه؟

وفي الوقت الذي كانت فيه أجهزة الدعاية الصهيونية تتحدث عن السلام مع الدول العربية، كان تحرك القيادة الصهيونية في إسرائيل يقوم على إطلاق الدعوات اللفظية للسلام، ومن ثم اتباعها في اليوم التالي بهجوم للجيش الإسرائيلي على السكان العزل بقصد ترويع العرب وإجبارهم على مغادرة أراضيهم، وتشرع إسرائيل بعد ذلك باتهام العرب بأنهم يقفون حجر عثرة في سبيل السلام، ففي ٢٧ فبراير / شباط ١٩٥٥م مثلاً قدم بن غوريون أحد عروضه المألوفة لإجراء المفاوضات مع العرب، وفي اليوم التالي كان الجيش الإسرائيلي يهاجم غزة بأوامر من بن غوريون نفسه. وفي الأول من نوفمبر من نفس العام كرر ذات العرض، وفي اليوم التالي هاجم الجيش الإسرائيلي العوجة، ثم أعلن استعداده للمفاوضة مع الدول العربية، وفي اليوم التالي أمر الجيش الإسرائيلي بشن غارة على الأراضي السورية عبر بحيرة طبرية وهكذا يفعلون، هذا الخداع وهذه الحروب وهذا التمييز سياسة يهودية إسرائيلية تساندها قوى الشر الداعية للتمييز المناقض لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة عام ١٩٤٩م كانت بقصد حصول إسرائيل على أراضي فلسطينية أخرى أكثر مما خصص لها في قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، لكنها كانت أقل من حدود إسرائيل الكبرى أو الحدود التاريخية والحدود الدينية، لكن السيف هو الذي سيحسم المشكلات لاحقاً ويعين الحدود، لقد قام التعامل الصهيوني مع العرب على الأخلاق التلمودية القائمة على التمييز المستند على مبدأ: (ما هو محظور على الآخرين في التعامل معي مباح لي في التعامل مع الآخرين)، واتبع القادة الصهاينة طرق يشوع وطبقوها بحذافيرها، مع الفارق في أن يشوع كان يسرد قصص مذابحه بطريقة بدائية بعقلية عصره مما ذكرناه سابقاً، أما القيادة الصهيونية فهي تتصرف بنفس الطريقة ولكنها تصرخ لأجل السلام كذباً، حدث ذلك في مذابح دير ياسين عام ١٩٤٨م،

وقبية عام ١٩٥٣م، وكفر قاسم عام ١٩٥٢م. وقليلية عام ١٩٥٦م، وفي حروب الأعوام ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، ١٩٨٢م وفي أحداث هذه الأيام منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٣م وما يتبعه من أزمان، وأن ما يجري في فلسطين شعب سلاحه الحجر وجيش غاشم سلاحه القنابل والرصاص ، أليس هذا ظلم وقهر؟ أليس هذا تمييز بين يهود ومسلمين؟ يشهد عليه أفراد المجتمع الدولي متفرجين في قلب بين مقترحات تينيتش، وخطة ميتشل ، وخارطة الطريق والتي عبر عنها الإسرائيليون أنفسهم في مظاهرتهم بعبارة: "Road Map Road Trap" ، أي أن «خارطة الطريق مصيدة الطريق» ، وفي هذا نواقض للحق والإنسانية ، فأين دعاة حقوق الإنسان ومحبي السلام وإسرائيل لا زالت تقتل الأبرياء وتبني السور الأمني الذي أدانته محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤م بقضاتها الخمسة عشر عدا القاضي الأمريكي .

وفي الوقت الراهن تلتقي جميع القيادات الصهيونية حول الحلول الـ (بن غوريونية) للصراع العربي الإسرائيلي وهي: «إن اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب هي لغة القوة، إن دولة إسرائيل صغيرة جداً ومعزولة، أي إذا لم تقم بزيادة قوتها الفعلية إلى درجة عالية في حقل الإثبات العملي، فستقع في مشكلة، وعلى دولة إسرائيل أن تقدم من وقت إلى آخر برهاناً لا يخطئ عن قوتها، وتظهر أنها قادرة ومستعدة لاستعمال القوة بطريقة ساحقة وعالية الفعالية، وإذا لم تقدم مثل هذا البرهان فستطوق، حتى أنها قد تزول عن وجه الأرض»^(١١٦)، ويقول رئيس فرع الإمداد والتموين في هيئة الأركان الإسرائيلية وهو العميد ميتياهو بيليد: «إسرائيل كانت عرضة لخطر دائم قبل يونيو / تموز ١٩٦٧م، وأنها حاربت في سبيل كيانها المادي آنذاك ليست سوى خدعة ولدت ونمت بعد الحرب، وعندما كنا نتحدث عن الحرب في الأركان العامة، كان حديثنا يدور عن المضاعفات السياسية التي سوف تترتب على عدم خوضنا للحرب»^(١١٧)، أما الجنرال عيزرا وايزمن نائب رئيس الأركان ورئيس شعبة العمليات آنذاك ورئيس إسرائيل بعد ذلك فقد جزم بأنه مستعد

للموافقة على أن وجود دولة إسرائيل لن يتعرض لخطر الدمار، ولكن هذا لا يعني على حد قوله: «أنا كنا نستطيع الامتناع عن ضرب المصريين والأردنيين والسوريين، ولو فعلنا لما استمرت دولة إسرائيل قائمة بنفس الروح والجوهر»^(١١٨).

وبتحقيق إسرائيل لانتصارات سهلة وسريعة لم يكابد الإعلام الصهيوني عناء في تلقين اليهود والرأي العام في الغرب تلك الصورة المتناقضة لدولة إسرائيل، الدولة المسالمة المهددة، وجيشها الذي لا يقهر الذي هزم ثلاث دول عربية، فكان أن أسكرت أجهزة الإعلام الصهيوني يهود العالم حتى الشمال، وتدافع المهاجرون اليهود إلى إسرائيل وانهالت الملايين على إسرائيل، وقد أشار مارك هيلل في هذا الصدد إلى أن اليهود عام ١٩٦٧م قدموا أضعاف ما قدموه عام ١٩٤٨م، واقتبس من مجلة كافريد الفرنسية قولها: «أن لجنة المليار من أجل فيتنام لاقت الكثير من الصعاب في جمع هذا المبلغ من خمسين مليون فرنسي، وجمع من نصف مليون يهودي من أجل إسرائيل في بضع ساعات مبالغ كبيرة جداً يجهل حتى وزير المال الإسرائيلي نفسه مجموعها»^(١١٩)، وفي عام ١٩٦٩م قال يوري إيفانوف الذي دشن الحملة الأيديولوجية لفضح الصهيونية فكراً وممارسة ووضع الأسس العلمية للإعلام المضاد للصهيونية، أن الاتحاد الصهيوني والأوساط الإسرائيلية الحاكمة تلقت في فترة العدوان عام ١٩٦٧م الذي شن على الدول العربية مبالغ كبيرة من الدولارات كافية بكل يسر للإقدام على عدة مغامرات مشابهة، كل ذلك كان ينطق من أسس التمييز العنصري الذي اتخذ اليهود من الحرب سبيلاً لدعمه وإرساء قواعده عالمياً .

إن إعادة طرح موضوع الأمن القومي الإسرائيلي من جديد والتركيز عليه في الإعلام الصهيوني منذ عام ١٩٦٧م كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنعاش عمليات الهجرة وانسياب رؤوس الأموال والمساعدات الخارجية وتجميد الصراعات الداخلية ومحاصرة المطالب الاجتماعية المتنامية وإحباط عمليات السلام. إن أكذوبة الأمن القومي الإسرائيلي كشفت أمام المظلومين فشرعت

الفئات الاجتماعية المظلومة في المطالبة بالمساواة والنضال من أجل حقوقها فسارعت غولدا مائير إلى إغلاق جميع أبواب السلام إلا باب الحرب. لذلك كانت تصريحات غولدا مائير حول السلام والتسوق من خان الخليلي وتعميمها في أجهزة الإعلام الصهيوني المحلية والعالمية محاولة مكشوفة لاستخدام فكرة بسيطة ومقبولة من أجل مواجهة وضع داخلي في غاية الخطورة وإحباط كل مساعي السلام الذي سيقود إلى انقسام المجتمع الإسرائيلي، حقاً إنه ليس لدى إسرائيل ما تتسوق به سوى الحرب، فهي التجارة الوحيدة الرابحة، وهي أهم سبب لبقاء الدولة الصهيونية حيث تقوم فيها صناعتي رئيسيتين: صناعة استيعاب المهاجرين وتجييشهم وصناعة الحرب. ومن خلال تشغيل هاتين الصناعتين يبدو المجتمع الإسرائيلي وكأنه ورشة عمل، أما إذا توقفت هاتان الصنعتان أو توقفت إحداهما فإن الارتباك والجمود يصبحان سيدا الموقف. وقد دل ارتفاع نسبة النفقات الأمنية من ٧٪ من مجمل الدخل القومي عام ١٩٥٤م إلى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٣م، أي حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام مع مصر، على عدم وجود أي رابط بين الوضع الأمني لإسرائيل وبين حجم الميزانية الأمنية، فكلما حققت إسرائيل نصراً عسكرياً ازدادت نفقاتها الأمنية تحضيراً للحرب الجديدة، فبعد حرب ١٩٦٧م ارتفعت نسبة الميزانية الأمنية فيها من ١١٪ من مجمل الدخل القومي عام ١٩٦٦م إلى ما يزيد عن ٢٦٪ عام ١٩٧١م، وفي أعقاب حرب ١٩٧٣م قفزت إلى ما يقرب من ٥٠٪ من مجمل الدخل القومي. إن الأمن لا يشمل السلام، ولكن السلام يشمل الأمن، وبسبب النزعة العنصرية عن اليهود ومن وراءهم من المستكبرين يجعلهم يلوكون ألسنتهم بالسلام وهم يريدون الأمن، ولهذا يقول أوري أفنيري أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين العاملين في وسائل الإعلام: «إن هاجس الأمن يسيطر على كل واحد منا، والشعور الذي ينتابنا هو أننا نحيا من أجل الأمن ولا شيء غير هذا»^(١٢٠)، فالسلام لدى اليهود لا يحقق لهم أهدافهم العنصرية في إبادة الآخرين

والقضاء عليهم فهم يريدون الأمن لهم ويهدرون حقوق الآخرين في الأمن والسلام والسلامة، قال تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلْمَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخَذَوْهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾^(١٢١)، هذا هو حال المنافقين وأعداء الإسلام من اليهود والنصارى منذ زمن النبي محمد ﷺ حيث وصفهم ابن كثير يرحمه الله تعالى في تفسير الآية السابقة بقوله إن: «نية هؤلاء في الصورة الظاهرة - أنهم يريدون السلام - كمن تقدمهم، ولكنهم منافقون يظهرون للنبي ﷺ ولأصحابه الإسلام، ليأمنوا بذلك على دمائهم وأموالهم وذرياتهم، ويصانعون الكفار في الباطن»^(١٢٢)، فهم أي اليهود ومن شايعهم للحرب أقرب منهم للسلام ويؤيد ذلك ما قاله أوري إفنيري: «إننا ندفع الضرائب العالية من أجل دعم آلة الحرب، وهذا بدوره يؤدي إلى البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، فالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧م كلف إسرائيل ٤١ مليار دولار، وحرب الاستنزاف في الجبهة الجنوبية كلفتها، ١١٩ مليار دولار، وحرب أكتوبر كلفت ١٤٨ مليار دولار، وحرب إسرائيل في لبنان كلفت ما يزيد عن ٦٢ مليار دولار، وكذلك داخل الأرض المحتلة»^(١٢٣)، وصدق الله العظيم حيث قال: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾^(١٢٤)، يطفىء الله الحرب بقدرته مع أنهم يدعون دولا أخرى إلى أهمية الحرب وأنها مبدأ الحياة لتساندهم في باطلهم.

فالساسة الصهيونية التي سدت كل أبواب السلام مراهنه على فرض الأمر الواقع والتسليم به من قبل العرب قادت إلى تراكم الضغوط السياسية والعسكرية التي أدت إلى اندلاع حرب ١٩٧٣م، على الرغم من زعم موشي دايان بثقة مطلقة عام ١٩٧٢ أن الحرب غير متوقعة لعشر سنوات على الأقل، فإذا بها تنشب بعد ذلك بسنة، تلك الحرب التي شكلت صدمة عنيفة للجمهور اليهودي والقيادة

الصهيونية وأثارت أكثر من تساؤل حول القوة الإسرائيلية التي لا تقهر وحول كفاءة العمل الصهيوني، وأصبح الإعلام الصهيوني في خدمة الباطل لصالح إسرائيل .
ولما كان الإستيطان والسلام أمران متناقضان في مفاهيم حقوق الإنسان النظرية التي يتشدد بها المتشدقون ، ولما كان هدف الإستيطان هو تدمير السلام على الأرض، فقد أنيط بالإعلام الصهيوني مهمة إيجاد التبرير الأيديولوجي والسياسي للإستيطان. فأخذ الإعلام الصهيوني على عاتقه هذه المهمة فقد مثل في هذا المجال نموذجاً صارخاً في خلق المزاعم وترويج الاختلاقات، وإخفاء الطابع الاستعماري للدولة الصهيونية من جهة، والتعبير الصارخ عن هذه السياسة الاستعمارية والعنصرية من جهة أخرى، فجرى الترويج إلى ضرورة الارتباط بالأرض، والعودة إلى أرض الميعاد، وأن اليهودي الحقيقي يجب أن يرجع إلى فلسطين كركن من أركان الدين اليهودي. فبن غوريون مثلاً يرى أن تعلق اليهود بما يدعيه وطنهم القديم ناتج عن الصبغة القومية والإقليمية في الدين اليهودي، لأنه كما يخبرنا سفر التكوين والخروج «فإن أول ظهور للإله كان مرتبط بالأرض»^(١٢٥).

وحين احتل الإسرائيليون مدينة القدس العربية ذهب بن غوريون في الثامن من يونيو ١٩٦٧ لزيارة حائط المبكى وأخذ يطالب بضم القدس وتوطين اليهود فيها، وفي حديث إلى صحيفة لوموند الفرنسية في ١٦/١/١٩٦٧م شبه القدس التي زعم أنها تمثل حضارة داود وسليمان بروما التي تمثل الحضارة الرومانية والكاثوليكية، وتساءل لماذا تقسم القدس ولا تقسم روما؟^(١٢٦)، هذه كلمات تهز أعماق المسيحيين فتجعلهم يتعاطفون مع اليهود ويدعمونهم كل الدعم مادياً ومعنوياً وعسكرياً ويجعلون الحرب مكان السلام وهو ما جاء في محكم التنزيل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾^(١٢٧)، هذه هي الحرب وما فيها من تمييز بأشكاله المختلفة التي تناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وعند حديثنا عن موضوع الحرب والسلام قدمنا نموذجاً واضحاً يبين منطق

غير المسلمين في الحرب كم هو مبدأ دولة إسرائيل وسلوكياتها العسكرية الحربية المدعومة بقوى الاستكبار والاستعلاء الذي يضمن للإسلام والمسلمين الشر والسوء، ونحاول هنا أن نوجز جملة من الأفكار عن الحروب والنزاعات بين الناس، فنتساءل لماذا تحدث النزاعات المسلحة بين الدول بل حتى على مستوى الأفراد؟ حقاً إنه سر عجيب ولغز غامض يستحق التنقيب عن منابعه والكشف عن جذوره، لأنه أفضع من وباء الكوليرا والحمى الصفراء والجذام والجمرة الخبيثة مجتمعة، فالحرب أودت بحياة زهرة شباب المجتمعات وما زالت، ومن الغريب أن الحرب لا تعد في نظر البعض حتى الآن مرضاً رهيباً وارتكاباً لجرائم حرقاء، بل تعد بطولة خارقة، وسياسة متقنة، لقد حان الوقت لوضع هذه الظاهرة المكروبية تحت عدسة مجهر الدراسة النفسية الاجتماعية والسياسة الدولية والقانونية، من أجل بناء ثقافة سلمية وتوديع ثقافة البطولة المزعومة لبسط المساواة والعدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبقية الصكوك الدولية وهي منتفية على أرض الواقع ومناقضة لها، إن كثير من شعوب العالم أدركت أن طريق القوة مسدود وأن الحرب عبثية وانتحار، وصدق الله العظيم القائل: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾^(١٢٨).

إن القرن العشرين قدم الدليل العلمي الواقعي لصحة موقف ابن آدم الأول واعتماده على العنف، فصنعت القنبلة النووية لصالح العنف وليس لصالح السلام، ولكن الإيمان والعقل الذي كان في سلوك أحد ابني آدم نسخ العنف، وهكذا نسخ العلم والعقل معاً العنف والحرب، ونسخ كل ما في العهد القديم، ومثالاً لذلك ما حدث في تاريخ الجنس البشري وهو سقوط الإتحاد السوفييتي وهو يملك من القدرة ما يقدر أن يدمر به الأرض، دليل على أن القوة لم تعد تجدي ولا تحمي من يملكها، وصعود اليابان مثلاً وهي لا تملك القوة ولم تعد تريدها دليل آخر على إمكان الصعود من دون قوة ويكون الصعود بالعلم والعمل.

فإذا كان هذا هو عالم الكبار اليوم الذي يسعى إلى الحروب والإستعلاء فما

هو حال عالم الصغار؟ كيف نصنع ثقافة السلام؟ إذا لجأ الصغار إلى القوة في حل مشكلاتهم بمساندة الكبار؟ فإنهم يكونوا قد باعوا قضيتهم للمترفين في الأرض، ولسماسرة الحروب والأخيون ينظرون فمن يكون انتصاره في مصلحتهم نصره، وإلا فإنهم يتركونهم ينحروا بعضهم بعضاً، أو يمدونهم بالأسلحة التقليدية بتغافل وشماتة، مثلاً لذلك ما يحدث بين أثيوبيا وأريتريا وشعبيهما الأبرياء، وهذا الوضع العالمي بين الصغار والكبار وضع جديد، علينا أن نتفهمه ونتكيف معه من دون تبدل، وعلينا أن ننسخ الثقافة المبنية على العهد العتيق، عهد وصف العنف بالبطولة، ولنبدأ التكيف مع عهد جديد، عهد السلام، ولنبدأ بصنع ثقافة السلام التي دعا إليها بل وأوجبها الإسلام، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾^(١٢٩)، وقوله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي اخْتِلَافٌ أَوْ أَمْرٌ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ السَّلْمُ فَافْعَلْ»^(١٣٠)، لأن صنع ثقافة السلام شرط لقيام العيش المشترك بين الناس بسلام وبعدل وبحق وحفاظاً على حقوق الناس بعيداً عن كافة أشكال التمييز العنصري خصوصاً بسبب الدين أو العرق أو الجنس.. إلخ. وهذه الثقافة التي ينبغي أن نصنعها هي التي ستبدل الذهنية الجماعية التقليدية التي تنظر إلى العنف وما فيه من أشكال التمييز على أنه بطولة وقداسة بدلاً من النظر إليه على أنه أمر يدعو إلى الغشيان، إنه ليس بطولة إنه جريمة، إنه لم يبق في العالم إلا مذهبان، مذهب يؤمن بالعنف ويريده أنانية وظلماً، ومذهب يرفضه ويتحداه بالسلام ويريده حقاً وعدلاً، وكفى بالحرب واعظاً وما أورثته من دمار وأمراض وهلاك للأَنْفُسِ والشمات^(١٣١)، ولننظر إلى ما خلفته حرب الخليج الثانية ليس على العرب والمسلمين، بل حتى على بعض جندهم مع أن أعداء الله الذين استهدفوا الإسلام والمسلمين لأبد لهم من الاتعاض عما خلفته تلك الحرب بسبب الإشعاعات النووية بين جنود أمريكا وأوروبا من مقاتلين وأطباء وفنيين وما صاحب ذلك من أمراض خطيرة وانهايارات عصبية، وهم قليل ولكن المسلمون هم الضحايا الحقيقيون لذلك البلاء في العراق وبعض دول

الخليج مما حدث أيضاً خلال الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.

وليس ثمة شك في أن كل احتياجات البشرية في السلام وثقافة السلم نجدها في الدين الإسلامي. ولا يغيب عن الذهن أن الدين الإسلامي، متى طبق تطبيقاً صحيحاً في كل المجتمعات الإسلامية فإنه قادر بإذن الله على تحقيق تلك الاحتياجات، إذ أنه نظام دقيق للحياة في عمومياتها وجزئياتها مهما اختلفت الأزمنة وتغيرت الأوضاع. ويجدر بنا إلى أن نشير إلى أحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بها كما تتمثل في المملكة العربية السعودية وولاية الأمر القائم عليها والدعوة للبعد عن الحرب والدعوة إلى السلام، ففي ذلك يقول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله - : «لقد نادينا ولا نزال بالسلام المبني على الحق والعدل، وما كانت مناداتنا شعاراً يرفع، إنما هي مناداة صحيحة صادقة ليست وليدة الساعة، بل هي إحدى مرتكزات السياسة السعودية الخارجية منذ أسس هذه الدولة الملك الراحل عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله - وفي سجلات التاريخ قديمه وحديثه شواهد كثيرة على ذلك. ونادينا ولا نزال بالدفاع عن السلام وتجنيب العالم كله مخاطر الحروب الدامية التي تستنزف قدرات الأمم وشعوبها وتجعلها نهياً للضياع وتفرقها في مآهات التردي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، لأن السلام دعوة سماوية ومطلب اجتماعي يصون كرامة الإنسان ويحافظ على كيانه وحضارته»^(١٢٢).

واستناد إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تُحرّم الحروب والقتال إلا عند الاعتداء فتكون الحرب حرب دفاع لا حرب اعتداء، دفاع عن الدين والوطن والأنفس والأموال، وعن هذه المعاني الإسلامية العالية يتحدث الملك فهد بقوله : «إن سياستنا التي أكدناها في أكثر من موقع ومكان تنبذ الحرب وتحض على السلام وتكره أن تراق قطرة دم واحدة بدون حق، وهذه هي السياسة الإسلامية التي لا تقبل المساومة وترفض المزايدة وتأبى الخضوع إلا لله عز وجل. وتأسيساً على ما

تقدم فمن غير المستحسن أن يظل الإنسان مستكيناً إلى الدعة، بل إنه مدعو للحذر من الشرور والمخاطر التي قد ترتكبها النفس الأمارة بالسوء، ومن ثم وجب الإعداد التزاماً بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ وَعَدُّوا لِلَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِبُوا مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾، ونادينا ولا نزال بإقامة نظام اقتصادي عادل تراعى فيه إمكانات واحتياجات الدول النامية فلا ترهق بالديون التي تثقل كاهلها ولا تطالب بما هو فوق طاقتها ولا تذهب ضحية رغبتها في تطوير مجتمعاتها، فتلك أمور لم تعد مجدية وبخاصة في ظل الحوارات القائمة بين الشمال والشمال وبين الشمال والجنوب، بل بين مفهوم التكامل الدولي المنشود^(١٣٣).

ثم يبين الملك فهد خطر التسلح النووي والكيمياوي والبيولوجي الذي يؤدي إلى ضياع حقوق الإنسان ويدعو إلى التمييز بين أفراد المجتمع الدولي والأسرة الدولية فيقول: «ونادينا ولا نزال بحظر استخدام الأسلحة النووية والكيمياوية والتزمننا في المملكة العربية السعودية بهذا المبدأ، ووقعنا على وثيقة تؤكد صدق توجهنا وأودعناها الجهات المعنية، وما كنا لنقدم على ذلك لولا قناعتنا التامة بضرورة تجنب المجتمع الدولي كله الآثار والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا الاستخدام الذي لا نجد له مبرراً على الإطلاق في عالم ينبغي أن تحل فيه الأمور بالحوار والتفاهم، فضلاً عن استخدام تلك الأسلحة لا ينم على قيم إنسانية ناهيك عن القيم الإسلامية الصحيحة»^(١٣٤).

وخلال زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لجمهورية مصر العربية في ١٤١٨/١/٣٠ هـ ولقائه بالرئيس المصري حسني مبارك تحدث عن روابط الأخوة العربية والإسلامية والتاريخ الواحد والمصير الواحد بين الشعوب العربية وعن مشكلات الحروب فقال - يحفظه الله - : «إن هذه الأمة الحضارية ستأخذ مكانها في عالم اليوم ونلتقي وإياها على مفاهيم واسعة لا تضيق بحقائق وإيجابيات هذه الحضارة المعاصرة، كلي تفاؤل برغم كل ما تعانيه أمتنا من محن

سياسية، واجتماعية، وأمنية، واقتصادية، مع هذا يا فخامة الرئيس إلى السلام العادل نسعى معاً ونوليه ولاءنا السياسي والأخلاقي ما أمكننا ذلك، لنتحاشى بذلك الكوارث والفوضى في هذه المنطقة الحيوية والقلقة بالتعقيدات المزمته، لا يوقفنا عن ذلك دعاة الحروب والفتن، وما تجره من ورائها من مضاعفات»^(١٣٥).

كما يتحدث الأمير عبد الله بن عبد العزيز - رعاه الله - عن نتائج الحروب وفوائد السلام فيقول: «إن السلام هو هدفنا وغايتنا ومسعانا في المملكة العربية السعودية، وإننا نقول هذا عن وعي ورؤية شاملة لا غشاوة عليها، وننصح وننبه إلى أن أي تساهل في تحقيق السلام، أو العبث به سوف يخلق متاعب لا يسلم من أوجاعها طرف دون آخر»^(١٣٦).

هكذا نرى أن الإسلام لا يجيز الحرب إلا بما دعت إليه الضرورة، كما ذكرنا، وما عداها فهي جريمة واعتداء، وقد شوه المتعصبون ضد الإسلام والجاهلون بأحكام الشريعة حقيقة النظام الدولي الإسلامي أوقات الحروب وأحكامها، يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١٣٧)، كما يقول جل شأنه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١٣٨)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١٣٩)، ولكن مع هذا فإن الإسلام يدعو إلى السلم ولا يرضى الحرب فيقول عز من قائل سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^(١٤٠)، هذه جملة من الأدلة التي تبين حكم الإسلام في الحرب والقتال، فهو كره، وهو وسيلة لرفع الظلم ورد الاعتداء.

٨ - التمييز العنصري بالسخرة والرق

إن نصوص بعض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنادي بحق حرية الإنسان في الحياة والأمان على شخصه كما ورد في المادة الثالثة من الإعلان، كما تنص المادة الأولى على حق معاملة الناس بروح الإخاء والمساواة، والمادة الثانية عشرة تمنع التدخل التعسفي في حياة الناس الخاصة، والمادة الحادية والعشرون تؤكد على المساواة للإنسان في حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إن كل هذه المواد وغيرها تتناقض مع ممارسات بعض الحكومات التي أسهمت في صياغة ووضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوقيع أو المصادقة عليه، إذ من المعلوم أن بعض هذه الدول استجلبت كثير من أبناء الشعوب التي استعمرت بلادها للإسهام في تنمية البلاد وإعمارها، لتوفير العمالة الرخيصة تحت مسمى المساواة السياسية لدى دول الثروات المشتركة (الكومنولث)، ولكن أين المساواة؟ فأبناء تلك الشعوب ذهبت إلى تلك البلاد تحت تأثير بهرج الحضارة الزائفة لتعمل في الأعمال الدنيا والأعمال الرخيصة والدينية: في نظافة الشوارع، وأعمال الصرف الصحي، ونظافة المستشفيات والمطارات وطرق السكك الحديدية وبناء الجسور والأنفاق... الخ، واستفيد من بعض بنات تلك الشعوب في العمل في حانات الخمر ودور البغاء ولم تسنح لأحد الفرصة في الترقى لتقلد أعمال وظيفية عالية أو متميزة إلا النذر اليسير منهم الذي لا يمثل جزءاً واحداً من المليون، ولم ينعموا بكثير من حقوق الإنسان في المشاركة في إدارة شؤون البلاد، أو التمتع بالإخاء والمساواة، وهذا ما يرى في تلك الدول من حال الأفارقة والآسيويين والأثراك وحالياً شعوب دول أوروبا الشرقية من كرواتيا وصربيا، والبوسنة والهرسك وبعض دول الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق.. الخ، كل هذه التصرفات والأعمال في نظرنا من النواقض لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فأين المساواة؟ والتمييز نراه رأي العين كل يوم. هل هذا الأعمال تتوافق مع نص المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

التي تقول: « الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز ، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز يتتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز » ؟ هل هذا الاستعباد والاسترقاق تحت ستار اللجوء السياسي والانقاذ الإنساني أو تحت أي مسمى يمكن أن يقال له حفظ لحقوق الإنسان وهورق واستعباد للناس في حقيقة الأمر؟ هناك أسماء جديدة ومسميات خادعة ، يستخدمها السياسيون وهي في النهاية محصلة لرق حديث وانتهاك لحقوق الإنسان يتناقض مع كافة المبادئ الحقوقية الإنسانية والصكوك الدولية، إن كل هذا يناقض ما جاء في المادة الرابعة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها : « لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده ويحظر الرق والاتجار بالرق بجمع صورهما »، أليس الاتجار بالبشر بهذه الصورة هو نوع من الاسترقاق والاستعباد؟

إن استجلاب أبناء الشعوب للمشاركة في نهضة تلك الدول منهج اتخذته دول الاستكبار والظلم منذ زمن قديم، فسرقوا الناس الأحرار واستعبادهم كتب عنه العقلاء في تلك الدول وناهضوا التمييز وعملوا من أجل محاربة تجارة الرقيق وإعطاء الإنسان حقوقه في الكرامة ، كما بين ذلك المؤلف الأمريكي الأسود إليكس هيلي في روايته جذور Roots ، ما كان يفعله الظالمون من سرقة أبناء القارة الأفريقية من أطراف السواحل وأخذهم إلى دول أخرى لتوفير العمالة المستعبدة التي تعيش على لقمة العيش وشيء من الكساء، وحياتها حياة امتهان وظلم واستبداد^(١٤١).

ولولا مناهضة العقلاء في تلك الدول لهذا التمييز لما أذعنت إلى تحرير الرقيق وإيقاف عمليات سرقتهم ، ولكنها لجأت إلى أسلوب الاتجار بالبشر خلال الأزمات السياسية بفتح أبواب اللجوء السياسي، عندما تحل بالشعوب الكوارث والأحداث خصوصاً عند افتعال الحروب، لجلب تلك العمالة وهذا هو الرق في صورته الحديثة الذي يحمل عنوان هذا المبحث في هذه الموسوعة والذي بكلامنا

نستند فيه على جملة من الموائيق مثل الإتفاقية الخاصة بالرق التي وقعت في جنيف بتاريخ ٢٥/٩/١٩٢٦م، ثم عدلت بالبروتوكول المحرر في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في ٧/١٢/١٩٥٣م، وبعد ذلك جاءت الإتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق والتي اعتمدت من قبل مؤتمر مفوضين دعي للانعقاد بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٦٠٨ د - ٢١ في ٣٠/٤/١٩٥٦م، إضافة إلى إتفاقية السخرة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ٢٨/٦/١٩٣٠م وكذلك إتفاقية تحريم السخرة التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٧م، وأخيراً إتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير التي أقرتها الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بقرارها ٣١٧ د - ٤ في ٢/١٢/١٩٤٩م، والقصد من هذه الاتفاقيات هو منع الرق بكافة أشكاله وصوره خصوصاً الرق القائم على التمييز الديني وما يعتقد به بعض أهل الأديان بجواز استرقاق الإنسان المخالف في الدين عقاباً لاعتناقه ديناً مخالفاً لما هم عليه كما هو في شريعة اليهود.

والإسلام ينهى عن استعباد الناس الأحرار وإخضاعهم للرق والسخرة، فقد أخرج الإمام البخاري - رحمه الله - ما جاء في الحديث القدسي عن النبي ﷺ قال الله تعالى: « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فآكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فأستوفى منه العمل ولم يعطه أجره»^(١٤٢)، وقول النبي ﷺ: « ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة: من تقدم قوماً وهم له كارهون، ورجل أتى الصلاة دهاراً - بمعنى بعد خروج وقتها - ورجل اعتبد محرراً»^(١٤٣). ولئن كانت بعض الدول تفخر بأنها من الدول الأولى التي حررت العبيد فإنها نسبت أنها من أكبر الدول التي سرقت الأحرار، ومعلوم أن تحرير العبيد في أمريكا لاقى فيه الرئيس لنلكون الكثير من العنت وثار تائرة الشعب الأمريكي إزاء ذلك، وحتى مع تحرير العبيد الأحرار في بعض الدول

اليوم فإن السود لا يزالون يعانون من التمييز العنصري الذي يسبب العنف والإرهاب وانتشار الجريمة ، ذلك بما كسبت أيديهم وأن الله ليس بظلام للعبيد .

ولنقرأ ما جاء في خطبة الكاتب البريطاني ع. كويليام A. Kwelem في مؤتمر الكنيسة الإنجليزية يوم ٧/١٠/١٨٨٧م عن نظرة الإسلام إلى الإنسان الأسود وعدم التمييز بينه وبين الإنسان الأبيض فقال : « إن سرعة انتشار الإسلام في العصر الحديث يرجع إلى عدم الخلط والخبط في أصوله وبنائه الأمر الذي جعل له مكاناً ثابتاً في قلوب أهله وكل من تدين به بخلاف النصرانية، فإنها مزعزعة الأركان قلّ ما يكون لها ثبات عند الإنسان لما فيها من التبديل والتغيير والتحرير والتحوير ، لقد أفاد الإسلام التمدن أكثر من النصرانية ونشر راية المساواة والأخوة ، وهذه الأدلة نذكرها نقلاً عن تقارير الموظفين من الإنجليز، وعن ما كتبه أغلب السواح عن النتائج الحسنة التي نتجت من الدين الإسلامي ، فإنه عندما تتدين به أمة من الأمم السودانية (الأفريقية) تختفي من بينها في الحال عبادة الأوثان واتباع الشيطان والشرك ، وتحرم أكل لحم الإنسان ، وقتل الرجال ووآد الأطفال وتضرب عن الكهانة ويأخذ أهلها في أسباب الإصلاح وحبّ الطهارة واجتتاب الخبائث والرجس والسعي نحو إحراز المعالي وشرف النفس، ويصبح عندهم قرى الضيف من الواجبات الدينية وشرب الخمر ولعب الميسر محرمة، والرقص القبيح ومخالطة النساء دون تمييز منعذمة، يحسبون عفة المرأة من الفضائل ويتمسكون بحسن الشرائع^(١٤٤) . ويؤكد معاني المساواة وعدم التمييز بين أسود أو أبيض في الإسلام ما كتبه المستشرق البريطاني س . ن . د. أندرسن S.N.D. Anderson عندما قال : «لقد تكررت ملاحظة الآثار العميقة التي أحدثها مجيء الإسلام في حياة الزوج في أفريقيا وفي ثقافتهم، وهكذا يذهب (ميك) إلى حد القول : أنه (يعني الإسلام) لم يؤدّ إلى تغييرات عميقة في التركيب الجنسي لهذه الشعوب فحسب ، وإنما أتى معه بحضارة جديدة، أعطت الأجناس الزنجية المولد الطابع الثقافي المميز الذي يحملونه

اليوم وما زال مسيطراً على حياتهم السياسية ومؤسساتهم الاجتماعية، إن الإسلام جاء بالحضارة إلى القبائل البربرية (الهمجية) وحول جماعات منفصلة من الوثنيين إلى أمم إنه جعل الخطوة مع العالم الخارجي ممكنة، إنه وسع النظر، ورفع مستوى المعيشة بإنشائه جواً اجتماعياً راقياً، وأسبغ على أتباعه الوفاق، واحترام النفس، واحترام الناس، إن الإسلام أدخل فن القراءة والكتابة، وبفضله تم تحريم تعاطي المسكرات، والنار والعادات البربرية الأخرى وجعل من الزنجي السوداني مواطناً عالمياً»^(١٤٥).

والعالمية في الإسلام هي نبذ العنصرية بكافة أشكالها كما رآها الباحث الأمريكي ستودارد حيث قال: «ليست الولادة في البلاد ولا التجنس على الأصول الرسمية شرطاً لمن يريد أن يكون فرداً من أفراد الأمة الإسلامية في قطر من الأقطار، متمتعاً حق التمتع بحقوق الجنسية الإسلامية. فوطن المسلم هو العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، لذلك يستطيع الهابط أية بلاد إسلامية أن ينال للحال أي وقت شاء حقوق الوطني المكرم ذي المقام والمنزلة بين ظهراني القوم. فالعبارة (مصر للمصريين) مثلاً لا تعني ذلك المعنى بعينه الذي نتصوره نحن في الجاري المعتاد، فإذا ما أقام مسلم جزائري أو دمشقي في القاهرة فليس هناك من حائل يحول دون تصرفه وسلوكه واعتباره (مصرياً وطنياً حراً) بصحيح معنى العبارة، والسبب في ذلك أن من منازع الإسلام على الدوام صيانة الوحدة بين المسلمين والوحدة الدينية والجغرافية الإقليمية. فجميع الأقطار والممالك والبلدان الإسلامية معروفة عند المسلمين (بدور الإسلام) وضدها (دار الحرب) وهي المواطن التي يقطنها مسلمون يجب عليهم باعتبارهم أمة واحدة متحدة، الذب عن سياجها والذيداد عن حياضها، وهذا هو السبب في أننا نرى أنه كلما أصاب اعتداء أجنبي طرفاً من العالم الإسلامي، هاج الطرف الآخر واضطرب وقام وقعد، دون أن يكون هناك اشتراك في المصلحة المادية يحمله على ذلك، كأنما المعمور الإسلامي جسم واحد باعتلال عضو منه تتأثر وتعتل سائر الأعضاء»^(١٤٦).

إن الرق في اليهودية والنصرانية مقرر ثابت ، وكتبهم مليئة بالحديث عنه والاستحسان له، والبشر عند اليهود ينقسمون إلى قسمين: بنو إسرائيل قسم، وسائر البشر قسم آخر وهم الأميون الأغيار Gentiles، فيجوز عند اليهود استرقاق بعضهم حسب تعاليم معينة منصوص عليها في العهد القديم، وغير من لا يجوز استرقاقهم من بقية الأمم والشعوب فهم عند اليهود أجناس بخسة رجسة منحطة يمكن استبعادها عن طريق التسلط والقهر، لأنهم سلالات كتبت عليها الذلة باسم السماء من قديم، فجاء في الإصحاح الحادي والعشرين من التوراة ما نصه: «إذا اشترت عبداً عبرانياً فست سنين يخدم وفي السابعة يخرج حراً مجاناً ، إن دخل وحده فوحده يخرج، إن كان بعل امرأة تخرج امرأته معه ، وإن أعطاه سيده امرأة وولدت له بنين وبنات فالمرأة وأولادها يكونون للسيد ، وهو يخرج وحده ، ولكن إذا قال العبد: « أحب سيدي وامرأتي وأولادي لا أخرج حراً ، يقدمه سيده إلى الله، ويقربه إلى الباب أو إلى القائمة ، ويثقب سيده أذنه بالثقب يخدمه إلى الأبد» ، وإذا باع رجل ابنته أمةً، لا تخرج كما يخرج العبيد، إن قبحت في عين سيدها الذي خطبها لنفسه يدعها تُفك، وليس له سلطان أن يبيعها لقوم أجنب لغدره بها، وإن خطبها لابنه، فبحسب حق البنات يفعل لها ، إن اتخذ لنفسه أخرى لا ينقص طعامها وكسوتها ومعاشرتها، وإن لم يفعل لها هذه الثلاث، تخرج مجاناً بلا ثمن»^(١٤٧).

أما استرقاق غير العبراني من الأميين Gentiles من الشعوب والأمم الأخرى فيكون عن طريق الأسر والاستبداد والتسلط، ويلتمسون لهذا الاسترقاق سنداً من توراتهم فيقولون: «إن حام بن نوح وهو أبو كنعان كان أغضب أباه، لأن نوح سكر يوماً ثم تعرى وهو نائم في خبيائه ، فأبصره حام كذلك، فلما علم نوح بهذا بعد استيقاظه غضب ، ولعن نسله الذين هم كنعان، وقال كما في التوراة: «ملعون كنعان عبد العبيد يكون لإخوته»^(١٤٨)، وقال: «مبارك الرب إله سام ، وليكن كنعان عبداً لهم»^(١٤٩)، وفي الإصحاح نفسه قال: «ليفتح الله لياث فيسكن في مساكن سام ، وليكن كنعان عبداً لهم»^(١٥٠).

أما الدين المسيحي جاء فأقر الرق الذي أقره اليهود من قبل ، فليس في الإنجيل نص يحرمه أو يستنكره ، والغريب أن المؤرخ وليم موير W. Muir يعيب نبينا محمداً ﷺ بأنه لم يبطل الرق حالاً ، مع تفاضيه عن موقف الإنجيل من الرق ، حيث لم ينقل عن المسيح ولا عن الحوارين ولا الكنائس شيئاً في هذه الناحية، لقد كان بولس يؤكد في رسائله وإرشاداته بوجوب إخلاص العبيد في خدمة ساداتهم ، كما قال في رسالته إلى أهل أفسس القديس الفيلسوف توما الأكويني ووضع أقوال الفلاسفة إلى أقوال أحبار ورهبان الدينين فلم يعترض على الرق بل زكاه معتمداً في ذلك على أقوال أرسطو، وأن ذلك حالة من الحالات التي خلق عليها بعض الناس بالفطرة الطبيعية، أي فطرة طبيعية التي يخلق فيها الإنسان مملوكاً؟ هذا افتراء عظيم لم يقل به سليم عقل، وهو مناقض لما جاء في نص المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها : « يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق » . ولننظر سبق الإسلام إلى ذلك وتأكيد حرية الإنسان منذ ميلاده في الأثر الذي نصه : « متى استعبدتم الناس وقد ولدنهن أمهاتهن أحراراً»^(١٥١)، وقال رسول الله ﷺ : « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»^(١٥٢)، ويقول لاروس في المعجم الكبير للقرن التاسع عشر : « لا يعجب الإنسان من بقاء الرق، واستمراره بين المسيحيين إلى اليوم، فإن نواب الدين الرسميين يقرون صحته ويسلمون بمشروعيتها، وأن الدين المسيحي ارتضى الاسترقاق تماماً إلى يومنا هذا ، ويتعذر على الإنسان أن يثبت أنه سعى في إبطاله»^(١٥٣)، لكن الإسلام جاء بوجوه كثيرة لإبطال الرق كما سنوضح ذلك لاحقاً ، يقول الدكتور جورج يوسف في كتابه : (معجم الكتاب المقدس) : « إن المسيحية لم تعترض على العبودية من وجهها السياسي ولا من وجهها الإقتصادي ، ولم تحرض المؤمنين على منابذة جيلهم في آدابهم من جهة العبودية حتى ولا المباحثة فيها ، ولم تقل شيئاً ضد حقوق أصحاب العبيد ولا حرّكت العبيد إلى

طلب الاستقلال ، ولا بحثت عن مضار العبودية ، ولا عن مساوتها ، ولم تأمر بإطلاق العبيد حالاً ، وبالإجماع لم تغير النسبة الشرعية بين المولى والعبد بشيء ، بل بعكس ذلك فقد أثبتت حقوق كل من الفريقين وواجباته»^(١٥٤) ، يقول المستشرق البريطاني ف. لايتنر F. Lightner : « إنا نرى الأغبياء من النصارى يؤخذون دين الإسلام كأنه هو الذي قد سن الاسترقاق مع أن محمد ﷺ قد حض على عتق الرقاب وهذه أسمى واسطة لإبطال حقيقته»^(١٥٥) .

إن القول بأن المسيحية لم تعترض على العبودية من وجهها السياسي ولا من وجهها الاقتصادي .. الخ، ليؤكد موضوع الاتجار بالبشر في عرف العالم وما تعودته منذ أمد بما هو قائم في ذلك التراث، فالرق القديم اختفى اسمه وبقي الرق الحديث بمضمونه . وهذا هو التمييز والتناقض بين ممارسات بعض الدول وبين نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وعلينا أن نتبع بإيجاز ما فعلته قوى الظلم بالناس وهم أحرار عندما اتصلت بعض دول الاستعلاء بالقارة السمراء أفريقيا ، كان ذلك مأساة إنسانية سقطت فيها كل حقوق الإنسان إلى أسفل سافلين، فقد تعرضت فيها شعوب تلك القارة لبلاء عظيم طوال قرون خمسة ، لقد نظمت تلك الدول أساليب اختطاف هؤلاء واستجلابهم إلى بلادهم ليكونوا وقود نهضتها ، وليكلفوهم من الأعمال ما لا يطيقون ، وحينما اكتشفت أمريكا زاد البلاء على الأفارقة لينوءوا بعبء الخدمة في قارتين بدلاً من قارة واحدة. ويجدر بنا أن نقل هنا ما أوردته دائرة المعارف البريطانية عن العبودية في الغرب التي جاء فيها : «إن اصطلياد الرقيق من قراهم المحاطة بالأدغال كان يتم بإيقاد النار في الهشيم الذي صنعت منه الحظائر المحيطة بالقرية ، حتى إذا نفر أهل القرية إلى الخلاء تصيدهم الإنجليز بما أعدوا لهم من وسائل»^(١٥٦) ، وكان يتعرض الكثير من هؤلاء للهلاك والموت بسبب الاحتراق أو في الطريق عند أخذهم إلى الشواطئ التي ترسو عليها السفن التي ستحملهم ، وبعضهم

يموتون بسبب تغير الطقس ، ويموت حوالي ٣٨٪ أثناء الشحن و٨٪ أثناء الرحلة، فضلاً عن يموتون في المستعمرات، ويذكر أن تجارة الرقيق لدى الشركات البريطانية التي حصلت على حق احتكار ذلك بترخيص من الحكومة البريطانية قد استولت على الكثير ممن استرقوهم واستعبدوهم في المستعمرات من عام ١٦٨٠-١٧٨٦ م حوالي (٢.١٣٠.٠٠٠) مليونان ومائة وثلاثون ألف إنسان حرّموا حقوقهم في الحرية والمساواة والمواطنة والحياة الكريمة ، بل وأن ذلك انعكس سلبياً على تطور البلاد الأفريقية بسبب الإنعكاسات النفسية وآثارها على أهالي المسروقين^(١٥٧). ولهذا يقول المستشرق الفرنسي إدوارد بروي: « بعد زمن قصير توقفت حركة التطور في البلدان الأفريقية على أثر العبث الذريع الذي أحدثه في تلك الأرجاء تجار النخاسة والرق من الأوروبيين »^(١٥٨)، وانطلاقاً من تعاليم اليهودية والمسيحية في معاملة الرقيق فإن من يتعدى على سيده يقتل ، ومن يهرب تقطع يده ورجلاه ويكوى بالحديد المحمي ، وإذا أبق للمرة الثانية قتل ، كما أن قوانين الرق تحرم العبيد من التعليم والثقافة، ولننظر إلى الإسلام ومبادئه الإنسانية في حفظ كرامة الإنسان المملوك في أبسط الأمور مما أدركه عقلاء مفكري الغرب ومنهم المستشرق الألماني آدم متز الذي قال: « جرت العادة منذ العصر الأول للإسلام بألا يسمى العبيد عبيداً، بل يسمى العبد فتى والأمة فتاة ، وقد نسب هذا كما نسب كثير غيره إلى أمر النبي ﷺ ، وكان من التقوى وشرف النفس ألا يضرب الرجل عبده ، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: « شر الناس من أكل وحده ومنع رفته وضرب عبده » ، وهذا الشعور النبيل عبر عنه أبو الليث السمرقندي (المتوفى سنة ٣٨٧هـ - ٩٩٧م) بروايته هذا الحديث . وفي القرن الرابع الهجري اتخذ بعضهم من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ نقداً يوجهونه لمن يضرب عبده^(١٥٩) ، ذلك لأن الجميع في الإنسانية سواء ، وما أشار إليه المستشرق آدم متز عن نهى الإسلام قول الإنسان عبدي وأمتي مراعاة لحقوق الكرامة الإنسانية هو متضمن في قوله ﷺ : « لا يقل أحدكم أطعم

ربك وفيء ربك واسق ربك ، وليقل سيدي ومولاي ، ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي ، وليقل فتاي وفتاتي وغلامي»^(١٦٠)، والإسلام حفظ كثير من حقوق الممالك في الكرامة الإنسانية والغذاء والكساء، والتعليم والعمل .. الخ ، مما سيأتي بيانه لاحقاً في هذا المبحث إن شاء الله تعالى . وفي قوانين بعض الدول يعد اجتماع سبعة من العبيد ولو للتسلية جريمة يعاقبون عليها، ويجوز للإنسان الأبيض إذا مر بأسود أن ييصبق عليه ويجلده عشرين جلدة^(١٦١)، أين هذا من هدي الإسلام ومبادئه التي تساوي بين الناس كما في الحديث: «الناس سواء كأسنان المشط»^(١٦٢)، وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: إن النبي ﷺ قال له: «إنظر فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بالتقوى»^(١٦٣).

وينص قانون آخر في بعض الدول بأن العبيد لا نفس لهم ولا روح ، وليست لهم فطانة ولا ذكاء ولا إرادة ، وأن الحياة لا توجد إلا في أذرعهم فقط ، والخلاصة في ذلك أن الرقيق من جهة الواجبات والخدمة والاستخدام عاقل مسؤول يعاقب عند التقصير، ومن جهة الحقوق شيء لا روح له ولا كيان بل أذرعه فقط. ما هذا التناقض؟ التناقض الذي لم تستفق معه ضمائر شعوب تلك الدول وحكومتها إلا في القرن التاسع عشر لتحريم الرق القديم وتخطط للرق الحديث، وأي منصف يقارن بين هذا الإفك وبين المفترين وأقوالهم على تعاليم دين محمد ﷺ الذي مضى له أكثر من أربعة عشر قرناً وقد احترم الرق والعبيد ، ودعا إلى عتقه من وجوه مع أن الحصول عليه من وجه واحد كما سنبين ذلك لاحقاً . يقول آدم متز : «كان في الإسلام مبدأ في مصلحة الرقيق ، وذلك أن الواحد منهم كان يستطيع أن يشتري حرته بدفع قدر من المال وقد كان للعبيد أو الجارية الحق في أن يشتغل مستقبلاً بالعمل الذي يريده ، وكذلك كان من البر والعادات المحمودة أن يوصي الإنسان قبل مماته بعنتق بعض العبيد الذين يمكنهم»^(١٦٤)، ولئن ظهر للناس أن الرق واستعباد الشعوب انتهى في بعض بلاد الدنيا وأن المادة الرابعة

من حقوق الإنسان تمنع ذلك إذ تنص على أنه : « لا يجوز استرقاق أحد استعباده ويحظر الرق والاتجار بالرق بجمع صورهما»، فإنه برغم وجود هذا النص في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووجود اتفاقية تحريم الرق، إلا أن كثير من دول العالم لا زالت تمارس الرق بما أسميه (بالرق الحديث).

لقد تعود كثير من أبناء الشعوب على حياة اللهو والترف واتباع الشهوات مما حذا بهم إلى الكسل وترك كسب العيش والاكتفاء بمصروفات الضمان الاجتماعي، وما يستطيع الحصول عليه من مال بطرق الغش والاحتيال، ولكي تحافظ تلك الدول على استمرارية نهضتها وحضارتها المادية سعت إلى إيجاد العمالة البديلة بعد انتشار البطالة وقلة العرض في سوق العمل، ولإيجاد العمالة البديلة أوجدت تلك الدول طرق ووسائل متعددة لجلب تلك العمالة، فشجعت الهجرة إلى بلدانها، وافتعلت الحروب بين الشعوب، وخلقت أجواء الصراع السياسي ونشوب الحروب الأهلية في بعض البلدان، مما حذا بأبناء تلك الشعوب بطلب الأمان بالهجرة وترك الأوطان، فكان لا مفر من ذلك إلا اللجوء والهجرة عندما تعلن الدول الطالبة للعمالة - بمنطق ظاهره الرحمة وباطنه العذاب - حمايتها لتلك الشعوب المستضعفة وأنها على استعداد لاستقبال العشرات، بل المئات والألوف من أبناء تلك الشعوب وكفالة الحياة لهم، فاغترت تلك الجماعات ونقلت إلى تلك الدول، وبعد انتهاء شهر العسل لتلك الحماية المزعومة، بدأ تطبيق نظام تلك الدول على هذه الشعوب واستعبدها للقيام بالأعمال المطلوبة، وبطبيعة الحال مقابل أجور أقل مما يعطى المواطن الأصلي في تلك الدول، وحقوق أقل في ظروف أسوأ وأحوال أكدر، فضلاً عن المصادمات التي يلقاها هؤلاء من الجبهات القومية في تلك البلدان وتقارير التنمية البشرية التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة فيها دلالة كافية على ذلك، وهو مؤشر مناقض لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تقول: « لجميع الأفراد دون تمييز،

الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي»، إن الواقع يناقض هذه المادة من الإعلان ومواد أخرى، وسبب ذلك النظرة العلوية المستبدة إلى الشعوب الضعيفة، فهذا هو الرق الحديث كما أسميته ، وهناك الاستعمار الحديث أو هو نوع من الاسترقاق مما سأوضحه عند الحديث عن العمولة كونها إحدى النواقض للمبادئ الحقوقية واستعباداً لبني البشر .

ومعلوم أنه ليس الشريعة الإسلامية لا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية الشريفة ما يدل على أن الإسلام يأمر بالرق واستعباد الناس ، ولكن الأمر على العكس من ذلك، فهناك عشرات الآيات والأحاديث التي تحث على تحرير العبيد وإعتاقهم ، بينما نجد أن الرق في اليهودية والنصرانية مقرر ثابت على صور ظالمة تدعو إليه بكل قوة واستحسان كما ذكرنا آنفاً، لكن الإسلام يمنع ذلك، حيث يقرر المولى سبحانه وتعالى بأنه خلق الإنسان وأعطاه كامل الحرية وكلفه بالتكاليف الشرعية ورتب عليها الثواب والعقاب على أساس من إرادته واختياره ، ويكون بهذا حفظ للإنسان حقه في الحياة والحرية والكرامة والمساواة ، ولا يملك إنسان تقييد ذلك أو مناقضته، ونحن المسلمون عندما نسمع الأصوات المتعالية التي تتهم الإسلام بأنه يقوم أصلاً على الرق والاستعباد خصوصاً من دعاة التهويد والتنصير، نقول بكل قوة وبغير استحياء ما قاله العقلاء من غير المسلمين أمثال آدم ميتز: «إن الرق مباح في الإسلام ، ولكن نظرة الإنصاف مع التجرد وقصد الحق توجب النظر في دقائق أحكام الرق في الإسلام من حيث مصدره وأسبابه ، ثم كيفية معاملة الرق ومساواته في الحقوق والواجبات للحر ، وطرق كسب الحرية وكثرة أبوابها في الشريعة ، وبخاصة إذا ما قورنت بغيرها ، مع الأخذ بالاعتبار نوع الاسترقاق الجديد في هذا العالم المتدثر بدثار الحضارة والعصرية والتقدمية»^(١٦٥) .

والحق أن الممارسات الخاطئة من بعض المسلمين لا يجوز أن تحسب على الإسلام، لأن الإسلام كما يقول آدم ميتز: « يقف من الرقيق موقفاً لم يقفه غيره من

الملل والنحل ، ولو سارت الأمور على وجهها بمقتضى ذلك النهج ، لما كانت تلك الإشكالات ، وعلى رأسها استرقاق الأحرار عن طريق الخطف والغصب والاستيلاء بقوة أو بخدعة في القديم وفي الحديث ، مما استفحل معه الرق بطريقة شائنة ووجه قبيح ، وما انتشر الرق ذلك الانتشار الرهيب في قارات الدنيا إلا عن طريق هذا الاختطاف، بل كان المصدر الأعظم في أوروبا وأمريكا في القرون الأخيرة^(١٦٦).

ومعلوم أنه قبل ظهور الإسلام كانت مصادر الرق ومنابعه كثيرة ، وطرق التحرر ووسائله تكاد تكون معدومة ، فقلب الإسلام في تشريعاته هذا الأمر ، فأكثر من مصارف الحرية والتحرر وسد مسالك الاسترقاق ، ووضع من الوصايا ما يسد تلك المسالك ، ومن المناسب أن نورد بعض البراهين والأدلة التي جاءت في القرآن الكريم والحديث الشريف، قال الله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ (١٢) فَكُ رَقَبَةً﴾^(١٦٧)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار، حتى يفرجه بفرجه»^(١٦٨)، وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله، والجهاد في سبيل الله»، قال: قلت: أي الرقاب أفضل؟ قال: «أنفسها عند أهلها ، وأكثرها ثمناً»^(١٦٩).

فالأيات والأحاديث السابقة تدل على أن حرية الإنسان مبدأ أساسي وإنساني في الإسلام عرف قبل ما تنص عليه القوانين والصكوك والمواثيق الدولية أو الإقليمية أو المحلية في المجتمع الإنساني، وعرفها الإسلام ولم يغفلها كما في الأديان الأخرى، قال الله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١٧٠)، هكذا جاء الأمر في الإسلام بالإحسان حتى إلى ملك اليمين وليس ضربهم ولطمهم وقتلهم أو البصق عليهم أو الإساءة إليهم بأي صنوف الإهانات ، فكرامتهم الإنسانية مصانة بحكم الإسلام وما قيد منها حرية التصرف

حتى تعطى حرياتهم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال : «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه، فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين ، فإنه ولي علاجه»^(١٧١)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن العبد إذا نصح لسيدته ، وأحسن عبادة الله ، فله أجره مرتين»^(١٧٢)، والإسلام لم يأمر الناس بالبصاق على وجوه العبيد أو الإساءة إليهم بل يبين أن الله بهم رحيم ولهم عند ربهم أجر عظيم ، ولهذا نرى في الحديث كيف أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً ، حتى لقد تمنى الصحابي الجليل أبو هريرة أن يموت مملوكاً كما تذكر بعض الروايات طمعاً في الأجر بين الذي يحصل للملوك، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « للعبد المملوك المصلح أجران » ثم قال : «والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج ، وبرّ أمي ، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»^(١٧٣)، وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «للمملوك الذي يحسن عبادة ربه ، ويؤدي إلى سيده الذي عليه من الحق والنصيحة والطاعة أجران»^(١٧٤)، وهذا من وجوه المشاركة في تنمية المجتمع وواجباته، ولقد حفظ الإسلام حق المملوك في العلم والتعليم وآداب السلوك والثقافة، قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة لهم أجران: رجل من أهل الكتاب آمن بنيه ، وآمن بمحمد ، والعبد المملوك إذا أدى حق الله ، وحق مواليه ، ورجل كانت له أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ، ثم أعتقها فتزوجها ، فله أجران »^(١٧٥).

ولم يكن مصدر الحصول على المالك في الإسلام هو سرقة الأحرار ، ولكن كان المصدر الوحيد في الإسلام لوجود الرقيق من أسرى الحرب الذين جاهدتهم المسلمون لدفع الاعتداء على الإسلام وأهله فهذا عقاب فعلهم، وكان العرف السائد عند كثير من الناس أن الأسرى لا حرمة لهم ولا حق ، وهم بين أمرين إما القتل وإما الرق ، ولكن الإسلام حث على حسن معاملة الأسير وفك أسره إن استطاع بمن أسره أو بفداء يفدي الأسير نفسه أو الرق وهو آخر الطرق، قال

تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ^(١٧٦) ، وفي حسن معاملة الأسير يقول تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ (٨) إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿ ^(١٧٧) ، والآية في رقتها وحثها لا تحتاج إلى تعليق ، ونبي الإسلام عليه السلام في ميدان مكارم الأخلاق يقول : « عودوا المريض ، وأطعموا الجائع ، وفكروا العاني » ^(١٧٨) ، أي الأسير .

وفي أول مواجهة بين المسلمين وأعدائهم في معركة بدر انتصر فيها المسلمون ووقع فيها أسرى من كبراء العرب ، سقطوا في الأسر كما يسقط الكبراء والأشراف في معارك الدول الكبرى من القيصرية والأكاسرة والملوك والأمراء والرؤساء ، ولو أنهم عوقبوا بعقاب شديد لكانوا له مستحقين له بما اعتدوا به على الناس وبما كسبت أيديهم ، وأن الله ليس بظلام للعبيد ، ولكن الإنسان يظلم نفسه بظلم غيره والاعتداء عليه ، فكبراء قريش المشركين آذوا المسلمين أشد الإيذاء عند قيام الدعوة الإسلامية ، غير أن القرآن الكريم يوجه النبي ﷺ وصحبه بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَىٰ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٧) وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿ ^(١٧٩) .

لقد كان هؤلاء الأسرى قبل هذه المعركة ومن أول عهد البعثة يوقعون المظالم الفاجعة بجمهور المسلمين ، يريدون إفناءهم أو احتلالهم ، فهل يا ترى من حسن السياسة أن يطلق سراح الأسرى فوراً ؟ معلوم أن هذا يتعلق بمصالح الدولة العامة العليا ، ولهذا تجد أن المسلمين في بدر قبلوا الفداء ، وفي الفتح قبيل لأهل مكة : **« اذهبوا فأنتم الطلقاء »** ^(١٨٠) ، وفي غزوة بني المصطلق تزوج الرسول أسيرة من الحي المغلوب ليرفع مكانتها ، حيث كانت ابنة أحد زعمائه ، إنها أم المؤمنين جويرية بنت الحارث رضي الله عنها ، فما كان من المسلمين إلا أن أطلقوا سراح جميع هؤلاء الأسرى تأسياً برسول الله ﷺ وإعمالاً لحكم الشريعة في كرامة الإنسان وحرية ،

ومن هذا تدرك الصور المحدودة والمسالك الضيقة التي يلجأ إليها في الرق في شريعة الإسلام، وهو لم يبلغه بالكلية، لأن هذا الأسير الكافر المناوئ للحق والعدل كان ظالماً أو معيناً على ظلم أو أداة في تنفيذه أو إقراره، فكانت مصادرة حريته عقوبة له على الطغيان والاستعلاء الذي مارسه على الآخرين. فحق أن تصدر تلك الحرية ليسلم الناس من ظلم الاستعلاء وجبروت الاستكبار والعدوان، ومع كل هذا فإن فرصة استعادة الحرية لهذا وأمثاله في الإسلام كثيرة وواسعة، كما أن قواعد معاملة الرقيق في الإسلام تجمع بين العدالة والرحمة ومبادئ الإنسانية.

وعند حديثنا عن النواقض المخالفة لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في موضوع الفواحش من الزنا واللواط والشذوذ الجنسي وحمايتها، نلاحظ كيف أن الإسلام يحمي الجوارح من الزنا لحرمة، وقد أعطينا الكثير من الأمثلة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة لذلك وعلى الأخص ما جاء في الآيات الواردة في سورة النور والتي تنص أيضاً على العتق والعناية بالرقيق، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْتَفُفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُم مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ وَلَا تَكْرَهُوا قَتِيلَاتِكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّبِتُّغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٣) وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(١٨١)، ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، أمر منه جل جلاله لملاك العبيد بإعطائهم الحرية إذا كان يكتسب المال بعمل أو حرفة أو كان مؤمناً صادقاً أميناً صالحاً، وكل ذلك من وجوه الخير ليدفع ثمن رقه لسيده. وروى البخاري قصة سيرين المملوك لموسى بن أنس الذي طلب المكاتبه فامتنع فانطلق إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشكو سيده فقال له عمر: كاتبه فأبى موسى فضربه بالدرة وتلى قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(١٨٢)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال

رسول الله ﷺ: «ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح يريد العفاف ، والمكاتب يريد الأداء، والغازي في سبيل الله»^(١٨٣)، فكاتب موسى مملوكه ، وهذا يدل على وجوب ذلك في الإسلام ، (ولذا كان الأحرى بمن سرقوا الناس واسترقوهم وهم أحرار في الأصل دون سبب في أي دولة كانت أن لا يعطوا أولئك الناس الحرية فحسب بل يعوضونهم عليها بالمليارات) ، والآيات السابقة لا تحرم الاتجار بأعراض النساء الحرائر واستغلال الدعارة فيهم فحسب، بل أن الإسلام يحرم الدعارة في حق الجوارى، لأن الرق لا ينفي الكرامة الإنسانية عن المرأة، فالناس فيها سواء أحراراً كانوا أم عبيداً.

لقد جعل الإسلام مكاتبه المملوك على نفسه وسيلة من وسائل فك الرق في الإسلام، وهناك العديد من الطرق: فمن طرق عتق العبيد وفك رقابهم يتضح في أبواب الفقه الإسلامي في فرض نصيب من الزكاة لنوع من أنواع مستحقيها وهم العبيد، وكفارات القتل الخطأ توجب العتق ، فتعاسة الحياة وسلب حق الإنسان في الحياة تستدعي التكفير عنها بنفس تعتق في سبيل الله كفارة للقتل الخطأ، والظهار من الزوجات أيضاً كفارته العتق ، لكرامة المرأة ومنها الأم والزوجة، وتكفير الفطر في شهر رمضان من غير علة أو سبب بأكل أو شرب أو نكاح يوجب العتق، إضافة إلى حث المسلمين وإثارة مشاعرهم وأحاسيسهم نحو فضل وأجر تحرير العبيد طلباً للمثوبة والأجر من الله سبحانه وتعالى خالق العباد وربهم ومالكهم جل جلاله .

إن الحرية حق أصيل للإنسان منحه الله سبحانه وتعالى منذ أن خلق أبو البشر آدم عليه الصلاة والسلام وكرمه وأسجد له الملائكة ، ولا يُسلب امرؤ هذا الحق إلا لعارض نزل به ، والإسلام عندما قبل الرق في الحدود التي أوضحناها فقد قيد على الإنسان استغلال حرية الأسير استغلالاً سيئاً ، فإذا سقط أسير إثر حرب عدوان فإن إمساكه مدة أسره تصرف سليم، لأن الله سبحانه وتعالى نهى عن الاعتداء والعدوان والبغي والظلم والطغيان كما يتضح في كثير من آيات القرآن الكريم

وأقوال الرسول الرؤوف الرحيم ﷺ ، وإذا حدث لأمر ما أن استرق إنسان ثم ظهر أنه أفلح عن غيره، ونسي ما ضيه وأضحى إنساناً بعيد الشر قريب الخير، فهل يجاب إلى طلبه بإطلاق سراحه، الإسلام يرى إجابته إلى طلبه كما وضعنا سابقاً لحق الإنسان في الحرية التي ولد بها أصلاً . ويدل على ذلك ما قاله النبي ﷺ لما وزع أسرى بدر على الصحابة قال لهم : «استوصوا بالأسرى خيراً»^(١٨٤)، لحقوقهم الإنسانية فضلاً عن الأحكام الإسلامية في حق الأسير . والإسلام ضَمِنَ للرقيق حياة كريمة بالإحسان إليهم ومعاملتهم معاملة إنسانية باعتبارهم بشر لهم حقوق وليسوا بهائم وحيوانات، فحفظ حقوقهم الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية والتعليمية ، ونورد هنا أمثلة لذلك إضافة إلى ما سبق أن تحدثنا عنه مما ورد في الكتاب الكريم والسنة المطهرة.

يحفظ الإسلام حق الإنسان المملوك الديني كإنسان، إذ يصح له إن كان مسلماً أن يؤم الناس في الصلاة ، فلا مجال للتمييز الديني والعقدي في الإسلام ، وقد كان لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عبد يؤمها في الصلاة، كما أن الحقوق السياسية للعبد محفوظة إذ أمر رسول الله ﷺ المسلمين بالسمع والطاعة إذا ملك أمورهم عبد ما دام أكفاً من غيره لقوله ﷺ : «عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»^(١٨٥)، وهذه الحرية السياسية في الإسلام تقوم على القدرة والكفاية مع الصلاح والتقوى التي قد لا تكون عند عربي الأصل والأرومة وتتوفر عند عبد مملوك غير عربي، لأن الناس سواسية في الإسلام يتفاضلون بالتقوى لا باللون أو الجنس أو العنصر .. إلخ.

وحقوق المالك والرقيق الاقتصادية حفظها الإسلام بشرع كله عدل وإنصاف، فهم خلق من عباد الله يجب أن تؤدي لهم تلك الحقوق، فعن المعرور بن سويد قال : «دخلنا على أبي ذر بالريدة فإذا عليه برد وعلى غلامه مثله فقال: يا أبا ذر ، لو أخذت برد غلامك إلى بردك فكانت حلة ، وكسوته ثوباً غيره؟»، قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هم إخوانكم حولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم»^(١٨٦)، وكان السلف يرأفون بماليكهم ويعاملوهم بوصايا الإسلام، فكان عبد الرحمن بن عوف إذا مشى بين عبيده لا يميزه أحد منهم، لأنه لا يتقدمهم ولا يلبس إلا من لباسهم، ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوماً بمكة فرأى العبيد وقوفاً لا يأكلون مع سادتهم، فغضب وقال لمواليهم: «ما لقوم يستأثرون على خدامهم؟ ثم دعا الخدام فأكلوا معهم وهذا كله امتثالاً لقول النبي ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحبس عن يملك قوتهم»^(١٨٧).

وحق العدل والقصاص والتقاضي حفظته الشريعة الإسلامية للعبيد ورفع الظلم عنهم، فقد روي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه دعك أذن عبد له على ذنب فعله، ثم قال له بعد ذلك: تقدم ثم اقرص أذني، فامتنع العبد فألح عليه، فبدأ يقرص بخفة، فقال له: أقرص جيداً، فإني لا أتحمل عذاب يوم القيامة، فقال العبد: وكذلك يا سيدي، اليوم الذي تخشاه أنا أخشاه أيضاً، وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم نبي التوبة ﷺ: «من قذف مملوكه برماً مما قال، جلد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال»^(١٨٨)، وفي هذا حفظ للأعراض الإنسانية مما يليك أو غير مما يليك مسلمين أو غير مسلمين، وأعتق ابن عمر مملوكاً له لطمه، ثم أخذ من الأرض عوداً أو شيئاً فقال: ما لي فيه من الأجر ما يساوي هذا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لطم مملوكاً له أو ضربه، فكفارته عتقه»^(١٨٩).

لعل ما تقدم ذكره من وقائع وحقائق وأحداث عن الحروب والأزمات السياسية التي ينتهجها رؤساء بعض الدول ويسعى مشعلوها إلى استعباد الشعوب واسترقاقهم فيه بيان لانتهاكات حقوق الإنسان ونواقض لكافة المبادئ الحقوقية يفضي بعضها إلى بعض في عدم احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهذا فعل من يأمرون الناس بالبر وينسون الحق سعيماً إلى الفسق والجبروت والشر والقتال

واستعباد الناس وتهجيرهم وإخراجهم من بلادهم ودورهم تلك إذا قسمة ضيزى،
فيعمل الطغاة على صناعة أسلحة الحروب وآلاتها ونشر المعلومات عن صناعة الأسلحة
الكيميائية والجرثومية، وتباع على بعض الدول ثم تتداعى الولايات والصرخات بأن
الدولة كذا لديها أسلحة دمار شامل إذا استخدمت فسوف تكون دماراً وهلاكاً
للناس، فتحارب تلك الدولة بقصد نزع ذلك السلاح، ويدمر ما عندها من سلاح
وكان سيادة تلك الدولة تحت وصاية القوى الكبرى ورغبتها في بيع السلاح لها
متى ما تشاء وتنزعه منه متى شاءت. تهدر أموال تلك الدولة وتقتل الأنفس البريئة
فيها، كل ذلك يحدث ودولة إسرائيل تنعم بالرعاية والحماية وامتلاك أسلحة قد
تدمر العالم ثلاثة أضعاف مما هو عليه، ماذا نسمي ذلك؟ أهو عدل وإنصاف؟ أم
أنه تمييز وتفريق وكيل بمكيالين، ونتساءل:

– لماذا صنعت الأسلحة إذا كان فيها الدمار؟

– لماذا الحرب مع أن الوسائط الدبلوماسية ممكنة؟

– لماذا يقهر صاحب الحق ويشجع صاحب الباطل؟

– هل مقابلة الطائرات والدبابات في إسرائيل لحاملي الحجارة فيه مساواة بين
مغتصب محتل صاحب باطل وبين مطالب بحق أرضه، ما هذا التمييز؟ وما هذه
النواقض يا دعاة حقوق الإنسان؟.

– لماذا تفتعل الأزمات في الدول وتشرد شعوبها؟

كل هذه الأسئلة ومثلها تبين مدى مناقضة التمييز بجميع أشكاله للإعلان
العالمي لحقوق الإنسان وما انبثق عنه من بعض الصكوك الدولية لرعاية لحقوق
الإنسان، والبحث الذي تناولته في هذا الفصل من هذه الموسوعة ليس هو كل
شيء في موضوع التمييز بل هو إشارات إلى حقائق وعلامات إلى وقائع تؤكد
من خلال واقع التمييز الديني عند من يدعون الحفاظ على حقوق الإنسان وهم
يحاربون الإسلام وأهله.